رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح

حدود النحو

للأبذي

٨٠٠ - ٨٦٠ هـ

شرحها
ابن قاسم المالكي
المتوفى سنة ٩٢٠ هـ

حققه وعلق عليه وصنع فهارسه
الدكتور خالد فهمي
كلية الآداب - جامعة المنوفية



42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

شرح حدود الأُبَّذي

لابن قاسم المالكي

المتوفى ٩٢٠هـ = ١٥١٤م

حققه وعلق عليه وصنع فهارسه

الدكتور خالد فهمي

كلية الآداب - جامعة المنوفية

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت:٢٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail:adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الآداب
علي حسن

الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

الأبذي، أحمد بن محمد بن محمد، ١٣٩٨ - ١٤٥٦
شرح حدود الأبذي / لابن القاسم المالكي؛
حققه وعلق عليه وصنع فهارسه خالد فهمي.-
ط١ .- القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٨.
١٣٤ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك ٨ ٠١٦ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - اللغة العربية – النحو
٤١٥,١
أ - العنوان

عنوان الكتاب: شرح حدود الأبذي

رقم الإيداع: ١٩٥٦١ لسنة ٢٠٠٨م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 – 977 – 468 – 016 – 8

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة
هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) –
e-mail: adabook@hotmail.com

إهداء

إلى من أكرمني الله بصحبته، وتفضَّل عليَّ بأبوته

إلى الدكتور **سعد مصلوح**

جبلًا شامخًا من جبالِ العلمِ

مدّ الله في عُمُرِه، و ملّأنا به

خالد فهمي

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهُمَّ إني أسالك جدًّا مقرونا بالتوفيق، وعِلما بريًّا من الجهل، وعملا عَرِيًّا من الرياء، وقولا موشَّحًا بالصواب، وحالا دائرة مع الحق، وفطنة عقلٍ في سلامة صدرٍ وراحةَ جسمٍ، وسكون نفسٍ موصولًا بيقين، وصحة حُجَّةٍ من غير شُبْهة، اللهم اجعل عاقبتي عندك محمودة، وارزقني حياةً طيبة، اللهم لا تخيب رجائي وأنا مُقْبِلٌ عليك، ولا تُصْفِرْ كفِّي وهي ممدودة إليك، ولا تذلّ نفسي وهي عزيزة بمعرفتك، واحفظ عقلي وهو متعلِّق بنور هدايتك، ولا تُعْمِ عيني وقد عايَنَتْ نعمتك، ولا تَحْبِسْ لساني عن تعويده الثناء عليك، ياقاضيَ الحاجاتِ!

وَبَعْدُ ..

فالعناية بالمصطلحات النحوية أمرٌ قديمٌ جدًّا في التأليف العربي رُبما يعود إلى عصر الخلفاء الراشدين، إن صحَّت الراوية التي تَنْسُب نشأة علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي زمانَ عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه، وقد أحسن الدكتور محمد خير الدين محمود البقاعي عندما نشر (**تعليقة أبي الأسود الدؤلي**) بمجلة العرب في عددها الصادر في المحرم وصفر سنة ١٤٢١هـ = فبراير/ ومارس ٢٠٠٧م ص ٤٥٣-٤٧٠ في المجلد رقم ٤٢ع ٧-٨). وهو نصٌّ قديمٌ جدًّا يعكس بداية الاهتمام بتعريف الحدود النحوية، ولا شك أن أي دراسة لتطور التأليف في المصطلحات النحوية لا يصحُّ أن تتغافل عن هذا النص الخطير.

كما أن العناية بالمصطلحات النحوية أثر من آثار التطور العَمْديِّ الذي أحدثه الإسلام في العربية، وهو ما دعا واحدا **كأبي حاتم الرازي** المتوفى سنة ٣٢٢ هـ أن يعدَّ المصطلحات النحوية من الألفاظ الإسلامية، وهو المصطلح الشائع الذي يقصد به ما أحدثه الإسلام من ألفاظ جديدة أو دلالات جديدة لألفاظ قديمة لم تكن لتظهر لولا مجئُ الإسلام، ونزول كتابه على النبي ﷺ. ومما ذَكَرَ من ألفاظ النحاة ومصطلحاتهم في كتابه(الزينة في الكلمات الإسلامية)(١/ ٥٨)الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، والإضافة، والترخيم.

وهو الأمر الذي الْتَفَتَ إليه فيما بعد ابنُ فارسٍ اللغوي-رحمه الله -عندما مثَّل ببعضٍ من مصطلحات النحو في الفصل الذي عقده للأسباب الإسلامية في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة".

ومن آثار هذه العناية بمصطلحات النحو ظهورُ معاجمَ مستقلةٍ تفرَّغت لشرح الألفاظ المتداوَلة في النحو العربي، وتعريفها من دون الخوض في عَرْض المسائل والشواهد، وهو ما تُعُورِف عليه بتراث الحدود النحوية، وما وصل إلينا من هذه المعاجم قليلٌ جدًّا إذا قيس بحجم ما وصل إلينا من مؤلفات النحو على اختلاف أنواعها، وأحجامها، ومناهجها .

ومن هذه المؤلفات معجم الأُبَّذي في المصطلحات النحوية، وشرحه لابن قاسم المالكي وهو الشرح الذي حققناه وننشره ها هنا .

ولم يَحْظَ شرح ابن قاسم بالعناية التي حَظِيَ بها أصلُه، أقصد حدود الأُبَّذي الذي نشر أربع مرات فيما أعلم !

ولعل السرَّ في الإحجام عن نشر شرح ابن قاسم راجعٌ إلى قلة مخطوطاته من جانب، ودقة خط النسخة التي وصلت إلينا من جانب آخر؛ ودقةُ خطوطِ المخطوطات القديمة قد تقف مانعًا من نشر بعضها، يقول حاجِّي خليفة في "كشف الظنون" في حديثه عن كتب أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الجَزَرِي الأنصاري المتوفى سنة ٦٧٥هـ (٢/ ١٨٨٣): " وأكثر تآليفه لم تخرُج لدقَّةِ خَطِّه"!

هذا بالإضافة إلى انطماس الحدود في النسخة الخطية التي وصلت إلينا؛ إذ كُتبت بمداد أحمر، لم يظهر في الغالب عند تصويرها ضوئيًّا .

وقد أمكن أن نعتنيَ بها بعد أن وفق الله وأعان في جمع خمس نسخ خطية لأصل الشرح؛ أي للحدود النحوية للأبذي ٨٦٠هـ .

وقد اجتهدنا في إخراج الكتاب في شكل مُرضٍ إلى حدٍّ كبيرٍ جدًّا، ثُمّ قَدَّمنا بين يديه بترجمة موجَزَةٍ لصاحب الشرح وصاحب الأصل، ثم بدراسةٍ لمنهج الشرح، ومصادره، ثم عرَّفنا بالمخطوطة المعتمدة، وصنعنا الفهارس الفنية التي تعين على الإفادة من الكتاب، إن شاء الله تعالى. ولا أنسى أن أشكر أخي وصديقي الأستاذ إسماعيل جلال وأخي وصديقي الدكتور خالد حسان على ما بذلاه من عون لي في تصحيح بعض تجارب الطباعة، كما أشكر أخي الأستاذ أحمد علي حسن على تفضله بنشر هذا الكتاب.

وبعد.. فدعائي أن يَمُنَّ الله عليَّ بقبول العمل، وأن ينفع به، وَيأْجُرَ عليه إنه القادر على ذلك، سبحانه، والحمد لله في الأولى والآخرة .

خالد فهمي

القاهرة في غرة المحرم = يناير ٢٠٠٨م

ابن قاسم المالكي (صاحب الشرح)
المتوفى ٩٢٠هـ = ١٥١٤م

على الرغم من قلة المصادر التي ترجمت لابن قاسم المالكي، فلقد أمكن الوقوف على بعض مما يضيء شخصيته، **فهو جلال الدين، عبد الرحمن بن محمد زين الدين محمد بن قاسم الـجَلالي المالكي**[1].

و يبدو من ترجمته أنه عاش في مِصْرَ، مما حُكِي من محاولات السلطان الغوري معه لتولي منصب قاضي القضاة[2].

وقد سَكَتَت المصادر عن ذِكْر تلاميذه، ولم نَتَبَيَّنْ من دراسة كتابه شرح الحدود النحوية أحدًا من شيوخه؛ إذ لم يَرْوِ عن أحدٍ منهم. وقد ذكر مخلوف في شجرة النور الذكية اثنين من شيوخه هما:

١ - القرافي: يحي بن عمر وترجمته في الشجرة ٢/ ١٣٣ ترجمة ١٠٣٣ .

٢ - السنهوري، النور أبو الحسن علي بن عبد الله وترجمته في الشجرة ٢/ ٩٤ ترجمة ٩٦٢.

وقد ذكر التنبكتي تولِّيه منصبَ قاضي القضاة في مصر للسلطان الغوري، بعدما اشْترط عليه عدم امتناع أحد من الأمراء إن طلبه للمثول بين يديه، يقول: "ثم طلبه (أي: السلطان الغوري) لقضاء القضاة، وصمَّم عليه في ذلك، فشرط على السلطان متى طلب أحدًا من كبار الأمراء لا يتحامى عليه "فقال له: أنا أكون لك رسولًا، كلُّ مَنْ طلبتَه عليَّ إحضارُه""[3].

وقد ذكر التنبكتي: أنه سار في منصبه بعفَّة وأمانة، يقول: "فباشر بعفَّة وأمانة"[4] ويذكر أنه تعفَّف عن هذا المنصب، "وأقبل على مداومة الشغل بالعلم والتصنيف"[5].

وقد ذكروا أنه كان معلومَ الصلاحِ، رقيقَ القلب، سريع الدمعة، حانِيًا على الفقير، لا يَرُدُّ سائلًا، يقول التنبكتي: "من المشهورين في العلم والصلاح، رقيق القلب سريع الدمعة، يتوجَّعُ لضرر المسلمين، ومُهِمَّاتِهم"[6]

---

(١) نيل الابتهاج ٢٦٢، ترجمة ٣٠٩.

(٢) انظر: نيل الابتهاج ٢٦٢ و انظر إيضاح المكنون ١/ ٣٩١؛ ٣٩٦ و معجم المؤلفين ٥/ ١٨٦.

(٣) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٤) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٥) نيل الابتهاج ٢٦٢.

(٦) نيل الابتهاج ٢٦٢.

وكان باذلًا للصدقة بحيث لا يردُّ سائلًا و لو بقليل ".

أمـا عن مؤلفاته فقد ذكـروا له الكتب والتصانيف التاليـة، وأغلبها مندرج تحت الشروح:

١ - شرح الحـدود النحويـة للأُبَّذي، وهو الكتاب الذي نُقَدِّم لـه ونحققه، وقد ذكره التنبكتي ص٢٦٢ وتوشيح الديباج ص١١٦ (١٠١) وإسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٣٩١؛ ٣٩٦ وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥/ ١٨٦.

٢- شرح الرسـالة لأبي زيـد القـيرواني ٣٨٩ هـ،في الفقـه المالكـي ذكـره التنبكتـي ص٥٦٢.

٣- شرح الشـامل (في فروع المالكيـة)، لبهرام بن عبد الله الدمـيري المالكي ٨٠٥هـ، ذكره التنبكتي ٥٦٢.

٤ - المختـصر (في الفقه)، لعله لابن الحاجب ٦٤٦هـ، في فروع المالكية، وصنع قطعة منه قدر باب العبادات، ذكره التنبكتي ٢٦٢.

هذه صورة شـديدة الإيجاز للشـارح، وسـبب إيجازها راجِعٌ إلى قلة المراجع التي ترجمت له؛ إذ يُعَدُّ كتاب التنبكتي (نيل الابتهاج) هو المصدر الأساسي الذي ترجم له ترجمة مختصرة مع كتاب الإمام بدر الدين القرافي في توشيح الديباج ص١١٦ (١٠١) وعنهما أخذ الشيخ مخلوف في شجرة النور الزكية ٢/ ١٢٨ ترجمة ١٠٢٢ وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥/ ١٨٦.

الأُبَّذي

(المتوفى ٨٦٠هـ=١٤٥٤م)

سبق لنا أن ترجمنا للشهاب الأُبَّذي في مقدمة تحقيقنا لكتاب: بيان كشف الألفاظ (التي لابد للفقيه من معرفتها) وصدر عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٣م ونوجز هنا التعريف به؛ إكمالًا لعمل التحقيق.

هو: **شهاب الدين، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي البِجائِيّ الأُبَّذي المصري**[1] والثلاثة ألقاب الأخيرة نسبة إلى موطنه الأصلي (بجاية) وهي من أعمال المغرب العربي (الجزائر تحديدًا)، وإلى أُبَّذَة بلدة بالأندلس، ثم المصري نسبةً إلى موطن استقراره، وهو مالكي المذهب شأن غالب المغاربة.

ولم يَذْكُر أحدٌ ممن ترجموا له ـ على قلتهم ـ سنةَ مولدِه، وإن أمكن استنباطُها من حديثٍ للسخاوي يقول فيه: "ولم يَزَلْ على وجاهته في العلم، وإقرائه حتى مات في رمضان سنة ستين وثمانمائة بالقاهرة"[2]، ففي هذا النص إشارة إلى سنة وفاته المتَّفَقِ عليها وهي سنة ٨٦٠هـ، وفي تكملة للنص السابق يقول فيها: "وقد جاوز الستين ظنًّا "وبحسابٍ يسيرٍ يَتبيَّن أنه ولد سنة ٨٠٠هـ أو قبلها بقليل.

أما عن شيوخه الذين أخذ عنهم العلم ممن ذكرتهم كتب التراجم فهم كما يلي:

١-البُيُوسَقِي:

هو: أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن عبد الله البُيُوسَقِي البِجَائِيّ، ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠.

٢- ابن حَجَر العسقلاني:

هو: أبو الفضل، أحمد بن علي الكناني العسقلاني، شهاب الدين بن حجر توفي سنة ٨٥٢هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ٣٦، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٠) وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأُبَّذي، كما في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠.

---

(١) انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠-١٨١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٧، بروكلمان (ق ٧) ١٢/ ٥٢٢ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٠ والأعلام ١/ ٢١٨ وكشف الظنون ٢/ ٢٠٧.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٨١.

٣- ابن خَضر الصَّالِحِيّ:

هـو: أبو إسـحاق، إبراهيم بن أحمد بن محمد بن خـضر الصالحي الحنفي، برهان الديـن، توفي سـنة ٨١٦هـ(انظر في ترجمته: شـذرات الذهـب ٧/ ١١٥ وإنباء الغمر ٣/ ١٦(وفيـات سـنة ٨١٦هـ)والدارس في تاريخ المـدارس للنعيمي ١/ ٥٢١، وقد ذكر السـخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ أنه من شـيوخ الأُبَّذي) .

٤- العزّ المقدسي:

هو: أبو البركات، عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن عبد المحمود بن أبي العز البكـري التيميّ القرشي، البغدادي ثم المقـدسي الحنبلي، يُلَقَّبُ بعز الدين، والمعروف بقـاضي الأقاليـم، تـوفي سـنة ٨٤٦هـ (انظـر في ترجمته: الضـوء اللامـع ٤/ ٢٢٢، وشـذرات الذهـب٧/ ٢٥٩، وإنباء الغمـر ٤/ ٢٠٤، والـدارس في تاريخ المدارس ١/ ٤٣٠ و٢/ ٥٣، والمقصـد الأرشـد ٢/ ١٧٣(ترجمة ٦٥٧)، وذكر السـخاوي أنه مـن شـيوخ الأُبَّذي في الضـوء اللامع ٢/ ١٨٠ وقد وقع فيه أن اسـمه: العزّ بن عبد السـلام البغدادي ! ولعلّ المذكور سـبقُ قلمٍ؛ سببه شهرة الإمام العز المتوفى ٦٦٠هـ. أو لعله شيخ آخر له هو عبد السلام بن أحمد المذكور في الضوء اللامع ٤/ ١٩٨).

٥-الشمس القَايَاتي:

هـو: محمـد بن علي بـن محمد بن يعقـوب، الملقب بشـمس الدين القاياتي؛ نسـبة إلى إحدى قرى الفيوم، كما يلقب بالقاهري والشـافعي، تُوفي سـنة ٨٥٠هـ (انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٧/ ٢٦٨، وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأُبَّذي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠).

٦- ابن قَدِيد:

لعلـه أبـو حفص عمر بن سـيف الديـن القَلْطائِـيّ المتوفى سـنة٨٥٦هـ(انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٦/ ١١٣)ذكر السـخاوي أنه من شـيوخ الأُبَّذي ٢/ ١٨٠).

٧- القَمَّاح:

هو: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد القماح الأندلسي المالكي، توفي سنة٨٣١هـ (انظر في ترجمته: شـذرات الذهب ٧/ ٢٢٤، وذكر السخاوي أنه من شيوخ الأُبَّذي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠).

٨- الجَمال الكَازَرُوني:

هـو: محمد بن عبـد الله، يلقب بالجمال الكازروني المدني، نسـبة إلى المدينة المنورة، صلَّى الله على ساكنها، توفي سنة ٨٤٣هـ .(انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٧/ ٢٤٧ وإنباء الغمر ٤/ ١٥٠).

وأما تلاميذه الذين أمكن الوقوف عليهم فهم كما يلي:

ذكـرت المصـادر أن الأُبَّـذي جلـس للتدريـس في الأزهر الشريـف، كما جلس للتدريس بالمدرسـة الباسطية، وفي ذلك يقول السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ٢٨١: "وتصدَّى لنفع الطلبة بالأزهر أولًا، ثم بالباسطية حين سكنها، وأخذ عنه الأعيان في كل مذهب فنونًا؛ كالفقه، والعربية، والصرف، والمنطق، والعروض"[1].

وأما أشهر تلاميذه فهو السخاوي، أبو الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، القاهري الشـافعي توفي سـنة ٩٠٢هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٨/ ٣٢ والشـذرات ٨/ ١٥، وقد ذكر السخاوي في الضوء ٢/ ١٨١: " وكنتُ ممن أخذ عنه العربية وغيرها " .

كـما أخـذ عنـه ابن التنـسي المالكي علي بـن محمد بن أحمـد، نور الدين، ولد سـنة ٨٣١هـــ وتـوفي سـنة ٨٧٥هـ (انظـر في ترجمته: إنبـاء الهصر ٣٠٩ والضـوء اللامع ٥/ ٩٧٢).

كـما أخذ عنه ابن الصيرفي، وهو علي بن داود بن إبراهيم الخطيب الجوهري، ولد سنة ٨٣٨ هـ وتوفي سنة ٩٠٠ هـ (انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٥/ ٧٣٨ وبروكلمان (ق ٦) ١٠-١١/ ١٥٨ والترجمة التي صنعها الدكتور حسـن حبشي في مقدمة تحقيقه لكتابه إنباء الهصر ص ١٠ وما بعدها).

كما أخذ عنه:

١- **زكريا الأنصاري**، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن داود بن حميد بن أسامة بن عبد الولي، زين الدين السُّنيكي؛ نسبة إلى إحدى قرى الشرقية بمصر، كان قاهريًا أزهريًا شافعيًا، ولد سنة ٨٢٣ هـ وتوفي سنة ٩٢٦هـ (انظر في ترجمته: الذيل على رفـع الإصر للسـخاوي ١٤٠-١٥٠ والأعـلام ٣/ ٨١) وقد ذكر السـخاوي في ذيله على رفع الإصر ١٤٢: " والأُبَّذي .. وعن كل مشايخه في أصول الدين أخذ النحو ".

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٨١.

٢- السِّدْرِشي القاهري الحنبلي السعدني، وهي نسبة قديمة إلى والده، ولد سنة ٨٣٦هـ وتـوفي سـنة ٩٠٠هـ (وانظر في ترجمتـه: الذيل على رفـع الإصر ٣٠٩)، وقد ذكر السـخاوي في الذيل ٣١٠ أنه " أخذ عن جماعةِ النحوَ، منهم: الشـهاب الأُبَّذي، أخذ عنه الحدود وغيرها ".

٣- ابن مُزْهر، وهو أبو بكر محمد بن عبد الخالق بن عثمان، زين الدين، ويكنى كذلك بأبي الصدق، ولد سـنة ٨٣١هـ وتوفي سـنة ٨٣٩ هـ (انظر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر ٤٦٩)وذكر السـخاوي في ذيله ٤٧٦ أنه " قرأ على الشـهاب الأُبَّذي في العربية (= النحو)" .

٤- الـمَكِينيّ، وهو صلاح الدين أحمد بن محمد بن بركوت، المكيني القاضي الحبشي الأصل، ونسبته إلى مكين الدين اليمني جده، ولد سنة ٨٢١هـ وتوفي سنة ٨٨١هـ (وانظـر في ترجمته: الذيل على رفع الإصر ٩٤)، وذكر السـخاوي في الذيل ٩٤أنه "تردد لكل من الشـهابين؛ الحِنَّاوي والأُبَّذي نزيلِ الباسـطية، في النحو".

ومِـنْ تأمُّل قائمة مشـايخه وتلاميذه يظهـر أن الأُبَّذي تنقل بـين بلدان كثيرة من المغـرب العربي والمشرق العـربي، من مثل مكة، والمدينة المنورة، ودمشـق، ومصر إلى غير ذلك، كما أن مَن ترجم له وَصَفَهُ بحسن الخلق، والنفع للمتعلمين [1].

أما عن مؤلفاته فقد ذكرت له كتب التراجم ما يلي:

١- **بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها**، ذكره بروكلمان (ق٧) ١٢/ ٢٢٢، ٥٢٢، وقد حققه الدكتور خالد فهمي ونشره بمكتبة الخانجي سنة ٢٠٠٣م.

وقد كنت تشـككت في هذه النسـبة بسـبب مـا ورد في تعريف مصطلح الفاسـد هناك ص١٨/ ٧٢ثم ظهر لي نسـبته إلى اللامـشي الحنفي، محمود بن زيد، أبي المحامد بدر الدين.(انظر في ترجمته:الجواهر المضية٣/ ٤٣٧ترجمة ١٦١٦).

٢- **حدود النحو:**

ذكره السـخاوي في الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ حيث يقول: "وتَقَدَّم في العلوم سـيما العربية ...وله فيها حدود نافعة "كما ذكره في الذيل على رفع الإصر ٣١٠ حيث يقول في ترجمة السدرشي تلميذ الأُبَّذي :" فأخذ عن جماعةِ النحوَ، منهم الشهابُ الأبذي، أخذ عنه الحدود وغيرها، "وذكره السيوطي في البغية ٢/ ٣٦٧ بعنوان:

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠

"حدود النحو"، كما ذكره بروكلمان (ق ٧) ١٢/ ٥٢٢، وذكره إسماعيل باشاالبغدادي ١/ ٣٩١.

وقد نشره نشرة ناقصة الدكتور المتولي رمضان الدميري بمطبعة الشروق بالمنصورة مصر، سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م، ولم يبين عن أي نسخ خطية نشره!

ثم نشره الدكتور علي توفيق الحمد، بإربد بالأردن سنة ١٤١١هـ = ١٩٩٨ عن ثلاث نسخ خطية.

ثم نشرته الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي، بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة "صلى الله على ساكنها" في العدد (١٢) السنة ٣٣ سنة ١٤٢١هـ مُعْتَمِدَةً ثلاثَ نسخٍ خطيةٍ.

ثم حققناه عن خمس نسخ خطية بالإضافة إلى مراجعته على شرحه لابن قاسم المالكي، ونشرناه بمكتبة الآداب بالقاهرة١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م

٣- شرح إيساغوجي (في المنطق):

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ٢٠٧، وقد كشفنا عن نسخة خطية له غير مفهرسة محفوظة بدار الكتب المصرية مُلْحَقَةٍ بآخر مخطوطة كتاب حدود النحو تحت رقم ١٢٨٦ تبدأ من الورقة الرابعة، أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم حدود على إيساغوجي، للشيخ شهاب الدين أحمد الأوبدي! (الأُبَّذي) المغربي رحمه الله رحمة واسعة: " حد المنطق: آلة قانونية تَعْصِمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكر"وآخرها: "والرسمُ الناقصُ هو الذي يتركَّبُ مِن عَرَضِيَّاتٍ تختصُّ جملتها بحقيقةٍ واحدة. والله أعلم".

تراث الحدود النحوية

خلَّف النحاة العرب وراءهم تراثًا ضخمًا في الحدود النحوية، وهو واحد من شواهد العناية بتحرير المصطلحات، وتدقيق التعريفات في العلوم الإسلامية المختلفة، وقد أمكن أن نقف من خلال تتبُّعنا لمصنفات التراجم والطبقات ولا سيما ما خصَّ النحويين، ومن خلال مراجعة المصنفات النحوية، ولا سيما الكبير الموسَّع منها على عدد من المؤلفات في الحدود النحوية، وسوف يكون منهجنا في رصدها كما يلي:

١-ترتيب قائمة المصنفين على المشهور من ألقابهم أوكناهم أوأسمائهم تيسيرًا للوصول إليهم، ثم صنع قائمة موجزة لأولئك المصنفين مرتبة ترتيبًا تاريخيًا من القديم إلى الحديث.

٢- ترجمة موجزة للمؤلف يظهر منها اسمه، وتاريخ مولده، ووفاته، ومذهبه النحوي مع النص على بعض مصادر ترجمته.

٣-ذكر مصنفه في الحدود النحوية، مع بيان المطبوع والمخطوط وأماكن وجوده ومَن ذكره في المصادر المختلفة.

الأُبَّذي
(٨٠٠-٨٦٠هـ)

هو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي شهاب الدين الأُبَّذي المالكي المصري الأزهري البجائي، ولد سنة ٨٠٠هـ، وتوفي سنة ٨٦٠هـ. انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠ ١٨١ - وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٧، وبروكلمان (ق٧) ١٢/ ٥٢٢، وكحالة ٢/ ١٥٠، والزركلي ١/ ٢١٨، والترجمة التي صنعها له الدكتور خالد فهمي في مقدمة تحقيقه كتاب: بيان كشف الألفاظ (١١-١٧).

وله في الحدود النحوية:

* **كتاب حدود النحو**، ذكره له السيوطي في البغية ٢/ ٣٦٧، والسخاوي في الضوء٢/ ١٨٠والذيل على رفع الإصر٣١٠، وإيضاح المكنون١/ ٣٩١، وبروكلمان (ق ٧) ١٢/ ٥٢٢.

وقد نشره الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ونشرته الشروق للطباعة والنشر بالمنصورة، مصر سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م، ولم يبين عن أيِّ نسخ خطية نشره! ثم نشره الدكتور علي توفيق الحمد بإربد بالأردن سنة ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م معتمدًا ثلاث نسخ خطية، ثم نشرته الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ صلى الله على ساكنها ـ في العدد (١٢) للسنة ٣٣ سنة ١٤٢١ هـ معتمدة ثلاث نسخ خطية .

وقد أعددناه للنشر عن خمس نسخ خطية، مضافًا إليها نسخة الشرح لابن قاسم المالكي بمكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

الأنصاري الخليلي
(٨٤٥-٩٠٢هـ)

هو: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم الأنصاري الخليلي الشافعي، الملقب بشمس الدين، وكنيته: أبو الجود، ولد سنة ٨٤٥هـ، وتوفي سنة ٩٠٢هـ(وانظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ١٤، والأعلام ٦/ ٣٠١، ومعجم المؤلفين (٤) ٨/ ٢٠٦، وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ٥/ ١٥١ ترجمة ١٣٠٧).

وله في الحدود النحوية:

* **معونة الطالبين في معرفة اصطلاحات المُعْرِبين**، ذكره عمر رضا كحالة في معجم

المؤلفين (٣) ٨/ ٢٠٦، وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ٢/ ١٥١.

البَدْخَشِيُّ

هو: نظام الدين، أحمد بن علي أربكان القاضي البدخشي (انظر: بروكلمان "ق٤" ٧٨/ ٢٩٥ هـ ١).

وله مما يمكن أن يعد في الحدود النحوية:

رسالة في تعريف الاسم والفعل والحرف، ذكرها بروكلمان "ق ٤" ٧-٨/ ٢٩٥ حاشية ١ وذكر أن منها نسخة بالمكتب الهندي ٤٠٢ وبباريس ١٢٤٤.

البَنْدَرُوس

هو: حامد بن السيد يوسف البندروس، انظر في ذكره: (البعيمي في مقدمة تحقيقه لرسالة في الحدود النحوية) للتلمساني ص٣٦١(١٦).

له في تراث الحدود النحوية:

* كتابه (**شهود الصحو بحدود النحو**)، ذكر البعيمي أن منه نسخةً في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة -صلى الله على ساكنها- برقم ١٩٢/ ٨٠/ ٢٠.

ثعلب
(٢٩١هـ)

هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار المعروف بثعلب، وكنيته أبو العباس، من أئمة النحاة الكوفيين وتوفي سنة ٢٩١هـ. (انظر في ترجمته: الفهرست ١/ ١٢٧).

وله في الحدود النحوية:

* **حد النحو**، ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ١/ ١٠٤، والفهرست لابن النديم (د. شعبان خليفة) ١/ ١٢٧، وكشف الظنون ١/ ٦٣٥، وفيه أنه "ذكر فيه ستًا وأربعين حدًا في الإعراب". وهدية العارفين ١/ ٥٤.

الجَبْراني
(٦٦٨هـ)

هو: تاج الدين، أبو القاسم، أحمد بن هبة الله بن سعد الله بن سعيد الجبراني، الحلبي توفي سنة ٦٦٨هـ، (وانظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ٣٩٤ (٧٨٢)، وبروكلمان (ق ٣) (٥-٦/ ٢٧٦).

وله في الحدود النحوية:

* الحدود النحوية، ذكر بروكلمان(ق ٣)٥-٦/ ٢٧٦أنَّ منه نسخة في باريس برقم ٤٠٦٧/ ٢.

الجُزُولي

هو: أحمد بن محمد الجزولي التملي(!)المعشتوكي(!)، ولم يذكر بروكلمان شيئًا عَمَّن اسمه أحمد بن محمد الجُزُولي في حديثه عن شرح المقدمة الآجرومية في تاريخه:١٢-٤١٢-٤٢٣ .وهذه المعلومات الخاصة باسمه نقلتها من ق ٢من مخطوطة الكتاب.

وله في الحدود النحوية:

* **تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود**، منه نسخة برقم ٢٥٦٩/ د نحو بمكتبة البلدية بالإسكندرية، نقلت بالرقم نفسه إلى مكتبة الإسكندرية الجديدة: وعندي مصورة عنها وهي بخط مغربي.

أبو جعفر الضرير
(٢٣١ هـ)

هو: محمد بن سعدان الكوفي المعروف بأبي جعفر الضرير كوفي المتوفى سنة ٢٣١هـ. انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣/ ١٤٠ (٦٤٨)، وبغية الوعاة١/ ١١١(١٨٢).

وله في الحدود النحوية:

* **كتاب الحدود (في النحو)**، ذكره القفطي ٣/ ١٤٠قال: "على مثل حدود الفراء، لا يَرْغَبُ الناس فيها "!

الجَلْوَتي الرومي
(١١٦٤هـ)

هو: ملا عبد الله بن عبد الرحمن بن موسي الجلوتي الرومي النحوي، توفي سنة ١١٦٤هـ .(انظر في ترجمته: معجم المؤلفين (٣) ٦/ ٢٢، وهدية العارفين ١/ ٤٨١).

وله في الحدود النحوية:

* **المقدمة الفخرية في الاصطلاحات النحوية.**

* **المنح الإلهية في شرح المقدمة الفخرية.**

ذكرهما معجم المؤلفين (٣) ٦/ ٢٢، وهدية العارفين ١/ ٢٨١، وإيضاح المكنون (المقدمة) ٢/ ٥٤٤، و(المنح) ٢/ ٥٧٥، وبروكلمان (ق ٩) ١٣ب - ١٤/ ٢٩٦،

وذكر أنه كتبها سنة ١١١٠هـ.

الخَطَّابي
(٤١٠هـ)

هو: عبد الله بن محمد بن حرب بن خطاب، المعروف بالخطابي، وكنيته: أبو محمد، نحوي، كوفي توفي سنة ٤١٠هـ (وانظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٥٤(١٤١٨)، والفهرست: (شعبان خليفة) ١/ ١١٨.

وله في الحدود النحوية:

*** كتاب الحدود في النحو، ذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٣) ٦/ ١١٥ وابن النديم في الفهرست ١/ ١١٨.**

الرَّاسَمُوكِيُّ

هو: علي بن أحمد الراسموكي.

له في الحدود النحوية:

* شرح حدود النحو، منه نسخة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية٢٣٩ ذكره العايد ١٢٩(١٩).

الرُّمَّاني
(٣٨٤هـ)

هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني النحوي المعتزلي البصري، توفي سنة٣٨٤هـ (وانظر في ترجمته: الفهرست ١/ ١٠٧).

وله في الحدود النحوية:

* حدود النحو الأكبر.

*** وحدود النحو الأصغر ذكرهما كشف الظنون ١/ ٦٣٥.**

وقد نشر الدكتور إبراهيم السامرائي له كتابًا بعنوان الحدود ضمن (رسالتان في اللغة) ٦٣-٨٨ طبعة دار الفكر بعمّان بالأردن ١٩٨٤م، وكان نشره كذلك الدكتور مصطفى جواد والدكتور يعقوب مسكوني ضمن (رسائل في النحو واللغة) ببغداد ١٩٦٨م.

سلمة بن عاصم
(٣١٠هـ)

هو: سلمة بن عاصم النحوي، أبو محمد صاحب الفراء، أحد العلماء الكوفيين، ثقة، راوية، توفي سنة ٣١٠هـ. (وانظر في ترجمته: الفهرست (شعبان خليفة) ١/ ١١٤).

وله مما يمكن أن يكون في الحدود النحوية:

* **كتاب الحلول في النحو**، وسماه ابن النديم ١/ ١١٤ (الملول). ولعل ذلك تحريف لكلمة: الحدود. وقد ذكره باسم الحلول معجم المؤلفين (٢)٤/ ٢٤٠، وبعنوان: (الملول في النحو) الفهرست ١/ ١١٤.

الشربيني / الحلبي
(١٢٥٥هـ)

هو: محمد بن أحمد (الشربيني)، توفي سنة ١٢٥٥هـ (انظر مقدمة تحقيق الدكتور العايد لكتاب الفاكهي ص ١٢٨).

وله في الحدود النحوية:

* **الحقائق النحوية**، منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٤.

الشريف المرتضى
(٤٣٦هـ)

هو: علي بن الحسين السيد مرتضى الشريف الموسوي المتوفى ٤٣٦هـ.

وله في الحدود النحوية:

* **الحدود**، وقد رجح نسبته الدكتور العايد ١٢٩ إلى رجل سمّى له كتابين، استطعنا أن نصل إلى أنه هو الشريف المرتضي كما في إيضاح المكنون ١/ ٣١٣ وكتابه في الحدود إنْ صح استنباطنا ليس في الحدود النحوية وإنما هو في حدود عِلمَي الأصول والكلام!

أبو طالب المكفوف

هو: أبو طالب المكفوف تلميذ الكسائي انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤/ ١٣٠ (٩١٨) و بغية الوعاة ٢/ ١٦ (١٣٢٠). وأصل ترجمته في طبقات الزبيدي ١٣٥ (٦٤).

وله في الحدود النحوية:

* **كتاب حدود الحروف العوامل والأفعال واختلاف معانيها** ذكره القفطي ٤/ ١٣٠ وبغية الوعاة ٢/ ١٦.

الطرابيشي
(١٢٨٥هـ)

هـو: عمر بـن محمد بن عمر المخملجي الطرابيشي الحلبي، توفي سـنة ١٢٨٥هـ، وكان ولد سـنة ١٢٢٠هـ(انظر مقدمـة الدكتور العايـد ص١٢٨).(انظر في ترجمته: الأعلام ٢/ ٦٤).

وله في الحدود النحوية:

* **النـور البارق في شرح الحقائق النحوية**، منه نسـخة بدار الكتب المصرية ٢/ ١٧٢، وهوشرح لكتاب الحقائق النحوية لمحمد السرميني ذكره الزركلي ٥/ ٦٤.

العَبَّادي الشافعي
(٩٩٤هـ)

هو: شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، توفي سنة ٩٩٤هـ. (وانظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ٤٣٤).

وله في الحدود النحوية:

* **حدود النحو**، ذكره العايد ص١٢٨، وقال في حاشية١٢٨:" لم أجد له ترجمة"!

أبو عبيدة
(٢٢١هـ)

هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي القرشي وَلاءً،ولد سنة ١١٤هـ وتوفي ٢١٠هـ على خلاف، (وانظر في ترجمته: الفهرست ١/ ٨٦، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٣٨).

وله في الحدود النحوية:

كتاب الحدود، ذكره الفهرست ١/ ٨٧، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٣٨، وكشف الظنون ٢/ ١٤١١، وتاريخ التراث العربي (علم اللغة) (مج٨)١/ ١١٧رقم ١٠.

العقباني التلمساني
(٨٥٤هـ)

هو: أبو الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني التجيبي، توفي سنة ٨٥٤هـ(انظر في ترجمته: الضوء اللامع ٦/ ١٨١، ونيل الابتهاج٣٦٥ (٤٧٠)، ودرة الحجال ٣/ ٢٨٢ (١٣٥٤)، والأعلام ٥/ ١٧٦).

وله في الحدود النحوية:

رسـالة في الحدود النحوية، وقد نشره منسـوبًا إليه الدكتور إبراهيم سـليمان البعيمي

بمجلة عالم المخطوطات والنوادر مج ٧ ع ٢ رجب/ ذو الحجة ١٤٢٣هـ= سبتمبر/ فبراير ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ص -٣٥١ ٤٠٥، وقد تشكك في نسبتها إلى العقباني المذكور، وإن كانت كتب التراجم تذكر أن له شروحًا على بعض مؤلفات ابن الحاجب النحوي.

الفاكهي
(٩٧٢هـ)

هو: عفيف الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي، جمال الدين نحوي. ولد سنة ٨٩٩هـ توفي سنة ٩٧٢ هـ.(وانظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، وبروكلمان(ق٨)١٣ب١٤-/ ١٦).

له في الحدود النحوية:

* الحدود في النحو، ذكره إيضاح المكنون ١/ ٣٩٦ بعنوان: حدود النحو، وسماه كذلك في ١/ ٢٩٦ تعريف الحدود في النحو، وكذلك في معجم المؤلفين (١) ١/ ٢٩٦ و(٣) ٦/ ٢٨ نشره الدكتور علي توفيق الحمد بإربد بالأردن سنة ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

* **وشرح الحدود النحوية**، ذكره معجم المؤلفين(١)١/ ٢٩٦، وإيضاح المكنون ١/ ٢٩٦ وقد حققه: صالح حسين العايد، ضمن متطلبات رسالة الماجستير، بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض سنة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م، ثم نشرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما حققه محمد الطيب الإبراهيم بدار النفائس ١٩٩٦م ونشره شبرنجر في سلسلة(٥) Bibl.ind في كلكتا بالهند كما في بروكلمان (ق ٩) ١٣ب - ١٤ / ١٦ كما ذكره سركيس ٢/ ١٤٣، ونشره الدكتور: متولي الدميري بمكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

الفَرَّاء
(٢٠٧هـ)

هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا الفراء الكوفي، توفي سنة ٢٠٧هـ.(وانظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١/ ١٠٢، والفهرست ١/ ١١٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ (٢١١٥)، والإنباه ٤/ ٧ (٨١٤).

وله في الحدود النحوية:

* كتاب الحدود في النحو، ذكره معجم المؤلفين (٧) ١٣/ ١٩٨، ونقل "أنه اجتمع لإملائه خلق كثير، منهم ثمانون قاضيًا" وذكر أنه صنفه للمأمون، وسماه ابن النديم في الفهرست: أسماء الحدود، وأخبر أنه رأى منه نسخة بخط تلميذه سلمة بن عاصم (١/ ١١٣)، وذكر ما تضمنه من حدود كما يلي: ١/ ١١٣-١١٤ "وفيها: حد الإعراب/ حد النصب المتولد من الفعل/ حد المعرفة والنكرة/ حد مررت/ حد العدد/ حد منذ ومذ وهل/ حد العماد(=ضمير الفصل)/ حد الفعل الواقع/ حد إن وأخواتها/ حد كي وكيلا/ حد حتى/ حد الإغراء/ حد الدعاء/ حد النونين: الشديدة والخفيفة/ حد الاستفهام/ حد الجزاء/ حد الجواب/ حد الذي ومن وما/ حد رب وكم/ حد القسم/ حد التبرئة والتمني/ حد النداء/ حد الندبة/ حد الترخيم/ حد أن المفتوحة/ حد إذ وإذا وإذن/ حد ما لم يُسَمّ(حرفت عنده يتم !)فاعله / حد لو تركت ورأيك/ حد الحكاية/ حد التصغير/ حد النسبة/ حد راجع الذكر/ حد الفعل الرباعي/ حد الفعل الثلاثي/ حد المُعْرَب من مكانين/ حد الإدغام/ حد الهمز/ حد الأبنية/ حد الجمع/ حد المقصور والممدود/ حد المذكر والمؤنث/ حد فعل وأفعل/ حد النهي/ حد الابتداء والقطع/ حد ما يُجْرَى وما لايُجْرَى".

كما ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان (د.إحسان عباس)١/ ١٠٢و٦/ ١٧٧-١٨٨، والسيوطي ٢/ ٣٣٣، والإنباه٤/ ١٠.

ابن قاسم المالكي
(٩٢٠هـ)

هو: جلال الدين، عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلالي المالكي، توفي سنة ٩٢٠هـ.(وانظر في ترجمته: توشيح الديباج ص١١٦ترجمة١٠١، ونيل الابتهاج ٢٦٢ترجمة ٣٠٩، ومعجم المؤلفين(٣) ٥/ ١٨٦، وإيضاح المكنون١/ ٣٩٦).

وله في الحدود النحوية:

* شرح الحدود النحوية للأبذي، ذكره إيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، ومعجم المؤلفين(٣) ٥/ ١٨٦، ونيل الابتهاج ٢٦٢.

وهو ما حققناه هنا وأعددناه للنشر .

القَزْوِيني
(١٣٠٠هـ)

هو: محمد القَزْوِيني (ولعله محمد بن مهدي بن حسـن القَزْوِيني النجفي الحِلِّي)! توفي سنة ١٣٠٠هـ .كما في الأعلام ٧/ ١٧٤.

وله في الحدود النحوية:

الحدود، ومنه نسخة في مكتبة كوبريلي بتركيا كما ذكر العايد ١٢٩(١٨).

ابن كَيْسَان
(٢٩٩ هـ)

هو: محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان المعروف بابن كيسان النحوي، يكنى بأبي الحسن، خلط بين المذهبين البصري والكوفي،(وانظر في ترجمته:الفهرست ١/ ١٤٠، وشذرات الذهب ٢/ ٢٣٢، والأعلام ٦/ ١٩٧).

وله في الحدود النحوية:

* كتاب حد الفاعل والمفعول به، ذكره له الفهرست ١/ ١٤٠ (رقم ١٦).

الـمُفَجَّع
(٣٢٠هـ)

هو: المفجع، محمد بن أحمد بن عبد الله الكاتب البصري، أبو عبد الله، من تلاميذ ثعلب، شيعي.(وانظر في ترجمته: الفهرست١/ ٤٤ (وقد تحرف فيه كثيرًا)، وإرشاد الأريب ٦/ ٣١٤، والأعلام ٦/ ١٩٨).

وله مما يمكن أن يكون من الحدود النحوية:

* كتاب حد الإعراب، ذكره له الفهرست ١/ ٤٤.

ابن المُظَفَّر

هو: أحمد بن المظفر؟

وله في الحدود النحوية:

الحدود (في النحو)، ذكره العايد ١٢٨.

المقدسي البلبيسي
(الرملي٨٨٨هـ)

هو: أبو حامد محمد بن خليل بن يوسـف بن علي البلبيسي الرَّمْلي المقدسي المتوف

سنة ٨٨٨هـ، وكان ولد سنة ٨١٩هـ.(انظر في ترجمته الضوء اللامع ٧/ ٢٣٤، وأعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى ٢/ ٢٠٨ (١٤٧٢)، والأعلام ٦/ ١١٧).
وله في الحدود النحوية:
* كتاب (تحفة الخل الودود في معرفة الضوابط والحدود)، ذكر الدكتور العايد ص ١٢٨ أن منه نسخة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد برقم ١٧٩٠ نقلًا عن فهرس عناوين المخطوطات بمكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد ص ٨٤.

ابن هشام المصري
(٧٦١هـ)

هو: عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين الحنبلي، ولد سنة ٧٠٨هـ، وتوفي سنة ٧٦١هـ.(انظر في ترجمته: البغية ٢/ ٦٨(١٤٥٧).
وله في الحدود النحوية:
* التعريفات النحوية، ذكره العايد ١٢٩ مرجحًا نسبته إلى ابن هشام اعتمادًا على نسخة خطية منسوبة إليه في مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٢/٧٣١ م، ولم أجد من ذكرها ممن ترجم له قديمًا وحديثًا !

هشام بن معاوية
(٣٠٩هـ)

هو: هشام بن معاوية الضرير، أو عبد الله، النحوي الكوفي الضرير، توفي سنة ٣٠٩هـ، انظر في ترجمته:(وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، والفهرست ١/ ١١٨).
وله في الحدود النحوية:
* الحدود النحوية، ذكره بعنوان الحدود في وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، والحدود في النحو في معجم المؤلفين (٧) ١٣/ ١٠، وفي الفهرست ١/ ١١٨ "وله قطعة حدود رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري". وبعنوان حدود القياس في كشف الظنون ١/ ٦٣٥.

يحيي بن داود ؟

هو: يحيي بن داود (لم أقف على من ترجم له).
له في الحدود النحوية:
* رسالة في اصطلاحات النحو، نشرها فيلهلم باخير (ت ١٩١٣م) في فينا سنة ١٨٨٤م، كما ذكر علي بن إبراهيم النملة في كتابه: المستشرقون ونشر التراث (ص ٦٦).

شرح ابن قاسم المالكي
المتوفى سنة ٩٢٠هـ
للحدود النحوية للأُبَّذي المتوفى سنة ٨٦٠هـ

(دراسة في المنهج و المصادر)

بنى ابن قاسم المالكي شرحه للحدود النحوية للأُبَّذي محترِمًا الترتيبَ الذي ورد في الأصل الذي نهض لشرحه، ولم يَرِدْ في معاجم المصطلحات العربية العامة ما يوضح هذه المسألة ويُبَيِّن موقعها من عمليات الشرح في سياق تعريفها لمصطلح الشرح؛ إذ اكتفت ببيان المعنى اللغوي للكلمة مما يدور حول البيان والتوضيح، والتوسعة والبسط كما قرر مثلًا الكفوي في الكليات (ص ٥٣٨) والتهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون (٤/ ٩٤). وقد ذكر بعض الذين تعاطَوا شيئا من الاختصارات في التأليف القديم عدم اقترابه من ترتيب الأصل وحفاظه عليه، من مثل ما ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني المتوفى ٩٧٣هـ وهو يختصر كتاب الفتوحات المكية للشيخ محيي الدين بن عربي المتوفى ٦٣٨هـ على ما قرر حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٢٣٨) يقول: "إن جماعة من مشايخ عصره بمصر سألوه اختصاره؛ بمعنى أنه حذف لهم منه ما لا تمس الحاجة إليه من المسائل، لا بمعنى تقليل اللفظ، وتكثير المعنى، فأجاب، ولم يخرج عن ترتيب الشيخ".

وقد حافظ ابن قاسم المالكي على ترتيب الحدود النحوية وهو يشرحه فجاءت الحدود مرتبة كما يلي:

- حد النحو في اللغة والاصطلاح.
- حد الكلمة.
- حد الكلام.
- حد الكلم.
- حد اللفظ.
- حد التركيب.
- أقسام الكلمة.
- أقسام الاسم.
- أقسام الفعل.
- أقسام الحرف.
- حد الاسم.
- حد الفعل.
- حد الحرف.
- حد الاسم الظاهر.
- حد الاسم المضمر.
- حد المبهم.
- حد الفعل الماضي.
- حد الفعل المضارع.

- حد الأمر.
- خواص الفعل.
- الرفع.
- حد التنوين.
- حد الإعراب.
- ألقاب الإعراب.
- الأصل في الأسماء الإعراب.
- المبني من الأسماء.
- المعرب من الأفعال.
- أسباب البناء على حركة.
- حد جمع المؤنث السالم.
- شروط إعراب الأسماء الخمسة.
- حد المثنى.
- حد الاسم الذي لا ينصرف.
- جواز حذف الفعل.
- حد المنادى.
- حد الخبر.
- النعت.
- التوكيد.
- وجوب استتار الضمير.
- حد الموصول الحرفي.
- أعرف المعارف.
- حد الجملة.
- حد الاسمية.
- حد الظرفية .
- حد الكبرى.
- خواص الاسم.
- الجر.
- النصب.
- أقسام التنوين.
- حد البناء، لفظًا ومعنًى.
- ألقاب البناء.
- الأصل في الأفعال البناء.
- المبني من الأفعال.
- الأصل في البناء السكون.
- حد جمع التكسير.
- حد جمع المذكر السالم.
- حد التثنية.
- شروط التثنية.
- حد الفاعل.
- شروط إعمال إذن.
- حد المبتدأ.
- المفاعيل الخمسة.
- حد العطف.
- حد البدل.
- حد الموصول الاسمي.
- حد التمييز.
- حد الإضافة.
- أقسام الجملة.
- حد الفعلية.
- أنواع الجمل.
- حد الصغرى.

وتأمُّل هذا الترتيب يُظهر أنه مستقل عمّا سبقه من طرق ترتيب الأبواب النحوية، وبمقارنته بمناهج ابن مالك وابن هشام المصري، وابن الحاجب النحوي، وأبي حيان الأندلسي-يظهر اختلافه عنهم جميعا.

وأقرب ترتيب يمكن أن يصنَّف ضمنه هو ما نقترح تسميته بمنهج اللف والنشر، بمعنى أن الأُبَّذي وتابعه ابن قاسم المالكي، يُجْمِل في حد بعضِ الأمور والمسائل النحوية، ثم يعود فينشرها إذا ما احتاج أن يعرِّف حدود هذه المسائل التي تضمنها النص الإجمالي الذي سبق، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا؛ ومما يدلل على ذلك حديثه مثلًا عن أقسام الكلمة التي يجملها في الثلاثة المعروفة ثم يعود فينشرها معرِّفًا أقسام الاسم ثم أقسام الفعل ثم أقسام الحرف، ثم تراه يذكر في أقسام الاسم مجمل أنوعه ثم يعود فينشرها ذاكرًا أن من الاسم ما هو ظاهر وما هو مضمر وما هو مُبْهَم.

ومن أمثلة تطبيقه لمنهج اللف والنشر كذلك تعريفه التنوين ثم عوده إلى نشر أقسامه المختلفة، وهكذا مما يظهر في كل ترتيب الكتاب. وقد فطن إلى شيء من ذلك ابن قاسم فأشار إليه في أكثر من موضع؛ يقول مثلًا (١٦) "ثم إنه لما عرّف مطلق الفعل أخذ في تعريف أنواعه".

والكتاب يتبنى المفهوم القديم لعلم النحو الذي يضم في بنيته المعرفية مسائل من علم الصرف، مما تعد من لوازم المعرفة النحوية في النظر العلمي القديم؛ كالحديث عن التثنية، وكيفيتها، والجمع وكيفيته، وهو ما تجد له نظائر في التآليف النحوية المختلفة في التراث العربي.

كما أنه لم يقف عند حدود المصطلحات النحوية وتعريفاتها، وإنما توسع فضم بعضًا من مسائل العلم من مثل حديثه عن شروط إعمال إذن، ومواضع استتار الضمير وجوبًا، وشروط إعراب الأسماء الخمسة إلى غير ذلك، ولذلك سُمِّي الكتاب باسم الحدود النحوية، وتابع ذلك الشارحُ فسمى شرحه باسم شرح الحدود النحوية. على أن ذلك لا يلغي انتماء الكتاب في الأصل والشرح إلى قائمة مصنفات المصطلح النحوي في العربية.

وسوف نعالج فيما يلي منهج الكتاب، وطريقة ابن قاسم في شرحه للأصل، والإجراءات التي اتبعها في شرحه على الأصل الذي خَلَّفَه الأُبَّذي.

وقد اكتفى ابن قاسم المالكي (ت ٩٢٠هـ) في المقدمة التي صنعها لشرحه على

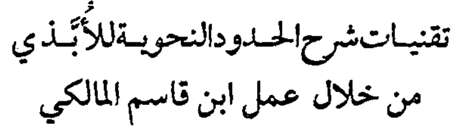
الحدود النحوية للأُبَّذي المصري ت ٨٦٠هـ ببيان غرضه من وراء ذلك الشرح، وبيان منهجه إجمالًا في العمل الذي قام به، قال: "فهذا شرح على كتاب الحدود [النحوية] للشيخ العلامة شهاب الدين الأُبَّذي، رحمه الله تعالى .. رجوت به إن شاء الله نفع المبتدي، وتذكرة المنتهي".

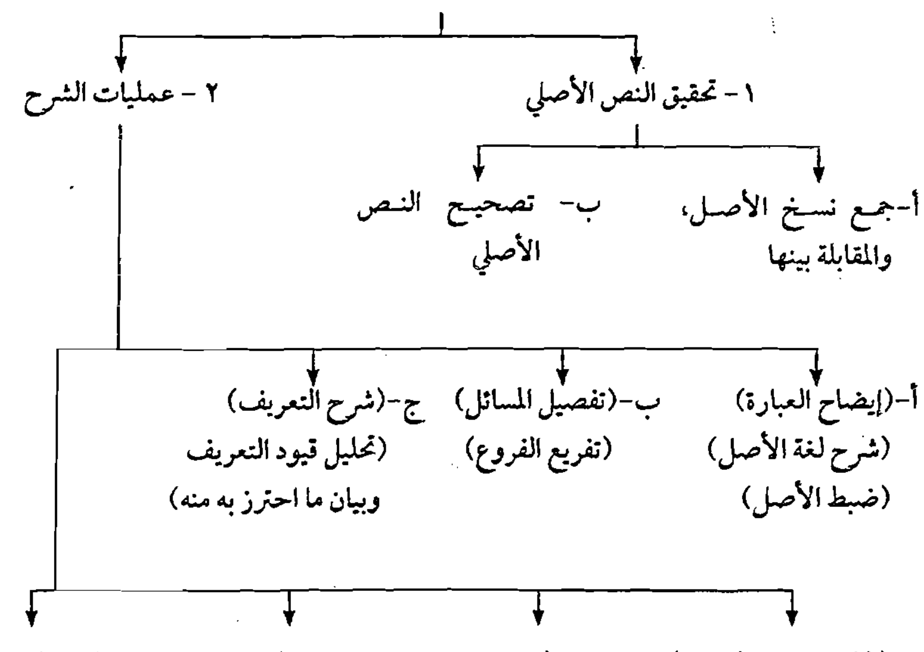
وقد ظهر في هذا النص القصير تداخل غايتين هما: الغاية التعليمية التي تَوَخَّت نفع المبتدي، وتيسير أمر متعاطيه للنحو من بوابة بيان المصطلحات النحوية باعتبارها آلة ذلك العلم و مفتاح مغاليقه، والغاية العلمية التي توخَّت تذكرة المنتهي، وتقرير حقائق العلم المستنبطة من خلال التعريفات، وشروحها، وتحليل ما تحلت به من خصائص، والكشف عما أصابها من قصور.

ثم عرض ابن قاسم المالكي لإجراءات شرحه، والآليات التي طبقها في عملية شرحه لمتن الحدود النحوية للأُبَّذي فقال: "فهذا شرح على كتاب الحدود[النحوية] للشيخ العلامة شهاب الدين الأُبَّذي رحمه الله: يَحُلُّ ألفاظه، ويُبيِّن مراده...جانبت فيه التطويل الممل، والاختصار المخل".

وهذا الإجمال الذي أحاط ببيان عمله في الشرح اكتفى بذكر أصلين من الأصول المتبعة في عملية شروح المختصرات وهما: أصل حل الألفاظ، وأصل بيان المراد، وهما على إجمالهما يمكن أن ينضوي تحتهما عند التفصيل بقية الإجراءات الشارحة التي سوف نجدها فيما يأتي من صفحات.

وقد أمكن من خلال دراسة الكتاب أن تظهر الآليات التالية، نرصدها إجمالًا في المشجَّر التالي، ثم نعود، فنوضحها مُدَلِّلين عليها بما توافر في شرح الرجل على النص الأصلي للأُبَّذي:





ويتضح من التشجير السابق من شرح ابن قاسم المالكي للحدود النحوية للأُبَّذي الكيفية التي تم بها شرح الأصل، والتي أمكن جمع خطوطها الكبرى في:

١ - تحقيق الأصل قبل شرحه عن طريق آليتين هما:

أ- جمع نسخ الأصل، والمقابلة بينها.

ب- وتصحيح النص الأصلي، وبيان أخطائه.

٢ - عمليات الشرح التفصيلية، عن طريق توظيف الآليات التالية:

أ- إيضاح العبارة.

ب- تفصيل المسائل، وتفريع الفروع .

ج- شرح التعريفات، و تحليل قيودها.

د- الاستشهاد والتمثيل.

هـ-الترجيح بين الآراء.

و- بيان قصور تعريفات الأصل.

ز- توظيف الإحالات.

وفيما يلي بيان هذه الآليات، مع التدليل عليها بما جاء في النص الشارح من عمل ابن قاسم المالكي:

أولًا - تحقيق الأصل قبل شرحه:

اعتمد الشارح طريقة منهجية مألوفة في التأليف القديم على تنوع فنونه، تمثلت في جمع النسخ والمقابلة بينها، واختيار أصح القراءات قبل الخوض في الشرح والبيان، باعتبار ذلك مقدمةً طبيعيةً لأي عمل علمي على العموم ولأي عمل علمي يتوخى شرح أصل من الأصول على وجه الخصوص، على ما تجد له أمثلة في (مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص٢٨) وتطبيقًا في (تراث المعاجم الفقهية في العربية: دراسة لغوية ص١٥٠).

ومما يدل على صنيعه ذلك قوله في أثناء شرحه ما للاسم من خواص، يقول(م٢٠ / ٥٨): "الاسم له خواص، تخصُّه من أوله، وخواص تخصه من وسطه، وخواص تخصه من آخره ... فالذي: كذا وجدته فيما رأيته من النسخ، والصواب: فالتي".

وقد تكرر ذلك منه بعد قليل من الموضع السابق في أثناء شرح ما للاسم من خواص أيضا (م ٢٠/ ص٥٨) " والذي كذا رأيته والصواب: والتي".

وقد تكرر ذلك منه (انظر مثلا م ٢١/ ص٦٣): و(م٤١ / ص٨٢: خال والصواب: خاليا) (وم ٤١/ ص٨٣): "ومن التركيب كذا فيما رأيت من النسخ".

وقد راجعت خمس نسخ خطية للحدود النحوية للأُبَّذي، فوجدت ما وجد مما يؤكد حرصه على الأصل العلمي المعتبر المتمثل في جمع النسخ و المقابلة بين ما ورد فيها، قبل القدوم على تصحيح الأخطاء.

وفي الأمثلة السابقة تبين لنا أنه اعتمد خطوتين على طريق تحقيق النص الأصلي قبل شرحه هما:

-جمع نسخ الأصل، والمقابلة بينها.

- تصحيح ما قام الدليل على خطئه.

وقد مثلنا لهما معا فيما مر من أمثلة وضحت صنيعه.

ثانيا- عمليات الشرح التفصيلية:

وظَّف ابن قاسم المالكي عددًا من الآليات التي تضافرت على تقديم شرح وافٍ للكتاب الأصلي، وقد تمثلت هذه العمليات في آليات متنوعة فرضتها طبيعة الانتماء المعرفي للأصل موضع الشرح إلى علم النحو الذي يتطلب بيان التعريفات، وتقعيد القواعد، وتفصيل مسائلها، والاستشهاد عليها. وفيما يلي بيان تلك العمليات مع التدليل عليها من صنيع الشارح:

٢/ أ إيضاح العبارة:

إيضاح العبارة مبدأ عام في عمليات شروح المتون، أشار إليها غير شارح من صناع الشروح في التأليف النحوي على ما يظهر مثلًا في مقدمة ابن هشام لشرحه على كتابه شذور الذهب (ص١٠) حيث يقرر أن قصد الشرح عادةً ما يكون متوجِّهًا إلى إيضاح العبارة.

وقد تمثلت تطبيقات ذلك المنهج عند ابن قاسم المالكي في مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - ضبط ما رأى أنه في حاجة إلى ضبط من الأصل أو الأمثلة.

٢ - شرح ما رأى أنه في حاجة إلى الشرح من لغة الأصل.

٣ - تتميم ما أوجزه صاحب الأصل في عبارة كثيفة، أو أجمل بيانه في عبارة غامضة مُرَكَّزة.

والكتاب مليءٌ بما يدل على صدق ما وقفنا عليه، فمن أمثلة لجوئه إلى ضبط ما رأى الحاجة إلى ضبطه، قوله: (م ٤٩/ ص٩٢) معلقًا على قافية البيت التالي:

• واحذر إذا أعملتها أن تفصلا .:

"بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون للفاعل، والمفعول محذوفًا، والألف للإطلاق؛ أي: احذر أن تفصلها "وهذه طريقة مستفادة من النحاة.

ومن أمثلة شرحه ما رأى أنه في حاجة إلى الشرح من لغة الأصل، أو أمثلة الشرح ما يلي: (م ١٧/ ص٥٧): "الزمان الماضي: وهو الزمان الذي قبل يومك".

ومن مثل: (م ١٩ / ص٥٨) "اسم فعل ؛ كصه؛ بمعنى: اسكت ".(وانظر أمثلةً أخرى كثيرةً لهاتين العمليتين فيما يلي: (م ١٩ / ص٥٨) حيهل = أقبل؛ (م ٢٠ / ص٦٠) تكسير = تغيير؛ (م ٢١ / ص٦٥) فهلا سعيدًا = فهل أمرت سعيدًا؛(م ٥٣/ ص٩٦): الزمان = اليوم و الليلة؛ (م ٥٨ / ص١٠٢) أوه = أتوجع؛ (م ٥٨ / ١٠٢) نزال = انزل؛ (م ١٧/ ص٥٧) وشكان = سرع؛ (م ١٧/ ص٥٧) سرعان = سرع؛ (م ١٧/ ص٥٧) هيهات = بعد.

أما ما جاء من أمثلة تهدف إلى تتميم ما جاء موجزًا في الأصل، مما توخى به الشارح بيان إجماله، وحل غامضه، فكثير جدًّا، من مثل:

(م ١ / ص٤٩) حد النحو في الاصطلاح؛ أي: في اصطلاح النحاة؛ (م ١ / ص٤٩): يعرف به؛ أي: بعلم النحو؛ (م ٨/ ص٥٣): المبهم: المقصود به: الاسم الموصول؛ (م١٩/ ص٥٨) "وقبل نُونَي التوكيد؛ أي: الخفيفة والثقيلة، إلى غير ذلك من أمثلة كثيرة جدًّ ا منثورة في طول الكتاب وعرضه.

وقد تنوَّعت أشكال بيان الإجمال، وتوضيح المركز الغامض الذي جاء في النص مختصرًا، حيث استعمل الشارح تفصيل المجمل عن طريق توضيحه بلغة أكثر تفصيلاً من مثل ما مر بك، فيبين المراد بالضمير في الأصل، ويشرحه بالظاهر من الأسماء ونحو ذلك.

وربما شرح هذا الإجمال عن طريق ذكر الأمثلة المفصلة لما جاء مجملا من مثل: (م ١٥/ ص٥٦) الخطاب: كأنت وأنتما، والغيبة: كهو، وهما.

وربما استطرد فبين مفرد كلمة ذكرت في الأصل مجموعة في مثل (م٢٠ / ص٥٩) خواص: جمع خاصة.

وربما كان البيان في التعليل لما أجمل في الأصل في مثل (م٣٨/ ص٨٠) في أثناء حديثه عن أسباب البناء على حركة، في البند الثاني يقول الأصل: " كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها كلام الابتداء، قال ابن قاسم: ولا يمكن الابتداء بالساكن.

وربما تمثل إيضاح العبارة في ذكر أنواع ما جاء مجملًا في مثل (م ٤٢/ ص٨٤) الأسماء الخمسة في الأصل، قال في الشرح: وهي: أب، و أخ، و حم، وفم إن زالت منه الميم، و ذو بمعنى صاحب.

ومن مثل (م٥٥ / ص٩٩) ذكر أنواع حروف العطف التي أجملها الأُبَّذي في قوله

الحروف، فقال في الشرح: والحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم بعد همزة التسوية أوهمزة مغنية عن لفظ: «أي»، وأو، و بل، ولا، ولكن، و إما".

وهذا التنوع فرضته إرادتان هما: إرادة تحقيق البيان الذي تفرضه طبيعة التعرُّض لعملٍ ما بالشرح؛ إذ الشرح عملية يَتَغَيَّا صاحبها التوضيح لما أُبْهِم وغَمُض، والتفصيل لما جاء مجملًا مركزًا مكثفًا، وتفسير ما يمكن أن يحتمل أكثر من وجه هذا جانب. والجانب الثاني هو إرادة تفرضها طبيعة علم النحو التي تقتضي التعرُّض بالإيضاح لأمور متنوعة بطرق مختلفة مما مر بيانه، والتمثيل عليه.

٢/ ب تفصيل المسائل و تفريع الفروع:

وهذا مبدأ آخر عام استعمله الشراح قبل ابن قاسم المالكي، وربما نصوا عليه في مقدماتِ ما تعاطوا من شروح لمتون أو مختصرات.

وتفصيل المسائل، وتفريع الفروع أمر تقتضيه طبيعة علم النحو، ولا سيما أنه علم يعني بالتقعيد، وبيان فروع المسألة، وقد أشار ابن هشام إلى هذا المبدأ في مقدمة شرحه على شذور الذهب (ص١٠) فقال: إن من أهداف الشرح وطرق تحققه لف المباني، والأقسام، وتبويبها، وتنظيم القواعد، وهو ما ظهر جليًا في عمل ابن قاسم المالكي في شرحه على الحدود النحوية للأُبَّذي.

ويمكن استنباط الإجراءات التالية من عمل ابن قاسم الشارح وإجماله كما يلي:

١ - بيان ما يجمع الظواهر المفردة تحت قسم جامع، يلم شتات ما تناثر منها.

٢ - ذكر ما نقص من أقسام فات الأصل ذكرها.

وفيما يلي أمثلة تدل على صنيع ابن قاسم في شرحه:

في حديثه عن خواص الاسم اكتفى الأصل بإيراد مجموعة من الخواصّ التي تميز الاسم من غيره حسب موقعها أولًا، أوحشوًا، أوآخرًا، أو مما تلحقه مميزة له من قبل المعنى، ثم جاء الاختصار، فعلى حين اكتفى الأُبَّذي بذكر حروف الجر وحروف القسم، وهي منها والألف واللام التي للتعريف باعتبارها من علامات الاسم التي تدخل أوله، فإن ابن قاسم قد زاد عليها (م ٢٠/ ص٦٠): أدوات النداء؛ ونواسخ الابتداء!

وفي حديث الأُبَّذي عن التنوين الخاص بالاسم ذكر أربعة أقسام هي: تنوين التنكير، وتنوين التمكين، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، فجاء ابن قاسم

واستكمل بقية أقسامه وهي تنوين الترنم، والغالي، ثم بين (م ٢٦/ ص٦٩) أنهما لا يختصان بالاسم وحده.

وفي هذا النموذج يتضح حرصه على جمع الظواهر، واستدراك النقص، ثم تبين الفروق.

وترى مثلاً آخر لذلك الحرص على جمع الشوارد في حيز المسألة التي يعالجها في حديثه عن شرح شروط إعراب الأسماء الخمسة حسبما جاء في أصل الأُبَّذي؛ إذ يستدرك عليه مُعَلِّلا اكتفاء الأصل بذكر الخمسة فقط مع أن لها سادسًا فيقول: (م ٤٢/ ص٨٤)" وقال: الأسماء الخمسة؛ لأن الأفصح في الهن[وهي الاسم السادس منها] النقص؛ أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات "وهكذا في غير ما موضع من الشرح. ٢/ج شرح التعريفات، وتحليل القيود:

وقد حرص ابن قاسم المالكي في شرحه على الحدود النحوية للأُبَّذي على إيضاح التعريفات التي ذكرها الأُبَّذي، وسار في إيضاحه هذا على منهج واضح لم يتخلف يمكن إجمال خطواته فيما يلي:

١ - إيضاح الغامض في تعريف الأصل.

٢ - بسط العبارة الموجزة أو المركزة في الأصل.

٣ - تحليل القيود المذكورة في التعريف في الأصل، وبيان فائدة كل قيد، وما جيء من أجله بعبارات من مثل: أخرج به، أو احتراز من، إلى آخره

٤ -التعليل للمذكور في تعريف الأصل، وبيان سبب اختيار كلمة بعينها من دون غيرها.

٥ - الاعتراض على بعض ما ورد في التعريفات من كلمات عند الحاجة.

ومن أمثلة ما بين منهجه في تحليل التعريفات و توضيحها شرحه لمصطلح الكلمة (م ٢ / ض٥٠) يقول الأُبَّذي: "الكلمة: لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد "حيث بيَّن قيمة استعمال: لفظ، وما حققته للتعريف فقال: فخرج باللفظ: الخط و العقد، و الإشارة و النصبة ؛ بمعنى أن ذكر " لفظ "كان قيدا مانعا من تصور هذه الأربعة مع أنها دالة على معان- في إطار تصور مفهوم الكلمة . ثم بيَّن ووضَّح الغموض في تعريف الأصل في " بالقوة " فقال: و دخل بالقوة: الضمير في نحو: أفعل في الأمر، أو نفعل، فإنه كلمة بالقوة ؛ أي: مع عدم ظهورها في الكلام . ثم رأى أن الأولى كان تقديم لفظ بالقوة أو بالفعل.

علـى لفـظ دال فقال: " فكان الأحسـن أن يقدم قوله بالقـوة أو بالفعل على دال " ثـم علـل لاقتراحه فقال " لأن المـراد أن الكلمة لفظ بالقـوة أو بالفعل " في المثال اتضح ما أجملناه من خصائص تعامل ابن قاسم مع التعريفات و كيفية شرحه لها. والخطوات المتبعة في ذلك الباب .

ويتضـح منهجه كذلك في المثال التـالي الذي نختاره للتدليل على منهجه في شرح التعريفات، حيث جاء في الأصل في تعريف الفاعل (م ٤٧/ ص ٩٠) أنه: " ما أسند إليـه فعـل تام مقدَّم فارغ غير مصوغ للمفعول " فجاء ابن قاسـم المالكي وهو يشرح هذا التعريف فسار على الخطوات التي أجملناها سلفًا كما يلي:

١ - أوضـح الغامض من ألفاظ التعريف، فشرح "ما" وقال: أي: اسـم، والإيضاح ظاهر، فقد اختار الأُبَّذي لفظًا مبهمًا هو الاسم الموصول: " ما " ربما لقَلة حروفه، فأبـان عن معناه ابن قاسـم بذكر معنـاه، وأوضح المراد من " فـارغ " فقال: " من الضمير ".

٢ - كما ظهر بسطه للعبارة المركزة في نص الأصل في مثل زيادته لكلمة: " عليه " بعد مقـدم؛ ليوضح أن من شروط الفاعـل أن يتقدم فعله عليه، وهو ما جاء مكثفًا في نص الأصل

٣/ ٤ - ثم أخذ في بيان قيمة كل لفظ في الحد، وما أعطاه للتعريف، فذكر أن المسـند إليـه يعم الفاعل والنائب عنه و المبتدأ، واسـم كان، ثم قال: ومن أجل ذلك ذكر الفعـل؛ إذ بـه خرج المبتـدأ، ثم قـال: " وبقيد التـمام " خرج اسـم كان؛ لأن كان وأخواتهـا أفعال غير تامة، وبـين أن ذكر التقدم أخرج ما تأخر الفعل عنه مما يعده البصريون جملة اسمية، وبين أن فائدة ذكر " غير مصوغ للمفعول " ليخرج النائب عن الفاعل.

وفي هـذا البيـان ما يحمل روحًا تعليليةً لما ذكـره صاحب الأصل من ألفاظ عرف بها مصطلح الفاعل.

٥ -ثم اعترض على اكتفاء صاحب الأصل في تعريفه الفاعل بأنه ما أسند إليه فعل تام فقـط وعلل اعتراضه على الاكتفاء بهذا القيد وحده بأنه مفهم انحصار الفاعل في المُسْـنَد إليه فعل تام فقط، وليس كذلك ؛ إذ يشـاركه في ذلك ما أُسْنِد إليه مصدر، واسم فاعل، والصفة المشبهة إلى غير ذلك مما يعمل فيرفع فاعلًا!

وقد اتبع ابن قاسم هذا المنهج في كل شروحه على التعريفات و الحدود في الكتاب.

٢/ د الاستشهاد و التمثيل:

من المبادئ العامة في العلم عند المسلمين اقترانه بالدليل، وهو الشاهد في النحو العربي، ومن المبادئ العامة التي حرص الشراح عليها في شروحهم هي ذكر الشواهد عند تعرضهم للمختصرات بالشروح، أو تتميمها إن اكتفى الأصل بالموضع فقط، وقد صنع ابن قاسم ذلك فاستشهد في شرحه على حد النحو للأُبَّذي؛ لإقامة الدليل على صدق ما ورد من أحكام المسائل، ثم زاد فذكر أمثلةً جاورت الشواهد بغرض التوضيح، وقد تنوعت مصادر ابن قاسم في شرحه، فشملت الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، والنثرية، وقد جاءت جميعًا من مألوف الشواهد المذكورة في الأدبيات النحوية التي سبقته أو لحقته، ويمكن التوقف أمام أنواع الشواهد كما يلي:

١ - شواهد القرآن الكريم:

استشهد ابن قاسم في أثناء شرحه للحدود النحوية بالقرآن الكريم بإحدى وعشرين آيةً كريمةً، جاء تسعَ عشرةَ منها متواترةً، واثنتان منها شاذةً، بيانها كما يلي:

سورة الفاتحة (١/ ٢) شاذة؛ وسورة البقرة (٢/ ٥١؛ ٩٦؛ ١٨٤)، وسورة آل عمران (٣/ ٦٢؛ ٩١)، وسورة الأنعام (٢/ ٢٧؛ ١٥٤)، [الأخيرة شاذة]، وسورة التوبة (٩/ ٦٩)، وسورة يوسف (١٢/ ٣؛ ٤؛ ٢٩)، وسورة الإسراء (١٧/ ٧١؛٧٦) على قراءة ورش،وسورة طه(٢٠/ ٧٨)، وسورة النمل (٢٧/ ١٠)، وسورة العنكبوت (٢٩/ ٥١)، وسورة الأحزاب (٣٣/ ٣٧)، وسورة ص (٣٨/ ٢٦)، وسورة القمر (٥٤/ ١٢)، وسورة الزلزلة (٩٩/ ٧).

و قد كان حريصًا على أن ينسب الآية إلى رب العزة سبحانه، ومن هنا تكررت عبارات من مثل: كقوله تعالى (م ١٨ / ص٥٨؛م ٢٠ / ص٦٠) في قراءة بعضهم(م ٢٨ / ص٧٢).

ويتبيَّنُ أنه لجأ كذلك إلى غير قراءة حفص، فاستشهد بآية على قراءة ورش، وأشار إلى قراءة السبعة في بعض المواضع تدليلًا على اختياره كما في (م ٤٩/ ص٩٣) وقد اتضح موقفه المُعْلي للشاهد القرآني من أمرين ظهرا جيدًا في أثناء شرحه وهما: اعتماده القرآن فيصلًا في اختياراته النحوية، وَرَدِّه على الآراء التي يعترِضُ عليها

وارتفاع نسبة ورود الشواهد القرآنية مقارنةً بغيرها .

٢ - **شواهد الحديث النبوي الشريف:**

استشـهد ابن قاسـم بحديثين شريفين صحيحين في سياق تعرضه لمسائل نحوية، مما يؤكد ارتفاع نسـبة المجيزين الاستشـهاد بالحديث الشريف على مسـائل النحو العـربي، وقد بدا واضحًا النص على كون المستشـهد به حديثًـا بعبارات من مثل: (قوله ﷺ) (م ٢٠/ ص٦٠)؛ (م٦٤/ ص١٠٨).

٣ -**الشواهد الشعرية:**

و استشهد الشارح بعدد من الشواهد الشعرية، اتسمت جميعا بانتمائها إلى عصور الاحتجاج اللغوي، وبيانها كما يلي:

١ - قافية إسلامية لقُتَيْلة بنت النضر بن الحارث.

٢ - قافية أموية للفرزدق.

٣ - قافيتان عائرتا النسبة، لكنهما مما تواتر ذكره في الكتب النحوية.

وقـد أكـد هذا الشرح في باب الاستشـهاد بالشـعر ظاهرةً كنا لمسـناها سـلفًا في غـير هذا السـياق، ألا وهي إسـهام المرأة في الدرس اللغوي العـربي من خلال اعتماد أشـعارها ضمـن قوائم الشـواهد النحوية واللغويـة؛ وهو الأمر الذي ظـل بارزًا في التأليف النحوي المتأخر، كذلك مما يؤكده بيت قتيلة بنت النضر هنا.

أضـف إلى ذلك ظهور سـمة أخـرى ميزت التأليـف النحوي المتأخِّـر على وجه خاص، وهي اعتماد المنظومات في علم النحو بجانب المصنفات المنثورة، وقد تداخل الجانبـان هنا، فعـلى الرغم من أن شرح ابن قاسـم المالكي من المؤلفـات المنثورة فإنه لجـأ إلى ذكـر بعض الأبيات الشـعرية التي لخصـت بعضًـا من المسـائل النحوية جريًا عـلى عادة التأليف النحوي المتأخر للغرض نفسـه الذي ظهرت من أجله المنظومات وهو التيسـير على متعاطي هذا العلم، حيث ذكر الشارح تبعًا للأصل ثمانيةَ أبيات في موضعين، لا لغرض الاستشـهاد، أوالتمثيل، وإنما بغرض جمع الشروط، وتيسـيرها للحفظ؛ ذلك أنه مما شـاع واشـتهر كون ظهور النظم في المجال النحوي أو غيره إنما كان بهدف تيسـير حفظ معلوماته. ومسـائله، وهو ما أدركه ابن قاسـم عندما قال (م ٤٦/ ص٨٩): "لأن ذكر التسع منظومةً يقرِّبُ فهمَها".

٤ - **المأثورات النثرية:**

واستشهد ابن قاسم بشواهد نثرية، وقد اشتهر في التأليف النحوي التعبير عن الشواهد النثرية من غير الكتاب والسنة تسميتها باسم: أقوال العرب، وقد جاءت بعض من هذه الأقوال التي تتردد في المصنفات النحوية عنده من مثل قوله في الاستشهاد على حذف الفاعل لغرض لفظي (م ٤٨/ ص٩١)؛ "نحو قولهم: من طابت سريرته حُمِدت سيرته".

٢/ هـ الترجيح بين الآراء:

كان مما اعتمده ابن قاسم المالكي في شرحه ذكر الآراء المختلفة، والترجيح بينها، واختيار ما يراه قوي الدليل، قد تظاهرت الشواهد على تقدمه على غيره من الآراء، وقد اقتضت هذه السمة الرجوع إلى كثير من المصادر النحوية التي سبقته، مشيرًا إليها، ومعترضًا على ما لا يراه من آرائها. وقبل الخوض في بيان طريقته في الترجيح بين الآراء، نذكر أنه اعتمد في بناء شرحه على منهج شاع جدًّا في التآليف النحوية المتأخرة، وهو منهج الوجادة، أوالنقل المباشر من الكتب والمصنفات التي سبقته، ولم يرد في الكتب ما يشير إلى أنه اعتمد طرقًا أخرى من طرق تحمل العلم وروايته. وكانت مصادره النحوية هي كما يلي، وقد ترك ذكرها مكتفيًا بنسبة كثير من الآراء إلى أصحابها، وقد تمكنا من معرفة المصادر التي لجأ إليها ونحن نحقق نص شرحه على الحدود النحوية للأُبّذي:

١ - سيبويه ١٨٠هـ (م ٦٢/ ص١٠٧)، وانظر: (الكتاب ٢/ ١٨٣).

٢ - الحريري ٥١٦هـ (م٤٥/ ص٨٧)، وانظر: شرح (المقامات) ١/ ٤٧٣.

٣ - الزمخشري ٥٣٨هـ ذكره باسم صاحب المفصل (م٦٦/ ص١١٠) وانظر: (الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢، وابن يعيش ١/ ٢١). ونقل عنه من غير عزوٍ في (م ٣٤ / ص٧٦)، وانظر: (الكشاف ١/ ١٠٧).

٤ - ابن الحاجب ٦٤٦هـ (م ١١/ ص٥٤)؛ م٢٧ص٧٠)، وانظر: (شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٥)؛ ٣/ ٢٣٤).

٥ - ابن مالك ٦٧٢هـ (م ٣٤/ ص٨٢؛ م ٥٥/ ص٩٩) و انظر (شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦؛ و٣/ ١٢٢٦)، وانظر رأيًا عنه من غير عزوٍ في (م٣٤/ ص٧٧)، وانظر: الرضي ٢/ ٤٠١؛ و(م٥١/ ص٩٤) كما في المساعد ١/ ٢٠٤.

٦ - ابن هشام ٧٦١هـ (٢/ ٥٠؛م ٢٧/ ص٧٠)، وانظر: (شرح شذور الذهب ١١، وشرح القطر ١٣؛ وشرح الشذور ٣٤). وقد نقل عنه من غير نسبة كذلك في (م٢٥/ ص٦٨)، وانظر: أوضحه ١/ ١٣، وكذلك في م٧١؛ ٧٢؛ ٧٣ ص ١١١؛١١٢، وانظر: المغني ٢/ ٤٣٧.

٧ - كما ذكر ابن قاسم عددًا من الآراء من غير عزوها إلى أصحابها، وقد أمكن للبحث أن يقف على نسبتها كما يلي:

١ - رأي للكسائي ١٨٩هـ (انظر: (م ٤٩/ ص٩٢)؛ حيث نقل عنه تجويزه الفصل بين المتضايفين في النثر، وانظر: (المساعد ٢/ ٣٦٩).

٢ - رأي لأبي زيد الأنصاري ٢١٥هـ (انظر: م٤٥/ ص٨٧)؛ حيث نقل عنه تجويزه تثنية سواء على "سواءين".

٣ - رأي لابن كيسان ٣٢٠هـ(انظر: م ٥٥/ ص٩٩) في نفيه أن تكون إما حرف عطف، وانظر: المساعد ٢/ ٤٤١.

٤ - رأي لأبي علي الفارسي٣٧٧هـ (انظر: م ٥٥ / ص٩٩)؛ حيث نقل عنه رفضه أن تكون إما من حروف العطف،كما في الإيضاح العضدي ٢٨.

٥ - رأي لابن عقيل ٧٦٩هـ (انظر م٢/ ص٥٠)؛ حيث استفاد ابن قاسم قيد بالوضع من ابن عقيل في المساعد ١/ ٤.

ويتضح من خلال الكتاب أن ابن قاسم يميل نحو المدرسة البصرية، ربما تبعًا للنص الذي بنى تعريفات المصطلحات على آراء البصريين، كما يظهر مثلا في (م٤٧/ ص٩٠) حيث نص في التعريف على قيد تقدم الفعل على فاعله، وهو قيد من اشتراطات البصريين وحدهم؛ كما ظهر كذلك في القول بأن المصدر هو أصل الاشتقاق كما في (م ٤٦/ ص٨٨) خلافًا للكوفيين ! وكما يظهر في وضع ألقاب للإعراب وأخرى للبناء. والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع ذلك لم يتنكر لبقية الآراء؛ فقد جمع آراءً كثيرةً بصريةً وكوفيةً وغير ذلك مما تجد له أمثلة في تسمية للمضمر باسم الضمير، وهي تسمية بصرية، وباسم الكناية وهي تسمية كوفية (كما في م (١٥/ ص٥٦)، كما ذكر الكوفيين في (م٤٥/ ص٨٦) إلى غير ذلك من المواضع التي نقل فيها عن أئمة المدارس النحوية المختلفة: بصرية وكوفية، ومصرية، وأندلسية، وبغدادية، كما سبق وظهر لنا من خلال المصادر التي اعتمدها، ونقل منها.

ولم يقف ابن قاسم عند حدود النقل عن المصادر المختلفة، وإنما كان كثيرًا ما يتداخل، فيختار رأيًا و يقدمه، و يرجح رأيًا على آخر، والأمثلة على ذلك متوافرة في الشرح.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

• رأيه في أن أقسام الكلمة ثلاثة لا رابع لها مدللاً على الحصر في الثلاثة بدليلين هما: دليل المعنى، ودليل الاستقراء (كما في م ٧/ ص٥٣).

• وترجيحه لتعريف العامل بأنه: ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أودعا الواضع إلى ذلك (م ٢٧/ ص٧٠).

• ترجيحه لإلغاء عمل إذن إذا فصل بينها وبين مضارعها بلا النافية، اعتمادًا على قراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[سورة الإسراء ١٧/ ٧٦]، وقد تنوعت العبارات الدالة عنده على الترجيح، من مثل: "وكان الأحسن م ٢١/ ص٦٥؛ والأولى م ٢٧/ ص٧١؛ وهو أجود م ٤٩/ ص٩٣؛ إلى آخره.

وربما رفض بعضا من الآراء بقوله:"وليس كذلك" كما(م ٢٧/ ص٧٦)، وقوله"ولا ... على الأصح" كما في (م٤٥/ ص٩٢).

وربما نص على الخلاف من غير ترجيح بين الآراء المختلف حولها في مثل قوله:

• وهل زمنهما واحد (يقصد السين وسوف) أو سوف أوسع؟ فيه **خلاف** النحويين، (م٢١/ ص٦٤)، وكذلك نقله الخلاف في التعريف بالنداء المعين، يقول م ٦٢/ ص١٠٧: "وفيه اختلافات كثيرة".

٢/ و بيان قصور تعريفات الأصل:

لم يكن عمل ابن قاسم المالكي متوقفًا عند حدود الشرح للنص الأصلي الذي خلفه شهاب الدين الأُبّذي ٨٦٠هـ بالإجراءات والآليات التي أشرنا إليها فيما مر وسبق، ولكنه أضاف بعدًا جديدًا في بيان قصور ما رآه قاصرًا من تعريفات الأصل، معللاً رأيه في الأحيان كلها، ومظهرًا أسباب ما يراه من قصور، ومقترحًا ما يعالج هذا القصور في التعريفات، وهو ما يؤكد تقدم صناعة الحدود والتعريفات عند العلماء المسلمين، وقد كان لاستثمار المعرفة المنطقية أثرها في قياس كمال التعريفات وجودتها، أو في بيان قصور بعضها وتخلفه عن الاشتراطات المستقرة في باب التعريفات عند المناطقة، ولذلك رأينا إشارات ونقولًا وتفريقًا بين بعض المصطلحات المنطقية ذكرها

ابن قاسم المالكي للتدليل على ما يراه ويقرره.

ومـن أمثلة اعتماده المعلومـات المنطقية في بيان ما أراده، قوله في(م١٣/ ص٥٥): "إن الحدود لبيان الماهية". وهو ما أكده علماء المنطق على ما جاء مثلا في تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية(ص٧٨).

ومـن مثل تفريقه بين الحدود الخاصـة في (م٢٠/ ص٥٩) بقوله: "إن الحد مُطَّرِدٌ ومنعكـس" ونحـو ذلك، وقد كان لتحكيم هذه المعرفـة المنطقية أثرها في بيان قصور بعض التعريفات في الأصل التي نص عليها الشـارح، واقترح لها ما يواري قصورها كما قدمنا. والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب:

• يقول ابن قاسم في بيان تقصير الأُبَّذي في تعريف حد الحرف(م١٣/ ص٥٥) الذي هو كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، ولكن تدل عليه في غيرها بعد أن فرغ من شرحه: " وفي إتيانه بلفظ" كل" هاهنا نظر؛ لأن الحدود لبيان الماهية، وكل لضبط الأفراد" !.

• و يقـول في التعليق على تعريف الأُبَّـذي للفاعل (م ٤٧/ ص٩٠)؛ إذ يذكر: "أنه ما أسـند إليه فعل تام ...": " لكن في عبارته قصور، لإفهامها انحصار الفاعل في المسند إليه الفعل، وليس كذلك " ! إلى غير ذلك من المواضع التي يكشف فيها عن قصور في النص الأصلي للأُبَّذي .

• وهو -والحق يقال- لا يسرع باتهام الأصل بالقصور أو النقص، إلا بعد استنفاد الأعـذار التي يمكن أن يعتذر بها عما وجده مما هو أدخل في القصور أوالنقص؛ ومن أمثلة ذلك، ضبطه للفعل:" تفصلا " في البيت التالي:

- واحذر إذا أعملتها أن تفصلا.

بالبنـاء للمجهول فيقـول (م ٤٩/ ص٩١-٩٢) "بالبناء للمفعـول. ويحتمل أن يكون للفاعل والمفعول محذوفًا، واللام للإطلاق؛ أي: احذر أن تفصلها".

• ويقول في تعريف حد الكلمة م ٢ / ص٥٠"والواجب أن يزيد بالوضع"!

٢/ ز توظيف الإحالات

كان مِمّا قَدَّم به ابن قاسم المالكيِ في بيان منهجه في شرح الحدود النحوية للأُبَّذي أن قال: " وجانبت فيه التطويل المُمِلَ ... ؛ قصدًا إلى سرعة وصوله إلى الفهم، وحذرًا مـن عـدم الإقبال عليه بالعزم ". ولم يكشـف ابن قاسـم عن آليـات تحقيق هذا الذي وعد به، ووفَّى.

ويظهر من دراسة الكتاب / الشرح أنه لجأ إلى ما نسميه تقنية الإحالات بنوعيها الأمامي ؛ الذي يذكر فيه الشارح في موضع من أول الكتاب أنه سيرجئه إلى موضع في آخره، أوالخلفي الذي يظهر في توفية مسألةٍ ما حقها في أول الكتاب ثم يأتي ذكر لها في آخره، فيردنا الشارح إلى أول الكتاب، لئلا يكرِّرَ كلامًا سبق أن أورده.

وقد حققت هذه الإحالات بنوعيها هدفين أساسيين سعى الشارح إليهما وهما:

- تحقيق تماسك الكتاب، وترابط أجزائه.
- ومنع التطويل عن طريق منع التكرار.

وقد أظهرت هذه الإحالات أمرًا آخر فيما يبدو؛ وهو أن الشارح شرح الأصل دفعة واحدة ؛ تتجلى هذه المسألة من أنه لم يُحِلْ مرة إلى مجهول؛ بمعنى أن كل إحالاته كانت منضبطةً.

ومن أمثلة الإحالات الأمامية:

• قوله في أثناء حديثه عن التنوين؛ علامة من علامات الأسماء، قال عن أقسامه المختصة بالأسماء(م٢٠/ ص٦١) "كما سيصرَّح به"، ولما كان ثمة فقرة لأقسام التنوين ستأتي فيما بعد أحال عليها، وتحققت إحالته في (أقسام التنوين) (م٢٦/ ص٦٩).

• وإحالته في سياق حديثه عن علامات الاسم في المعنى في علامة كونه مجموعًا (م٢٠/ ص٦٢) قال: كما سيأتي، وقد تحققت الإحالة في أثناء حديثه عن حد الجمع فيما بعد كما في (م ٣٩؛٤٠؛ ٤١) (ص٨١-٨٣).

وكذلك فعل فيما سبق أن عرض له ثم دعت الحاجة إلى ذكره في مواضع تالية بما يسمى الإحالات الخلفية، ومن أمثلتها:

• قوله في أثناء شرحه لحد الفظ(م ٥/ ص٥٢) "علم مما قدمته" وكان قد سبق الحديث عما أحال إليه في (م٢/ ص٥٠).

• قوله في سياق شرحه عن علامة كون الاسم مفعولًا، وهي من علامات المعنى، ولا يخبر عن الاسم لما تقدم" سبق في (م ٢٠/ ص٦٠) في أول الفقرة.

• وقولـه عـن جمع صيغة منتهى الجموع في الممنوع من الصرف (م ٤٦/ ص٨٩) "كـما علـم في موضعه" وكان قد سـبق الحديـث إليه في حد جمع التكسـير (م ٣٩/ ص٨١).

• وقولـه في (م ٥٦/ ص ١٠٠) (كماتقدم) وكان تقدم في (م٥٤/ ص٩٨) وانظر: كذلك (م ٤٦/ ص ٩٠).

وبعـد فقد كان ابن قاسـم دقيقًـا في شرحه للحدود النحويـة للأُبَّذي، ممثلًا جيدًا لتطـور التأليـف في المعجم الاصطلاحي الخـاص بعلم النحو كما ظهـر ذلك الانتماء المعـرفي مـن أول حد تعـرض لشرحه عندما جـاء عند الأُبَّـذي (م١/ ص٤٩) "حد النحو في الاصطلاح" فشرحه ابن قاسم باصطلاح النحويين !

ثم أظهر براعة في محاكمة التعريفات على اشتراطات المناطقة فيما عقدوه في كتبهم لهذا الأمر، وأظهر ما فيها من نقص.

كـما ظهـر اطلاعه و إلمامـه بالمكتبة النحوية السـابقة عليه على اختـلاف المدارس المنتميـة إليهـا، ممـا يمكن أن يقـرر معـه أن شرح ابن قاسـم المالكي لكتـاب الحدود النحوية للأُبَّذي إضافة حقيقية لتراث الحدود النحوية في العربية.

وفي النهايـة فإنـه بالإمكان أن يصنَّف شرح ابن قاسـم المالكـي للحدود النحوية للأُبَّذي تحت ما يسمَّى بالشرح الممزوج، وهو ما لا ينفصل فيه المتن عن شرحه، وإنما يتمازجـان ويتداخـلان، يقول الدكتور محمد لطفي الصبـاغ في مقاله (المناهج والأطر التأليفيـة في تراثنا) (ص١١٣) عـن الشروح وأنواعها: إن منها " الشرح الممزوج ... وفيـه يدمج الشـارح المتن بكلامـه ويمزجهما، ويؤلـف منهما كتابه، ويميـز بين المتن والشرح بوضع المتن بين الأهلة(الأقواس)، وبوضع خط فوق كلام المتن".

ونضيـف: وهو ما ظهـر في شرح الحدود النحوية للأُبَّذي، لابن قاسـم أوبكتابة المتـن بمداد من لون مخالف، غالبًا ما يكـون بالأحمر، للون الشرح، ثم يقول عن هذه الطريقـة التي سـماها بالـشرح الممزوج: "وهـذه طريقةُ أكثـر الـشراح المتأخرين من المحققين ".

توثيق نسبة الكتاب ومنهج تحقيقه

وصل إلينا كتاب شرح الحدود النحوية لابن قاسم المالكي ٩٢٠هـ، وقد ذكره منسوبًا إلى صاحبه بعض من ترجم له من أصحاب كتب التراجم والطبقات والببليوجرافيا العربية من مثل: القرافي في توشيح الديباج ص١١٦، والتنبكتي في كتابه نيل الابتهاج ص٢٦٢، كما ذكره إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، ورضا كحالة في معجم المؤلفين (٣)٥/ ١٨٦.

كما أن النسخة الخطية التي وصلت إلينا واضح على صفحة عنونها تمامًا (كتاب شرح حدود الأُبَّذي، للشيخ الإمام العالم العلامة عبد الرحمن بن قاسم المالكي رحمه الله)، و هي النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٥٠/ نحو في خمس عشرة ورقة، في كل صفحة ما يقارب خمسة وعشرين سطرًا.

وقد كتبت الحدود (أو أصل كتاب الأُبَّذي) بمداد أحمر، والتعريفات أو الشروح عليه بمداد أسود، وخطها نسخي عادي.

وقد تميزت بوضع تعقيبة في آخر كل صفحة على اليمين، وهي طريقة قديمة لحفظ ترتيب الأوراق من الاختلال والاختلاط.

و قد حرص ناسخها على تناسق الهوامش وإن اقتضى ذلك تقسيم بعض الكلمات التي يضيق عنها الهامش على سطرين، بمعنى أنه كتب مثلا كلمة (مشابهتها) هكذا (مشا) في آخر سطر ثم أكمل بقيتها في أول سطر جديد؛ حفاظًا منه على جمال الهامش. كما حرص ناسخها على تسهيل الهمزة دائمًا، وكتابتها في وسط الكلمة واو دائمًا وقد وقع فيها كثير من التصحيف والتحريف، وعلى النسخة عبارة "وقف محمد الكفوي على علماء الجامع الأزهر لله تعالى برُوَاقِ الأَرْوام". وقد تكررت العبارة على كل لوحة من لوحات النسخة.

وهي من نسخ حجازي بن الحاج عمر النهواني، في يوم الأربعاء الثالث من شهر رمضان المعظم سنة ثمانين و تسعمائة.

وعليها تمليك للشيخ عبد الباسط بن محمد الفَرَضي. وقد كتب في آخرها أنها قوبلت، مما يعني أن ثمة نسخة أخرى كانت موجودة وقابلها ناسخها بها!

وسوف ننتهج في إخراجها الخطوات التالية:

١ - كتابته وفق القواعد الإملائية المألوفة لنا اليوم.

٢ - مقابلة النص على أصله؛ حدود الأُبَّذي.

٣ - عرض الشروح على مؤلفات الحدود النحوية، ثم على عدد من معاجم مصطلحات العامة في العربية، ثم على عدد من المؤلفات النحوية، ولا سيما ما ثبت لنا أنها من مصادر ابن قاسم المالكي.

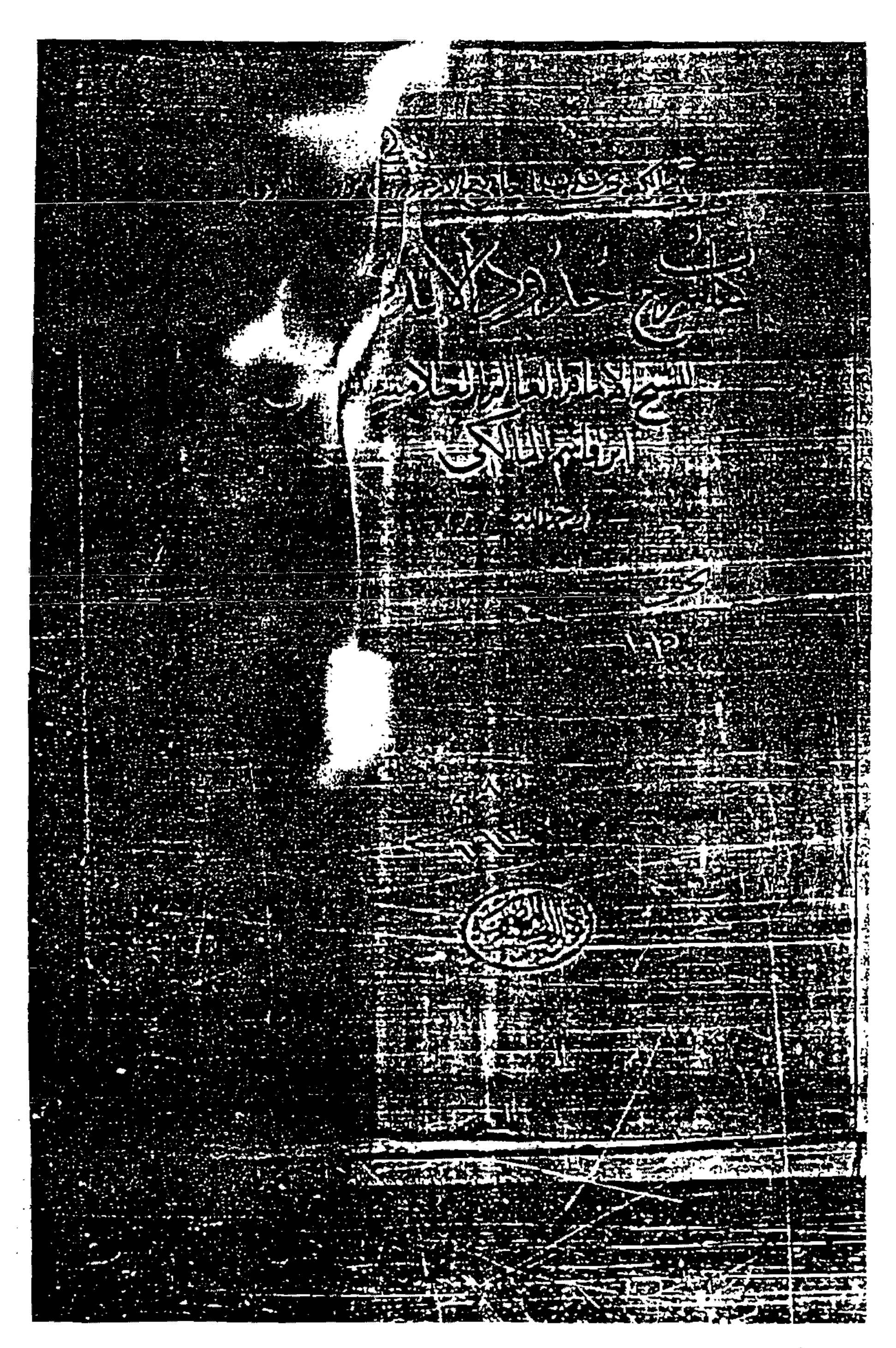
٤ - عرض النقول على مصادرها الأصلية التي نقل منها صاحب الشرح.

٥ - تخريج الشواهد المختلفة من المصادر الأصلية، مع الترجمة للأعلام الواردة في الكتاب.

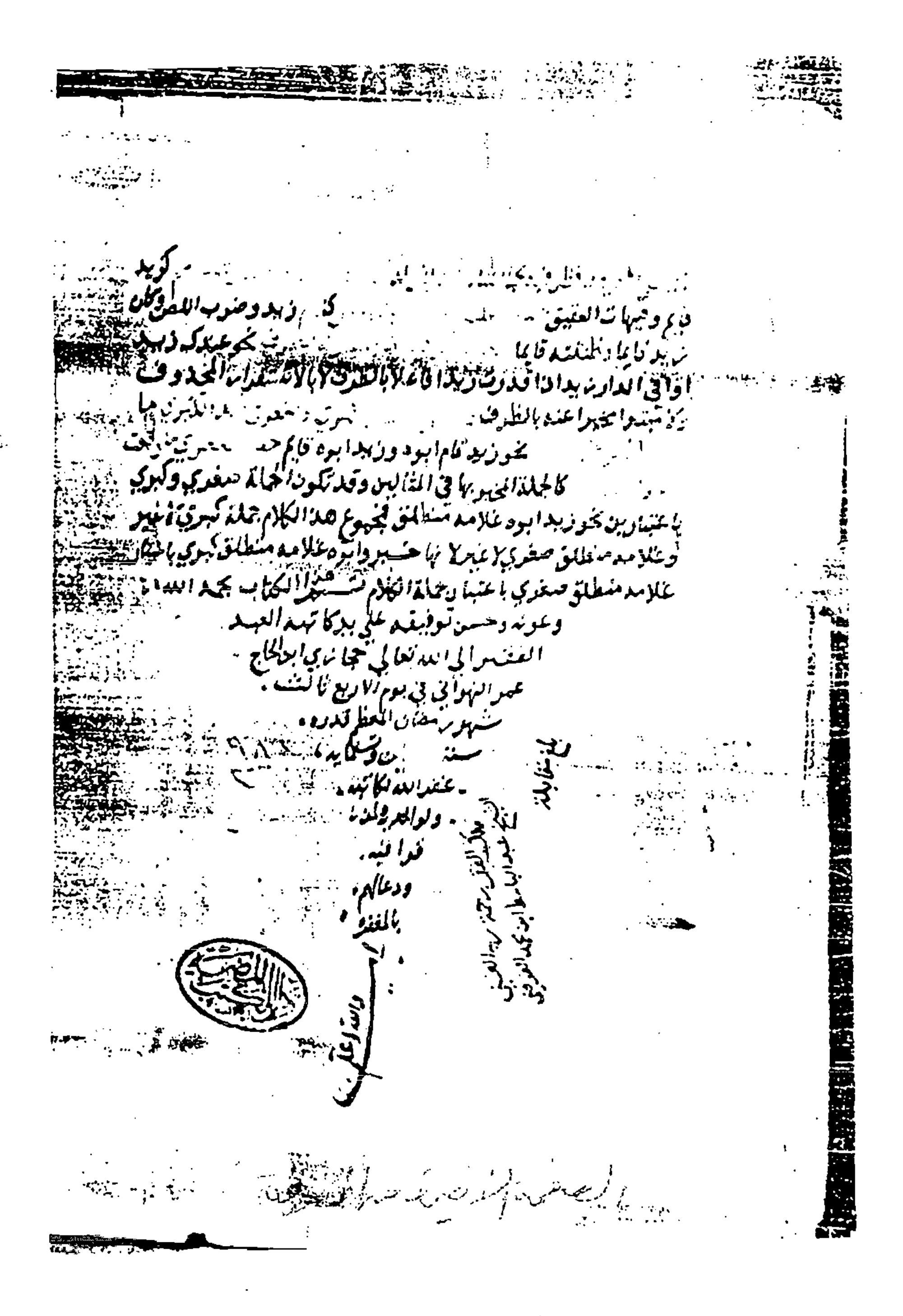
٦ - صنع الفهارس الفنية المختلفة.

٧- وقد حافظنا على ماجاء مميزًا في الأصل المحفوظ وكان مكتوبًا بمدادٍ أحمر، فكتبناه هنا بخط أسود مثقَّل، لندل على طريقة ابن قاسم المالكي في شرحه للأصل؛ حدود الأبذي، وهي ما سميناها بطريقة الشرح الممزوج. وما لم يميزه ويكتبه بمدادٍ أحمر، لم نثقل سواده، مجاراةً للأصل المخطوط.

٨- وغرضنا من كل ذلك وغيره إخراج نص الكتاب في أصح صورة ممكنة إن شاء الله تعالى.



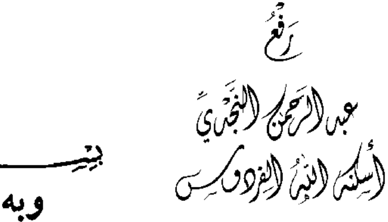
الصفحة الأولي من المخطوطة



الصفحة الأخيرة من المخطوطة

شرح حدود الأُبَّذي

للإمام ابن قاسم المالكي
(المتوفى ٩٢٠هـ)



وبه نستعين

قال سيدُنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة، قدوة العلماء الأعـلام، وحيـدُ دهره، و فريدُ عصره، عبد الرحمن بن زيـن الدين بن محمد بن محمد الجَلاَلي، جلال الدين بن قاسم المالكي، تغمده الله برحمته، ونفع بعلومه وبركته:

الحمـد لله رافـع قـدر مَن نصبَ نفسـه لعبادته، وخافضٍ من تجـافى عن طاعته وديانته، والصلاة و السلام على من خُصَّ بأكمل الفصاحة، وأُعطي جوامع الكلم و غايته، وعلى آله و أصحابه الحائزين قصبَ السبق في البلاغة بميدان البراعة، الهادين إلى طريق الحق بأوجز العبارة، وبعد...

فهذا شرح على كتاب "الحدود" للشيخ العلامة ؛ شـهاب الديـن الأُبَّذي، رحمه الله تعـالى، يحـل ألفاظه، و يبين مراده، ويوضح مشـكلَه، ويفتح مغالقه -سـألني فيه بعض الأعزة عليَّ، فلم يسـعني مخالفته، ورجوت به إن شـاء الله نفع المبتدي، وتذكرة المنتهـي، وجانبت فيـه التطويلَ المُمِلَّ والاختصار المُخِلَّ؛ قصدًا إلى سرعة وصوله إلى الفهم؛ وحذرًا من عدم الإقبال عليه بالعزم، وبالله أستعين، وعليه أتوكَّل.

****

قال المصنف، رحمه الله، مبتدئًا بحد النحو؛ ليكون طالبُه على بصيرة:

١ - (حد النحو في اللغة و في الاصطلاح)؛ أي: اصطلاح النحاة.

(عِلْمٌ)؛ أي: مَلَكَة يُقْدَر به على إدراكاتٍ جزئية. وبيانه: أن واضع هذا الفن مثلًا وضع عدة أصول مُسْتَنْبَطَةٍ من استقراء كلام العرب، يَحْصُل من إدراكها وممارستها قوةٌ؛ أي: مَلَكَة نتمكن من استحضارها، وتحصيلها متى أريد، وهي العلم، ويجوز أن يريد بالعلم: نفسَ القواعد والأصول؛ لأنه كثيرًا ما يطلق عليهما، ويجوز عليهما مراعاةً للمعنى. ثم المعرفة[1] تقال لإدراك الجزئيات؛ كالفاعل، والعلم لإدراك الكليات والجزئيات، فلذلك قال:

(يُعْرَف به)؛ أي: بعلم النحو، (أحوالُ أبنيةِ الكلمِ العربية، إفرادًا وتركيبًا، وبناءً) أي: في الإفراد، والتركيب والبناء، فدخل في قوله: علم: كل عِلْم، و خرج بقوله يُعْرَفُ به أحوال أبنية الكلم: ما عدا التصريف، و بقوله: إفرادًا وتركيبًا إلى آخره: عِلْمُ التصريف؛ إذ هو العلم بأحوال الكلم مما بحروفها من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصحةٍ، و إعلالٍ، وشبه ذلك. والمراد بأحوال الكلم: أحكامها في ذواتها، أو فيما يَعْرِضُ لها بالتركيب من الكيفية، والتقديم، والتأخير. وقيّد الكلمَ بالعربية؛ لأنه لا يُعرف به أحوال (ل٢أ) غيرها.

ثم حدَّ الكلمةَ قبل الكلام؛ لأن المفرد يقدَّم على المُرَكَّب وضعًا، فيقدَّم عليه طبعًا فقال:

---

١ - حدود الأُبَّذي م١/ ، والتلمساني ٣٦٥، وحدود النحو الفاكهي ٥٤، والتذييل والتكميل١/ ١٤، والمقرب ١/ ٤٥، والمرادي١/ ٢٦٥، والتوقيف للمناوي (حمدان) ٣٢٢، والتعريفات ٣٠٨ فقرة ١٥٤١.

---

(١) انظر: الكليات ٨٢٤ ؛ ٨٦٨ و فيه "المعرفة تقال لإدراك الجزئي ... والعلم لإدراك الكلي".

٢ -(حدُّ الكلمة: لفظٌ دالٌّ بالقوة، أو بالفعل علي معنًى مفرَد): فخرج باللفظ الخط، والعقد[١]، والإشارة، والنصبـ[ـة][٢]. و بالدالِّ: المهمَل، وبالمفرد: الدالّ على معنى مركب كلامًا كان، أوغيره. ودخل بالقوة: الضمير في نحو افعل [في] الأمر، أو نفعل؛ فإنه كلمة بالقوة، فكان الأحسن أن يُقَدِّم قوله: "بالقوة أوبالفعل" على "دال"؛ لأن المراد: أن الكلمة لفظ بالقوة، أوبالفعل.

والمراد بالمعنى أعم من أن يكون لفظًا وغيره؛ لتدخل الكلمات التي مدلولها ألفاظ؛ كالاسم، والفعل، والحرف -فإنها وُضعت لمثل: زيد، والرجل، وضرب، وقد، فهي معانٍ لها .

وبالمعنى المفرد: ما لا يدل جزءُ لفظه على جزئيةِ معنى؛ كمعنى زيد بخِلاف معنى غلام زيد، وكان الواجب أن يزيد "بالوضع" بعد قوله: مفرد؛ ليخرج ما دلَّ بالعقل[٣]كدلالة اللفظ على حياة اللافظ. فإن قلتَ: سكت ابن هشام[٤]عن الوضع، فقال: " الكلمة قول مفرد[٥]"قلتُ: إنما استغنى عن ذكره؛ لأنه جعل الجنس القول، وهو خاصٌّ بالموضوع، فلم يَحْتَجْ إلى ذكره والمصنِّف جعله اللفظ، وهو أعمُّ من الموضوع، فاحتاج إلى ذكره.

٢ -حدود النحو للأُبَّذي م٢ / ، والتلمساني ٣٦٥، والتذييل والتكميل ١/ ٢٠، والإرشاد ٧٠، والرضي على الكافية (يوسف حسن عمر) ١/ ١٩، والمصباح في النحو ٥١، والتعريفات ٢٣٨ فقرة (١١٨٨)، والتوقيف ٢٨٣، والكليات ٥٦٢.

(١) نوع من الحساب تستخدم فيه الأصابع بانثناءات معينة كما في البيان و التبيين ١/ ٦٦.

(٢) في خ النصب ! و النصبة ما يلابس الشيء من حالٍ، وهي الحال الناطقة بغير اللفظ و المشيرة بغير اليد، كما في البيان و التبيين ١/ ٦٦.

(٣)ممن زاد قيد الوضع في حده الكلمة ابن عقيل في المساعد ١/ ٤ فقال: " الكلمة: لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا و تقديرًا ".

(٤)هو أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام المصري الأنصاري، نحوي ذائع الصيت و لد سنة ٧٠٨ هـ و توفي سنة ٧٦١هـ. و انظر في ترجمته: البغية ٢/ ٦٨ (١٤٥٧) و الأعلام ٤/ ٢٩١.

(٥)بالنص في شرح شذور الذهب لابن هشام١١وشرح قطر الندى ١٣وانظر: أوضح المسالك١/ ١٢.

٣ -(حد الكلام: ما تضمَّن من الكَلِم)؛ أي كلمتان فصاعدًا تضمنتا(إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته): فخرج المفرد، والمركَّب غير الإسنادي من التقييدي[١]، والمزجي، والإضافي، والإسنادي غير المفيد؛ كقولك: السماء فوقنا، والنار حارة؛ إذ المراد بالمفيد: ما يَحْصُل به للسامع فائدةٌ لم تكن عنده، وهذا معلوم لكل أحد. وغير المقصود؛ كالصادر من النائم ؛ والمقصود لا لذاته: كصلة الموصول؛ نحو: جاء الذي قام أبوه؛ لأنها مقصودة لإيضاح معنى الموصول.

٤ - (حدُّ الكَلِم: ما تركَّبَ مِن ثلاث كلمات فصاعدًا، أفاد أم لم يُفِدْ، فهو أعم من الكلام): يعني منَ وجهٍ؛ لصدقه دون الكلم في نحو: زيد قائم، ولا صدق للأخص مطلقا بدون الأعم، ويدل على أن ذلك مراده تمثيله لانفراد الكلام[٢].

مثال الكلمة: زيد؛ لدلالته على معنى مفرد.

مثال الكلام: زيد قائم؛ لتضمنه إسنادا مفيدا إلى آخره.

مثال الكلم: إنْ قام زيد؛ لتركبه من ثلاثٍ.

مثال ما اجتمع فيه الكلام والكَلِم: زيد قام أبوه؛ أما كونه كلاما فلوجود الإفادة، وأما كونه كَلِمًا فلوجود التركيب من ثلاثٍ.

---

٣ - بالنص في حدود الأُبّذي م٣، والتلمساني ٣٦٥، والمرادي ١/ ٢٦٨، وهو نص تعريف التسهيل كما في المساعد ١/ ٥، والحدود للفاكهي ٥٨، والحدود للرماني ٧٤ (فقرة ٧٧)، والتذييل والتكميل ١/ ٣٥، والمرادي ١/ ٢٦٧، والرضي على الكافية ١/ ٣١، والكتاب ١/ ١٢٢، والتعريفات (الإبياري) ٢٣٧ (فقرة) ١١٨٤، والتوقيف ٢٨٣، والكليات ٥٦٢.

٤ - بالنص في حدود الأُبّذي م ٤/ ، والفاكهي ٦٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ١٥، وابن الناظم ٢١، والمرادي ١/ ٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٣، والكليات ٥٦٢.

---

(١)) في: خ: التقيدي تحريف !

(٢) بعد تمثيله كلمة غير مقروءة !

٥ -(حد اللفظ: هو الصوت المُشْتَمِل): بالقوة أو بالفعل(على بعض الحروف): سواء دلّ على معنًى، كزيد، أو لم يدل، كديز مقلوب زيد، فاللفظ أعم/ (ل ٢ ب) من القول؛ لاختصاصه بالموضوع لمعنى كَما عُلِم مماقدَّمْتُه[١]، ودخل بما زدته الضمير المستتر في؛ نحو: اضرب واذهب؛ فإنه لفظ بالقوة.

٦ -(حد التركيب: ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر): بحيث يطلق على المجموع اسمُ الواحد، ولا يُعْتَبَرُ في مفهومه أن يكون لبعض الكلمات نسبةٌ[٢] إلى بعضٍ بالتقدُّم والتأخُّر، ويُرادُ به التأليف[٣]، والترتيب، فيعتبر في مفهومه هذه النسبة.

---

٥ - بالنص في حدود الأُبّذي م٥ / ، وفي التلمساني ٣٦٥ (القول)، والرماني ٧٤/ ٧٦، والفاكهي ٧٠ (فقرة ٣٥)، والأشباه والنظائر ٣/ ٥، والأشموني ١٠/ ٧، وابن يعيش ١/ ١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤، والمرادي ١/ ٢٦٩، والرضي على الكافية ١/ ٢٠، والتعريفات ٢٤٧ (فقرة ١٢٢٥)، والتوقيف (حمدان) ٢٩٠، والكليات ٥٦٢.

٦ - بالنص في حدود النحو للأُبّذي م ٦/ ، والفاكهي ٧٦٠٤٠، ويسمى عند بعضهم تركيب تقييد كما في التذييل والتكميل ١/ ٣٣. ويسميه ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٠ تركيب إفراد تمييز عن الإسنادي المقيد . وانظر: التعريفات ٧٩(٣٥٨٩ والتوقيف ٩١ والكليات ٢٨٨ .

---

(١) انظر حديثه في رسم المصطلح (كلمة) م ٢ / في تعليقه على تعريف ابن هشام لها.

(٢) في خ نسبته !

(٣) في كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١١٥ "التأليف عرفًا مرادف التركيب: وهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد". وكذلك الترتيب كما في كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٥ وبنص ما هنا في تحرير القواعد المنطقية، وانظر: الكليات ٢٨٨، والتعريفات (تأليف) ٥١، و(ترتيب) ٥٧.

٧ - (أقسام الكلمةِ ثلاثةٌ): لا رابع لها، ودليل الحَصْرِ: أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا تدل، فإن لم تدل فهي الحرف، و إن دلَّت فإما أن تقترن [١] بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا تقترن، فإن اقترنت فهي الفعل، و إن لم تقترن فهي الاسم، و بالاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا [٢] كلام العرب فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، فلو كان ثَمَّ رابعٌ لعثروا عليه .

٨ - (أقسام الاسم: ثلاثة: ظاهرٌ، و مُضْمَرٌ، و مُبْهَم): و المقصود به الاسم الموصول، و اسم الاشارة .

٩ - (أقسام الفعل: ثلاثة: ماضٍ، و مضارعٌ، و أمرٌ): و دليل الحصر: أن مدلول الفعل الحدثُ المقترِنُ بالزمان ؛ وهو ثلاثة: ماضٍ، وحالٌ، و مستقبلٌ.

١٠ - (أقسام الحرف: ثلاثة: خاصٌّ بالأسماء ؛ كحروف الجر، و خاصٌّ بالأفعال) ؛ للمضارع (كالنواصب، والجوازم) له، أولما في موضعه [٣].

(ومشتركة بينهما) ؛ أي: بين الأسماء والأفعال (كَهَلْ) .

---

٧ - بالنص في حدود الأُبَّذي م٩ / ، والكليات ٧٥٥، وتعليقة أبي السود الدؤلي ٤٥٩، والتوطئة للشلوبين ١١٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٠٤، والرضي على الكافية ١/ ٢٧، وانظر: معجم المصطلحات النحوية لِلّبدي ١٩٦ .

٨ -بالنص في حدود الأُبَّذي م١٠ / ، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩، وفي كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢١٦، ويحصر المبهم في اسمي الإشارة و الصلة ! وانظر: المقتصد ١/ ٨٠ .

٩ - بالنص في حدود الأُبَّذي م ١١/ ، وانظر: أوضح المسالك١/ ٢١، وشذور الذهب٢٠، والكليات ٦٨٠.

١٠ - بالنص في شرح حدود الأُبَّذي م١٢/ ، وانظر: الكليات ٣٩٤، وأوضح المسالك١/ ٢٠، والتوطئة ١١٣، وانظر: معجم المصطلحات النحوية للبدي ٦٣ .

(١) في خ يقترن ! (٢)في خ يتبعوا!

(٣) ربما يشير إلى غير المضارع الذي يقع في محل جزم بحروف جازمة في جمل الشرط؛ إذ لا أفهم من عبارة (أو لما في موضعه) إلا هذا وقد يكون جزم المضارع في جواب الطلب فهو على تقدير أداة جزم محذوفة، وانظر المساعد ٣/ ١٨٣ ، ويقول المرحوم عباس حسن في النحو الوافي ٤/ ٤٠٥ في حديثه عن نوع من عوامل الجزم: "و نوع لابد أن يجزم فعلين مضارعين معًا، أو ما يحل محل كل منهما أو محل أحدهما ...و بعضها أحرف " !

١١ -(حدُّ الاسم: كلُّ كلمة دلت على معنى في نفسها، و لم تتعرض[1] بنيتها للزمان): فتناول قوله: (دلت على معنى): الاسم، والفعل، والحرف، وخرج بقوله: (في نفسها): الحرف، وبقوله: (و لم تتعرَّض[2] بِنْيَتُهاللزمان): الفعل؛ لأنه دال ببنيته على الزمان، ودخل فيه: ما لا يدل على الزمان ؛ كرجل، وما دل عليه بقرينة خارجية؛ كقولك: زيد قائم الآن، أو غدا أو أمس، لكن خرج عندما اقترن معناه بزمان غير الثلاثة، نحو: الاصطباح، و الاغتباق[3]؛ إذ زمانه غير معين بالماضي، و لا بالمستقبل؛ لأنه لم يقيد عدم دلالته على الزمان بأحد الثلاثة، كما فعل ابن الحاجب[4].

١٢ -(حد الفعل: كل كلمةٍ دلت على معنى في نفسها، و تَعَرَّضَتْ بِنْيَتُها للزمان): فتناول الدلالة على معنى الثلاثة، وخرج بقوله: (في نفسها) الحرف، وبقوله: تعرضت بنيتها للزمان: الاسم ؛ لأنه لا تتعرض له بِنْيَتُه .

١١ - بالنص في شرح حدود الأُبَّذي م١٣/ ، و التلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٦٢، والحدود للرماني ٦٧ (٧)، وتعليقة أبي الأسود ٤٥٩، والمساعد ١/ ٥، والتوطئة ١١٣، وانظر التعريفات ٤٤، والكليات ٨٣، وكشاف اصطلاحات ٣/ ٦٢، وانظر: عبادة ١٥٣، واللبدي٦٣ .

١٢ - بالنص في شرح الحدود النحوية للأُبَّذي م١٤/ ، والتلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٦٦، والحدود للرماني ٦٧/ ٨، وتعليقة أبي الأسود ٤٥٩، والتوطئة ١١٣، والإرشاد للكيشي ٧٣، وانظر: الكليات ٦٨٠.

---

(١) في: خ: يتعرض !

(٢) في: خ: يتعرض !

(٣) في: خ: الاغتساق تحريف ! و الاصطباح و الاغتباق: الشرب صباحا كما في المصباح المنير (صبح) ١/ ٣٣١، والشرب بالعشي كما في الصحاح (غبق) ٥/ ١٥٣٥.

(٤) هو أبو عمر، عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب، نحوي وفقيه مالكي، ولد في ٥٧٠هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ وانظر في ترجمته: الطالع السعيد في نجباء الصعيد ١٨٨، والبغية ٢/ ١٣٤(١٦٣٢)، وإشارة التعيين ٢٠٤ ترجمة ١٢١، والأعلام ٤/ ٣٧٤، وفي الرضي على الكافية ١/ ٣٥ "الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".

١٣ - (حد الحرف: كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن تدل عليه في غيرها): و ليس المراد أن الحرف[١] لا معنى له في نفسه البتة، بل المراد أن لمعناه متعلقا لا بُدَّ من ذكره / [ل ١٣] عند ذكر الحرف ؛ مثلًا: " من " معناه: الابتداء [و] متعلَّقه وهو البَصْرة مثلا لأبد من ذكره عند ذكرها، لكن ينتقض بمثل " ذو [٢]" ؛ لأن لمعناه متعلَّقًا لا بد من ذكره عند ذكرها، فالأَوْلى [٣]أن يقال: إن المراد بعدم دلالة الحرف على معنى في نفسه أن دلالته على معناه مشروطةٌ بذكر متعلَّقِه، وحينئذٍ لا يرِدُ النقض بمثل " ذو "؛ لأنه مشروط فيها ذلك ؛ لأنه إنما جيئ بها للتوصل إلى جعل الجنس صفة للشيء فيلزم من ذلك ذكر متعلَّقِها، لا لأجل دلالتها على معناها، و في إتيانه بلفظ: (كل) هاهنا نظر، لأن الحدود لبيان الماهية، و كل لضبط الأفراد[٤].

١٤ - (حد الاسم الظاهر: ما دل بلفظه و حروفه على معناه)؛ أي: لا يحتاج في دلالته عليه إلى قرينة، بل يدل عليه بلفظه .

---

١٣ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م١٥، والتلمساني ٣٦٦، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩، وانظر: معجم المصطلحات النحوية لِلَبدي ١٤٢.

١٤ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ١٦/ ، والتلمساني ٣٦٥، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩، والكليات ٣٩٤.

---

(١) تكررت: أن الحرف في خ !

(٢) تكررت بمثل! لعله يقصد ذو الطائية التي تستلزم صلة وعائدًا، انظر: الرضي على الكافية ٣/ ٢٣ أو التي بمعنى صاحب لتعلقها بها يتم معناها. انظر: الرضي ١/ ٧٨.

(٣) تكررت أن يقال في خ .

(٤) في كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٣: " و أما التعريف الاسمي سواء كان حدًا أو رسمًا فالمقصود منه تحصيل صور المفهومات الاصطلاحية و غيرها من الماهيات " ! و في الكليات ٣٩٢، و" الحد عند أهل الميزان:" قول دال على ماهية الشيء " ! و انظر تحرير القواعد المنطقية ٧٨، وعلم الميزان هو علم المنطق لأنه به توزن الحجج و البراهين كما في كشاف اصطلاحات ١/ ٤٦ .

١٥ - (حد الاسم المُضْمَر) و يقال: الضمير، و الكناية أيضا [١](ما دلَّ على معناه بقرينةِ التكلم)؛ كأنا، ونحن،(أوالخطاب)كأنت، وأنتما،(أو الغيبة)كهو، وهما.

١٦ - (حد المُبْهَم: ما افْتَقَرَ في الدلالة على معناه إلى غيره): فتناول الموصولات؛ لافتقارها في الدلالة على معناها إلى الصلة، و أسماء الإشارة، لافتقارها إلى ما يبين ذات المشار إليه ؛ لأنه يجب كون المشار إليه معلومًا لكن دخل فيه المضمرات؛ لافتقارها إلى مّفسر، و الحروف بالمعنى الذي ذكرناه . ثم إنه لما عرَّف فيما مر[٢] مطلقَ الفعل أخذ هنا في تعريف أنواعه، و بدأ بتعريف الماضي؛ لتقدُّم منزلته، فقال:

---

١٥ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م١٧، وانظر التلمساني ٣٦٥، وشرح حدود الفاكهي ٢٧١، والرماني ٦٧/ ٩، وتعليقة أبي الأسود الدؤلي ٤٥٩ ويسمى بالكناية و الضمير كذلك. وانظر: الرضي على الكافية ١/ ٣٥، وأوضح المسالك ١/ ٦٠، والتعريفات (مضمر) ٢٣١، والكليات ٨٧٠، واللبدي ١٣٤.

١٦ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م١٨، وانظر التلمساني ٣٦٦ و تعليقة أبي الأسود٤٥٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢١٦، واللبدي ٢٩.

---

(١) الضمير مصطلح بصري، و الكناية مصطلح كوفي. وانظر: أوضح المسالك ١/ ٦٠، والرضي على الكافية ١/ ٣٥، وقد و رد في معاني الفراء استعمال الكناية مرادفًا للمضمر ١/ ٥ ؛ ١٩.

(٢) في خ: كلمة رسمها مطلق، و لعلها مصطلح ! أو لعله يقصد بمطلق الفعل بيانه من غير بيان أنواعه.

١٧ - (حدُّ الفعل الماضي: ما وقعَ، و انقطعَ، و حَسُنَ معه أمس)؛ أي: ما وقع مدلوله في الزمان الماضي، وهو الزمان الذي قبل يومك[1]، و المراد: أن ذلك بحسب الوضع، ليخرج المضارع المجزوم بلم ؛ فإن دلالته على الزمان الماضي لا بحسب الوضع، بل بواسطة: "لم"، و يدخل الماضي الدال على الزمان المستقبل ؛ نحو: إن ضربَت ضربُت ؛ لأن دلالته عليه لا بحسب الوضع بل لوقوعه[2]شرطًا وجوابًا، والماضي الذي لا يدل على الزمان ؛ كبعث، و تزوجتُ، مرادًا به الإنشاء ؛ لأن تجرده عنه عارض، لقصده الإنشاءَ، فإن لم يصلح معه أمس، فهو: اسم فعل ؛ كَوِشْكانَ[3]، وسَرْعانَ ؛ لمعنى: سرع، وهَيْهاتَ بمعنى: بَعُدَ .

---

١٧ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ١٩، وانظر التلمساني ٣٦٦، والكليات ٨٤٠، وأوضح المسالك ١/ ٢١.

---

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤ " بزمان قبل يومك "!

(٢)في خ لو عدا!، واقتراحنا يضبط النص لغةً ومعنى .

(٣) هما بمعنى كما في اللسان (وشك) ١٠/ ٥١٣، وفي إكمال الأعلام بتثليث الكلام ١/ ١٧) ٧٩ ("وشكان الأمر بمعنى وشك: أي سرع " و في ١/ ١٢ (٣٤) سرعان ذا خروجا؛ أي: سرع.

"أسماء الأفعال و الأصوات هي على ضَرْبَيْنِ: ضَرْب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وهو ينقسم إلى متعدّ للمأمور وغير متعدّ له..... وأسماء الأخبار نحو "هيهاتَ ذاك" أي بَعُدَ... و"وَشْكان ذا خروجا" أي وشك.."

١٨ - (حدّ المضارع: ما كان في أَوَّلِه إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: نأيت) ؛ أي: أعرضت، وهي الهمزة، والنون والتاء والياء، فالهمزة للمتكلم المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا؛ كأضربُ، والنون للمتكلم مع غيره مذكَّرَيْن كانا أو مُؤَنَّثَيْن، أو أحدهما مذكرًا، والآخر مُؤَنَّثًا، ومجموعًا كان أو مثنى/ ، كنضرب. وقد تُسْتَعْمَلَ للواحد للتعظيم[1]؛ كقوله تعالى: (ل٣ب) ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٣]، والتاء للمخاطب المذكر، ومثناه، وجمعه ؛ كتضربُ يا زيد، وتضربانِ يا زيدانِ، وتضربونَ يا زيدونَ. و للمخاطب المؤنث ومثناه وجمعه؛ نحو تضربينَ يا هندُ، و تضربانِ يا هندانِ، وتضربْنَ[2] يا هنداتُ، وللمؤنثة الغائبة والغائبتين؛ نحو هندُ تضربُ، والهندانِ تضربانِ. والياء للغائب المفرد المذكر، ومثناه وجمعه؛ نحو: زيدٌ يضربُ، والزيدانِ يضربانِ، والزيدونَ يضربونَ، ولمجموع المؤنثة الغائبة؛ نحو: النساء يضربْنَ .

١٩ - (حدّ الأمر: ما دلَّ على الطَّلَبِ، وقَبِلَ نُونَي التوكيد)؛أي: الخفيفة والثقيلة، فإن لم يدل على الطلب، وقَبِلَ نون التوكيد فهو: مضارع، أو دل على طلب ولم يقبل نون التوكيد؛ فهو اسم فعل، كَصَهٍ؛ بمعنى: اسكتْ، وحَيَّهَلَ؛ بمعنى: أقبلْ أوعَجِّل[3].

ثم لما ذكر حدود الاسم و الفعل ذكر خواصَّها، و بدأ بخواصّ الاسم؛ لشرفه[4] فقال:

---

١٨ -في شرح الحدود النحوية للأُبَّذي م٢١/ جاء تاليًا للأمر !، ويسميه التلمساني٣٦٦ الحاضر، وشرح حدود الفاكهي ٢٧٠، وانظر: الكليات ٨٤٠، والتعريفات (مضارع) ٢٣٣، والتبصرة للصيمري ١/ ٩٠.

١٩ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م٢٠ / . و قد جاء سابقًا للمضارع !، وانظر: التلمساني ٣٦٦، وشرح حدود الفاكهي ٢٧٠، والكليات ١٧٦، والتعريفات (أمر) ٣٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٩، والتبصرة للصيمري ١/ ٩٠، واللبدي ١٢، وعبادة ٤٩.

---

(١) في فقه اللغة و سر العربية ٢/ ٥٧٢: "ومن سنة العرب أن يقولوا للرجل العظيم و الملك: انظروا في أمري، و لأن السادة و الملوك يقولون: نحن فعلنا". وفي الكشاف (الريان) ٣/ ٢٠٢ " خطاب الله بلفظ الجميع للتعظيم".

(٢)في خ: تضربين !

(٣)هكذا في اللسان(صه)١٢/ ٥١٢، وفيه: ولا تُنَوَّن إلا عند الوصل والتكرار، وانظر: اللسان(حهل) ١١/ ١٨٤.

(٤)"حاصل الشرف هو حصول الكلام من نوعه دون غيره؛ يقول الرضي على الكافية ١/ ٢٧" إنما قدَّم الاسم على الفعل و الحرف ؛ لحصول الكلام من نوعه دون أخويه ".

٢٠ -(الاسم له خواصّ): جمع خاصَّة؛ وهي[1]: ما يختص بالشيء؛ سواء وُجدت في جميع أفراده؛ كالكاتب بالقوة بالنسبة للإنسان، أو في بعض أفراده كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه.

والفرق بين الحد والخاصة: أن الحد مطَّرِد[2]، ومُنْعَكِس؛ أي: كلما وُجد الحد وُجد المحدود، وكلما وُجد المحدود وُجد الحد؛ مثلا: أي كلمة صدق عليها أنها دلت على معنى في نفسها إلى آخره.

والخاصَّة مطَّرِدَة لا مُنْعَكِسَة، فكلما وُجدت خاصة الشيء وُجد ذلك الشيء ولا يلزم من وجود الشيء وجود خاصته، فكل كلمة وُجد فيها الألف و اللام ؛ مثلًا - صدق عليها أنها اسم، و لا يلزم من وجود الاسم وجود الألف و اللام ؛ فإن كثيرًا من الأسماء لا يصح دخول الألف و اللام عليه، كالمضمَرات وغيرها .

وإذا عرفتَ هذه ظهر لك معنى قوله: (الاسم له خواصّ، تخصُّه مِن أوله، وخواصّ تخصه من وسطه، و خواصّ تخصّه من آخِره، و خواصّ تخصّه من معناه؛ فالذي) كذا وجدتُه فيما رأيت من النسخ، و الصواب فالتي[3](تخصّه مِن أوله: حروفُ الجر، وحروفُ القسَم): وهي أيضا من حروف الجر، و إنما عَطَفَها عليها؛ لاختصاصها بالدلالة على معنى ؛ وهو الحلف، و إنما اختص بحروف الجر ؛ لأن المجرور مُخْبَر عنه في المعنى، و لا مخبر إلا عن الاسم (والألف و اللام التي للتعريف)؛ لأنها موضوعة لدفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم و احترز بالتي للتعريف عن الموصولة، فإنها قد تدخل على المضارع، كقول (ل١٤) الشاعر [من البسيط]:

---

٢٠ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٢٢، وأوضح المسالك ١/ ١٢-١٨، والرضي على الكافية ١/ ٤٣، والمرادي على الألفية ١/ ٢٧٥، واللبدي ١٥ .

---

(١) انظر: تحرير القواعد المنطقية٦٠، والتعريفات (خاصة)١٠٠، والكليات٤٢٢، وكشاف اصطلاحات ٢/ ٢٠٢.

(٢) انظر: تحرير القواعد المنطقية ٧٨.

(٣) هذا صحيح؛ ففي كل النسخ التي حققت عنها حدود الأُبَّذي: التي، وهي: ت (التيمورية) ٤٠١ نحو، وفيها "ما كان الذي" و في ز (و رقمها ٤٧٨ الزكية) وفيها "التي" ! و: م ٦ (و رقمها ٥٠٧ نحو تيمور) و: ن ل ٢ (رقمها ١٢٨٦د) و: هـ ل ٢ (و رقمها ٧٨٨٦هـ)، وقد تكررت أربع مرات بالذي مكان التي !

ما أنتَ بالحَكَم التُرْضَى حُكُومَتُهُ[1] ... ...

أي الذي تُرْضَى حكومتُهُ[2].

وأدوات النـداء؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، والمفعول به لا يكون إلا اسـماً، لأنه مُـخْبَرٌ عنه، وأما قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآَيَاتِ رَبِّنَا ﴾[سورة الأنعام ٦/ ٢٧]، وقولهﷺ:"يـا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيـا عاريـةٌ يو م القيامـة "[3]. ونحوهما مما دخل فيه حرف النداء على ما ليس باسـم، فمحمـول على أن المنادى محذوف؛ أي: يا قوم ليتنا[4] نُرَدُّ. ويا قوم رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ. أو على أن"يا" للتنبيه لا للنداء.

(ونواسخ الابتداء)، وهي: كان و أخواتها، وإنّ و أخواتها، وظنّ[5] وأخوتِها لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ؛ وهو لا يكون إلا اسمًا، كما سيأتي[6]. (والذي): كذا رأيت، والصواب: والتي: (تخصه من وسطه: التصغير)؛ لأنه وصفٌ في المعنى، و لا يوصف إلا الاسم، و(التكسير)؛ أي: جمعه جمع تكسير؛ أي: تغيير، لما تَقَدَّم[7].

(١) صدر بيت للفرزدق، وعجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي و الجدلِ. وليس في ديوانه (إيلياحاوي)، والمكودي ١/ ١٥٤ (١٧)، والخصائص ٢/ ٣٠٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٨، وفي اللسان (بـولاق) (لـوم) ١٦/ ٤١، وخزانة الأدب ١/ ١٤، والإنصاف (محيـي الدين) ١/ ٢٧١، و(جودة)، وشرح شـذور الذهـب ١٦ (٢)، والعينـي على الخزانة (بـولاق) ١/ ١١١، وأوضح المسـالك ١/ ١٧ (٣٩)، والمـرادي ١/ ٢٨٤، وبـلا عـزو في الهمـع ١/ ٢٩٤ (٢٥٩) وابن عقيل ١/ ١٣٦، والأشـموني ١/ ١٥٦؛ ١٦٥، والجنـى الـداني ٢٠٢، والمقرب ٦٣٠، ورصف المبـاني ١٦٢؛ ٢٢٥، والتوطئة ١٧٢، وشرح التسـهيل ١/ ٢٠١، وشرح الكافيـة ١/ ١٦٣، وشرح الجمـل لابـن عصفـور ١/ ١١٢؛ ١٧٩، وعمدة الحافظ، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٥١، والنكت الحسان ١٧٧.

(٢) في خ يرضي !

(٣) الحديـث في صحيح البخـاري باب التهجد باب تحريض النبي ﷺ على صـلاة الليل (١) ٢/ ٦٢، وفتح الباري ٣/ ١٠، وشـواهد التوضيح (محسـن طه) ١٦٤، وتفسـير غريب ما في الصحيحين ٣٦٤، وشرح شذور الذهب ١٨.

(٤) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٤/ ٥٨٥.

(٥) في خ ظننت !

(٦) انظر: المبتدأ م ٥١.

(٧) وانظر ما يلي في حد جمع التكسير م ٣٩.

(والتي تخصه من آخره: الخفضُ): والمراد به الكَسْرَة التي يُحْدِثُها عامل الجر، سواء كان ذلك العامل حرفًا، أم إضافةً، أم تبعيةً (والتنوين)؛ يعني تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض؛ لأنه على ستة أقسام، لا يختص بالاسم منها إلا هذه الأربعة[1] كما سيصرَّح به[2].

و إنما اختصت هذه الأنواع بالاسم؛ لأن تنوين التمكين دليل على أمْكَنِيَّةِ الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية، ولا أمكنية للفعل فيها، وتنوين التنكير مُفَرِّقٌ بين المعرفة و النكرة، وتنوين العِوَض، عِوَضٍ عن المضاف إليه، والفعل لا يضاف إلى غيره[3]، فلم يدخل التنوين عوضًا عنه.

وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم عوضًا[4] عن النون[5] في مسلمين، والفعل لا يجمع، فلم يحتج إليه[6].

(وتاءُ التأنيث التي تُبدل هاءً في الوقف): لأن هذه التاء لتأنيث ما هي فيه، والفعل لا يؤنث؛ واحترز بالتي تبدل هاءً في الوقف عن التي لا تُبْدَل فيه هاءً، فإنها تدخل على الفعل؛ لتأنيث فاعله؛ كقامت هند، وعلى الحرف لتأنيث لفظه؛ كَرُبَّتْ[7].

(وعلامةُ التثنية)، وهي الألف، والياء؛ لأن شرط ما يثنى قبوله للتكسير، وهي من خواص الاسم.

(وعلامة الجمع على حدِّها) لما تقدم، ولأن فيه معنى الوصف؛لإفادته التكسير، والمراد بالجمع على حد التثنية: جمع المذكر السالم؛ لأنه على حد المثنى في إعرابه بالحروف.

(وألفُ التأنيث المقصورة)؛كحُبْلى، وسَكْرى،

---

(١) ويبقي التنوين الغالي الذي يدخل القوافي المقيدة، وتنوين الترنم الذي يدخل القوافي المطلقة، انظر: المرادي ١/ ٢٧٦؛ ٢٧٧.

(٢) انظر ما يلي: م ٢٦ .

(٣) وأما قول الثعالبي في فقه اللغة ٢/ ٦٢٦ في إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل على الحقيقة فمعناها الإسناد.

(٤) في: خ: عوض!

(٥) في: خ: التنوين !

(٦) انظر في أنواع التنوين: المرادي ١/ ٢٧٦ وما بعدها.

(٧) و في فقه اللغة وسر العربية ٢/ ٥٩٤؛ ٢/ ٦٠٣ في سياق الحديث عن الحروف التي تزاد "ومنها التاء الزائدة في ... رب". وانظر: مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١١٦، (والخطيب) ٢/ ٢١٦ (٣٣).

(والممـدودة)؛ كقَرَاء،[1] وحمـراء؛ لمـا تقـدَّم في التـاء[2]. (وياء النسـب) كالياء في شامي،/ ومصري؛ (ل٤ب)؛ لأن النسب وصفٌ في المعنى، ولا يوصف إلا الأسماء، فلا تدخل علامته إلا عليها.

(والتـي تخصُّه مِن معناه: كونه فاعلًا)؛ لأن الفاعل مسـندٌ إليه، ولا يسـند إلّا إلى الاسم؛ لأنه لو أسند إلى الفعل وهو أبدًا مسنَدٌ لزم كونه مسندًا، و مسندًا إليه في حالة واحدة، وهو لا يجوز.

(وكونه مفعولا)؛ لأنه مخبر عنه، ولا يخبَر إلا عن الاسم؛ لما تقدَّم[3].

(وكونـه مبتدأً، وكونه خـبرًا) بخلاف الفعل فإنه يقع خـبرًا لا مبتدأً؛ لأن المبتدأ مسند إليه، ولا يُسْنَدُ إلّا إلى الاسم.

(وكونه مجرورًا)؛ لأنه مخبر عنه في المعنى فلا يجرّ إلا الاسم.

(وكونـه مجموعًا)؛ جمع تكسـير، أو جمع سـلامة؛ لما تقـدم ؛ و لانحصار ما يجمع بالواو، في كونه اسمًا أو وصفةً كما سيأتي[4].

(وكونه مذكرًا، وكونه مؤنثًا): إذ لا يُتَصَوَّر تذكير الفعل، و تأنيثه، ولحوق علامة التأنيث به؛ لتأنيث فاعله.

(وكونـه يضـاف، ويضاف إليـه) يعني بتقدير حرف الجـر، لئلا يُنْتَقَـض بقولنا: مـررت بزيـد، فإن "مـررت" مضاف إلى زيد بواسـطة حـرف الجر لفظـا، فالمختصُّ بالاسـم: الإضافـة بتقدير الحرف؛ وإنما اختصَّت بـه ؛ لأنها إخبار في المعنى، ولا مخبر إلا عن الاسم، ولا يشكل بالجمل المضاف إليها: "إذ"، و"إذا"، و "حيث" ؛ لأن تلك الجمل في تأويل المفرد، فإذا قلت مثلًا: اجلس حيث جلس زيد، كان تقديره: اجلس في مكان جلوس زيد.

---

(١) في المصباح المنير (قرى) ٢/ ٥٠١ "و الاسم القراء بالفتح و المد" وهو بمعنى إكرام الضيف، وربما كانت "كقرواء" للمرأة الطويلة الظهر كما في المقصور و المدود لابن السكيت ١١١ .

(٢) انظر ما سبق في حديثه عن التاء المبدلة هاءً في الوقف م ٢٠ .

(٣) انظر ما سبق: م٢٠.

(٤) انظر ما يلي: م ٤١ .

(وكونه معرّفًا، وكونه منكَّرًا): إذ التعيين والإبهام لا يكون في غير الأسماء، والمضارع محمول عليه لمشابهته لها، ولأن المعرفة بالاستقراء منحصرة في سبعة أقسام، كلها أسماء[1].

والنكرة ما يَقْبَل "ال" ولا يقبلها إلا الأسماء لما تقدَّم.

(وكونه يُخبَر به، وكونه يُخبَرعنه)هو تكرار قوله فيما تقدم[2]،وكونه مبتدأً، أوكونه خبرًا، ولا يصح أن يقال هذه الخاصية باعتبار المجموع، وفيما تَقَدَّم باعتبار المجموع، وفيما تَقَدَّم باعتبار كلّ فرد؛ لأن الاسم لا يختص بكونه خبرًا؛ بل يشاركه في ذلك الفعل كما تَقَدَّم[3].

---

(١) في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢: "وجملة المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرّف بالأداة، والمعرف بالنداء، والمعرّف بالإضافة". وشرح شذور الذهب ١٣٤: "وأنواع المعارف ستة "! أسقط المعرف بالنداء . وكذلك ابن مالك في الألفية، وزاد المرادي السابع في شرحه ١/ ٣٥٨، وكذلك الزمخشري في المفصل ص ٢٤٧.

(٢) انظر ما سبق: م ٢٠ .

(٣) انظر ما سبق: م ٢٠ .

٢١ - (الفعل له خواصُّ، تخصُّه مِن أوَّله، وخواصُّ تخصُّه مِن وسطه، وخواصُّ تخصُّه مِن آخره، فالذي) الصواب: فالتي[1](تخصُّه مِن أوله: قد) الحرفية؛ لأن الاسمية[2]لا تدخل على الفعل، فضلًا عن اختصاصها به، وإنما اختصت الأولى به؛ لأنها لتقريب الماضي إلى الحال، أولتقليل الفعل، أولتخفيفه، وهي لا توجد إلا في الفعل، ثم يشترط لدخولها عليه كونه متصرفًا، خبريًّا، مثبتًا[3]، مجردًا من ناصب وجازم، وحرف تنفيس.

(والسين و سوف)؛ لأنهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال، والاستقبال(لـ٥أ) ومعنى قول النحويين: أنها حرفا تنفيس[4]؛ أي: حرفا توسيع؛ لأنهما يقلبان المضارع من الزمن الضيق الذي هو الحال إلى الزمن المتَّسع الذي هو الاستقبال. وهل زمنهما واحد أو سوف أوسع منهما؟ فيه خلاف النحويين[5].

(وأدوات العرض وأدوات التخضيض)؛ وهي: لولا و لوما[6]غير الامتناعيتين؛ لأن الامتناعيتين لا تدخلان إلا على مبتدأ. وهلّا، وألّا بالتشديد، وألا بالتخفيف، وإنما اختصت بالفعل؛ لإفادتها الطلب، ولا تتصور في غيره.

وقد يليها اسمُ معمول الفعل مُقَدَّر أو موجود مؤخَّر، فالأول، كقول الشاعر: [من الطويل]:

---

٢١ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٢٣، وانظر: أوضح المسالك ١/ ١٨، والمساعد ١/ ٩، والمرادي ١/ ٢٨٨، وشرح شذور الذهب ٢٠.

---

(١) هكذا جاءت في نسخة "ز"، وأما بقية نسخ الحدود النحوية فجاءت بالذي !

(٢) في مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٦٣ "قد على وجهين حرفية ... و اسمية وهي على وجهين: اسم فعل ... و اسم مرادف لحسب".

(٣) في: خ: مبنيا تحريف !

(٤) بالنص في مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٥٨.

(٥) أورد ابن هشام الخلاف في: مغني اللبيب (محيي الدين) ١/ ١٥٩، وانظر: تفسير تطور السين من سوف: التطور اللغوي: قوانينه و علله و مظاهره، ٩٨ عن طريق قانون البلى اللفظي.

(٦) انظر: المغني (محيي الدين) ١/ ٣٠٣؛ ٣٠٥.

أتيتُ بعبدالله في القَدِّ مُوثَقًا فهلَّا سعيدًا ذا الخيانة و الغدرِ[1]

أي فهل أمرت سعيدًا.

والثاني: كقولك: هلاّ زيدًا ضربت، وكان الأحسن عطف التحضيض على العَرْض دون إعادة الأدوات؛ لإشعارها بأن أدوات العَرْض غير أدوات التحضيض، وليس كذلك، فإن أدواتها واحدة، والفرق بينهما أن العَرْض: طَلَبٌ بلين وأدب، والتحضيض: طَلَب بِحَثّ وإزعاج. ولعله اعتمد في ذلك على اختلافهما بالاعتبار. **(والنواصب)** وإنما تدخل على المضارع؛ لأنه لا ينتصب من الأفعال غيره، **(والجوازم)** وتدخل عليه أوعلى ما في محله، وإنما اختصت النواصب بالفعل؛ لأنه لا يصح دخولها على غيره؛ لأن النواصب المرادة هنا -محصورة في: لن، وأن وكي المصدريتين، وإذن، وكل منها لا يصح دخولها على غيره؛ لأن "لن" لبقاء الاستقبال.

ويشترط في نصب إذن استقبال ما بعدها[2] وهو من خصائصه، وأن وكي المصدريتين هما اللتان مع الفعل في تأويل مصدر، وإنما اختصت الجوازم به لاختصاص الجزم به؛ لأنه في الفعل عِوَض عن الجر في الاسم. **(وحروف المضارعة)** المتقدمة وهي مأخوذة من المشابهة؛ لأن المضارع بها شابه الاسم في وقوعه مشتركًا، كيضرب، لكونه مشتركًا بين الحال والاستقبال. ومخصصًا؛ نحو: سيضرب، أو سوف يضرب؛ لتخصصه بالاستقبال، وفي دخول لام الابتداء، أو جريانه على حركات اسم الفاعل، وسكناته.

(ولو التي هي حرفُ امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط على ما هو المشهور بين الجمهور[3]، أوّ امتناع الشرط، لامتناع الجواب على ما اختاره ابن الحاجب[4].

---

(١) البيت: بلا عزو في الأشموني (٢/ ٣٥٩) ٨٧٩، ومجالس ثعلب ٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٣ (١١٣٧)، والعيني ٢/ ٢٥٩ (٨٧٩).

(٢) هو نص كلام المغني (محيي الدين) ١/ ٨٢، وعنه في كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٥٣.

(٣) انظر: المغني (محيي الدين) ١/ ٢٨.

(٤) هو أبو عمر عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب، نحوي وفقيه مالكي توفي سنة ٦٤٦هـ. وسبقت ترجمته في م ١١/ وكلامه عن فساد أن لو حرف امتناع لامتناع في الرضي على الكافية ٤/ ٤٥١.

و عبارته "هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ أي [أنَّ] امتناع الثاني دل على امتناع الأول".

وفي تقييد لو بالامتناعية نظر؛ لأن: لو" لا تدخل إلا على الأفعال امتناعية كانت أو غيرها. وإن دخلت على اسم فهو معمول لفعل محذوف، أو مؤخر.

(والذي يخصه:من وَسَطِهِ التصريف): وهو اختلاف أبنيته؛ لاختلاف أزمنته(ل٥ب) وفي جعل التصريف من خواصِّ الفعل نظر؛ إذ يشاركه في ذلك الاسم؛ إلا أن يقال: المختص بالأفعال هذا التصريف، أعني: التصريف؛ لاختلاف الأزمنة؛ لأنه بهذا المعنى لا يكون في الأسماء.

(والذي يخصه مِن آخِره: تاء الفاعل)؛ لأن الضمير المرفوع البارز لا يتصل بغير الفاعل، لما سيأتي[1].

(وتاء التأنيث الساكنة)؛ لأنه وضعها لتدل على فاعل مؤنث، واحترز بالساكنة عن المتحركة، فإنها من خواص الأسماء إن تحركت بحركة إعراب، كقائمة. وتلحق[2] الأسماء و الحروف إن تحركت بحركة النصب[3]؛كلات وربت، و لا قوة إلا بالله، (وياء المخاطبة) وهي ياء الفاعل لما تقدَّم.

(ونونا التوكيد الخفيفة و الثقيلة)؛ لأن وضعها لتأكيد فعل الأمر، والمضارع، والمستقبل و كلها من أقسام الفعل.

(واتصال الضمائر به على حد: فعلا، و فعلوا، و فعلن) أعني: ضمائر الرفع البارزة، لامتناع اتصالها بالحروف و الأسماء. أما الحروف؛ فلأنها لا تقتضي فاعلًا، لأن المقتضي له: الفعل و الاسم الذي يشبهه، و كل هذه الضمائر فاعل، و أما الأسماء فلإنها لو اتصلت بها لزم اجتماع الألفين في المثنى؛ أعني ألف التثنية، و ألف الضمير، والواوين في الجمع؛ أعني: واو الجمع، و واو الضمير، وحمل المفرد عليهما طَرْدًا للباب.

---

(١)انظر م ٣٤.

(٢)في: خ: تلصق!

(٣) انظر: رصف المباني للمالقي ٢٤٤.

واحترز بالضمائر على هـذا الحد-من الضمائر المنصوبة و المجرورة؛ فإنها تتصل بالأسماء والحروف، ومن المستترة فإنها تتصل بالأسماء والحروف.

(وبناؤه من غير عارضٍ يعرض له)؛ لأن الأصل فيه البناء، فلا يحتاج فيه إلى سبب بخلاف الاسم، فإن الأصل إعرابه فلا يخرج عنه إلا بسبب .

(أوالذي يخصه من معناه: كونه ماضيًا، وكونه مضارعًا، وكونه أمرًا، وكونه يُخْبَر به، ولا يُخْبَر عنه)لما تقدَّم.**(وكونه لا يضاف، ولا يضاف إليه)** لما تقدَّم أيضًا .

٢٢ - **(الجرُّ: عَلَمُ الإضافة)**: وهي نسبة شيء إلى اسم، بواسطة حرف الجر لفظًا أوتقديرًا، فكل مجرور مضاف إليه[١].

٢٣ - **(الرفع: عَلَمُ الفاعلية)**: لم يقل: عَلَمُ الفاعل، كما قال في الجر عَلَمُ الإضافة، لأن الرفع ليس عَلَمًا للفاعل وحده؛ لوجوده في غيره؛ كالمبتدأ وغيره، بل له ولأشياء منسوبة[٢] إليه كالمبتدأ و الخبر، واسم كان وما وغيرها. والجر لا يوجد في غير الإضافة، ولهذا بعينه قال:

---

٢٢ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٢٤ / ، وانظر الفاكهي ٣٩٤، وفي الكليات ٣٥٣ أن الجر مصطلح بصري مرادف للخفض عند الكوفيين . وكشاف اصطلاحات ١/ ٢٨٧، والرضي ١/ ٦٩، والحدود للرماني ٦٨(٢٤)، والمساعد ١/ ٢٢، وأوضح المسالك ١/ ١٢، وعبادة ٦٨، واللبدي ٤٢ .

٢٣ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م٢٥، وانظر: التلمساني ٣٦٦، وحدود الرماني ٦٨/ ٢٢. ويسمي ابن عقيل ياء المخاطبة (١/ ٢٣) بياء الفاعلة.

---

(١) بالنص في: الرضي على الكافية ٢/ ٢٠١ .

(٢) و لهذا يسمى الباب في مصنفات النحاة باب المرفوعات كما في: الرضي ١/ ١٨٣.

٢٤- (النصب: عَلَمُ المفعولية): ولم يقل: عَلَم المفعول؛ لأنه ليس عَلَمًا للمفعول وحده؛ لوجوده في غيره؛ كالحال، والتمييز، بل له ولأشياء منسوبة إليه كَخَبَرَيْ[1] "كان وما"، واسمَيْ "إنّ ولا".

٢٥ - (حدّ التنوين: نون ساكنة زائدة تَلْحَقُ الاسمَ بعد كماله، تفصله عما بعده): فلا يُضافُ إليها؛ لأنها مؤذنة بتمام الاسم بدون المضاف إليه (لـ٦١). والإضافة تُؤْذِنُ بعدم تمامه إلا بالمضاف إليه، ولهذا يجب حذفها عند الإضافة، ثم تَمَّمه بقوله:

(تثبت لفظًا، وتسقط خطًّا)؛ فاحترز بالساكنة عن المتحركة؛ وكنون (رَعْشَن) للمرتعش[2]، وضَيْفَن؛ للضَّيْفِ[3]، وبالزائدة عن الأصلية، وباللاحقة للاسم عن اللاحقة لغيره، وباللاحقة بعد الكمال عن اللاحقة في أوله؛ كنون منكسر، وانكسر، وبثبوتها في اللفظ دون الخط عما تثبت فيهما، ولم يَحْتَجْ إلى زيادة قوله: لغير توكيد عما زاده بعضهم[4]؛ لإخراج نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها قَيَّد محل زيادتها بأجزاء الاسم فاستغنى عن إخراجها؛ لأنها لا تلحق الأسماء.

---

٢٤ -بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٢٦، وحدود الرماني ٦٨ (٢٣)، والكليات ٥٧٧؛ ٩٠٦، والرضي على الكافية ١/ ٦٩.

٢٥ -بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٢٧/ ، والفاكهي ٣٩٥، والتعريفات ٧١، والكليات ٢٩٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧، والمرادي ١/ ٢٧٥، وأوضح المسالك ١/ ١٣، وعبادة ٢٧٧، واللبدي ٢٣٣.

---

(١) ولهذا يسمى الباب في مصنفات النحاة باب المنصوبات كما في الرضي ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر: أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر لابن القطاع ٢٠٢، وبالمعنى هذا في الصحاح (رعش) ٣/ ١٠٠٦.

(٣) انظر: أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر لابن القطاع ٢٠٢، وبمعنى من يأتي مع الضيف في الصحاح (ضيف) ٤/ ١٣٩٣، ورسمت: ضيفن في: خ: متيقن وهو تصحيف و تحريف! وفسره ابن هشام في أوضحه ١/ ١٣ بالطفيلي!

(٤) الزيادة هذه في التعريفات للجرجاني (تنوين) ٧١، وممن نص عليها ابن هشام في أوضحه ١/ ١٣، وهو المقصود بدليل التطابق في الكلام معه بأمثلته!

٢٦ - (أقسام التنوين الخاصة بالاسم: أربعة: تنوين التَّمَكُّن، وتنوين التنكير، وتنوين المُقابَلَة، وتنوين العِوَض)؛ لأنها لمعانٍ لا تليق لغير الاسم، كما تقدم، وأما القسمان الآخران؛ و هما: تنوين الترنُّم، و الغالِي، فلا يختصان بالأسماء؛ بل يدخلان على الأفعال والحروف أيضا[1].

---

٢٦ - بالنص في: الحدود النحوية للأُبَّذي م ٢٨، وشرح حدود الفاكهي ٣٩٩، والتعريفات ٧١، والكليات ٢٩٢، وأوضح المسالك ١/ ١٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧.

---

(١) ويزاد في الفعل أيضا كما في: المرادي ١/ ٢٧٩، و في: خ: الأسماء و الحروف أيضا!

٢٧ -(حد الإعراب، لفظًا: ما جيء به لبيان مقتضَى العاملِ من حركةٍ أوحرفٍ، أوسكونٍ، أو حذفٍ): بيان لما، أي: ما جيء به من هذه الأشياء، لبيان ما يقتضيه العامل، واحترز به عما جيء به منها لا لبيان مقتضى العامل، فإنه بناء كما سيأتي[1].

(وحده معنًى: تغيير أواخر الكلم): والمراد بها: الأسماء والأفعال المضارعة.

(لاختلاف العوامل الداخلة عليها): في الأغلب(لفظًا)في الاسم والفعل الصحيحين.

(أوتقديرًا)في الاسم والفعل[2]المعتلين. وتقييد التغيير بالآخر- بيان لمحل الإعراب؛ لا احتراز أن لا يكون الإعراب في غيره، وأما تغير ما قبل الآخر معه في: امرئ، وابنم، فمذهب البصريين، قال ابن هشام[3]: "والصواب أنه ليس بإعراب، وإنما هو إتباع[4]".

والمراد بالعامل[5]ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب؛ أي: ما به يتحصل، ويوجد المعنى المقتضى له، فالعامل شيء، والمقتضي شيء آخر، فالعامل في قام زيد، مثلا: قام، والمقتضي للإعراب: الفاعلية، وإنما يتحصل ويتقوّم بقام، كذا عرَّفه ابنُ الحاجب[6]،

٢٧ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٢٩ وهو نص كلام ابن مالك في التسهيل ٧، والمساعد ١/ ١٩، وانظر: الكتاب ١/ ١٣، وانظر الحدود النحوية للتلمساني ٣٦٦، والفاكهي ٣١١، والرماني ٦٧(١٠)؛ ٦٩ (٣٦)، والتعريفات ٣١، والكليات ١٤٣، والتوطئة ١١٦، والرضي ١/ ٥٦، وعبادة ٢٠٧، واللبدي ١٤٩.

(١) انظر: م ٢٨.

(٢) في: خ: والعقل تصحيف !

(٣) هو ابن هشام المصري الأنصاري النحوي: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ولد سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٦١ هـ، انظر: شذرات الذهب ٦/ ١٩١، والأعلام ٤/ ٢٩١.

(٢) في شرح شذور الذهب ٣٤ "قولي: في آخر الكلمة: بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليست باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحرز منها فإن قلت: بلي وجد ذلك في امرئ وابنم..قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين ..وقال فلا يصح إدخالها في الحد"! وانظر:ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٧ .

(٤) التعريفات (عامل) ١٥٠ .

(٥) في الرضي على الكافية ١/ ٧٢ط "العامل:ما به يتقوّم المعنى المقتضى".

(٦) التعريفات (عامل) ١٥٠ .

واعترض: بأنه لا يتناول عامل الفعل؛ لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه؛ إذ مقتضى إعرابه-مشابهته للاسم وعامله:"لم"، أو"لن"، وليسا بسببين، لمشابهته له.

والأولى: ما عَرَّفه به بعضُهم بأنه: ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الأثر، أو دعا الواضع إلى ذلك[1]؛ كالحروف الجارة، فإن الواضع لما رآها ملازمةً للأسماء غير مُنَزَّلَة منها منزلة الجزء، ورأى أن كل ما لازم شيئًا أثر فيه[جعلها عاملًا] لأنه تناولٌ لعامل الفعل، لدخوله فيما دعا الواضع [إليه]؛ لأن ملازمة "لم" مثلا للفعل وعدم تنزلها منه منزلة الجزء-دعا الواضع إلى تأثيرها / فيه، ثم (ل٦ب) في كلامه إجمال؛ إذ مقتضاه: أنَّ للإعراب عند جميع النحويين حدًّا بالنظر إلى اللفظ، وحدًّا بالنظر إلى المعنى، وليس كذلك، بل فيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي .

والآخر: معنوي .

فمن رأى الأول[2] حدَّه بالأول، و من رأى الثاني حدَّه بالثاني.

---

(١) انظر: التعريفات (عامل) ١٥٠، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥٢، والكليات ٦١٧، والزيادة من عندي بعد افتقاد خبر فإن الواضع.

(٢) في: خ: للأول !

٢٨ - (حد البناء؛ لفظًا: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل [من حركة و سكون، أو] من شِبْه الإعراب): بكونه حركةً وسكونًا أوحذفًا. (وليس حكايةً، أو إتباعًا أو نقلًا، أوتخلصًا من سكونين): في زيد، في قولك: من زيدٍ؟، لمن قال: مررت بزيد، وضمة النون في قوله تعالى﴿فَمَنُ وتِيَ كِتَابَهُ﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٧١] في قراءة ورش[١]: بنقل حركة الهمزة[٢]، والكَسرة في دال﴿الحَمْدِ لله﴾ [سورة الفاتحة١/ ٢][٣]في قراءة بعضهم[٤]، وكسره النون أوفتحها في من ابنك أو من الرجل ليست بناء لأن:

الأولى: حركة حكاية.

والثانية: حركة نقل.

والثالثة: حركة إتباع .

والرابعة: حركة تخلُّص من سكونَيْنِ[٥] وإنما لم يكن بناء؛ لأنها حركات عارضة لا اعتداد بها .

---

٢٨ - بالنص في الحدود النحوية م ٣٢، والتلمساني ٣٦٦، وحدود الرماني ٦٧(١١)، والكليات ٢٤١، والرضي على الكافية ٢/ ٣٩٧، والتوطئة ١١٦، والتبصرة ١/ ٧٦، ولد سنة ١١٠هـ، وتوفي سنة ١٩٧هـ.

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن عربي المصري، من كبار القراء، قيراوني الأصل، مصري المولد و الوفاة، وانظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٥٠٢، والنشر ١/ ١١٣، والأعلام ٤/ ٣٦٦ .

(٢) تذكار القارئ المبتدي و تذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح ٧٩، ومعجم القراءات ٥/ ٩٧، والمساعد ١/ ٣٢، أي بمد ضمة النون في من وإسقاط همزة أوتي.

(٣) وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢١٧؛ حيث وردت في أول سورة الأنعام٦/ ١ وسورة الكهف ١٨/ ١ وسورة سبأ ٣٤/ ١ وسورة فاطر ٣٥/ ١ وغيرها من المواضع .

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، والحسن، وأبي نهيك كما في المحتسب ١/ ٣٧، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١/ ٤، ومصادر أخرى كثيرة هناك، والمساعد ١/ ٣٢ .

(٥) كما هنا بالأمثلة والشواهد في المساعد ١/ ٣٢.

٢٩ - **(وحـدُّه، معنًـى: لزوم آخر الكلمة حركةً، أو حرفًا، أو سـكونًا، أو حذفًا، لغير عامل، أو اعتلال)**: و احترز به عن لزوم آخر الكلمة؛ ذلك، لعامل أو اعتلال؛ كالفتي فإنه لزم الألف، لتحرك يائه، وانفتاح ما قبلها، فليس ببناء .

وفي لـزوم آخـر الكلمـة شيء من ذلك؛ لأجـل العامل حتى يحتـاجَ إلى الاحتراز عنه-نظـر؛ إلا أنْ يُقَـال: المراد جنـس الحركة، أوالحرف، لا نوعهما، ولا شـك أن ما يعـرب بالحركات، أو الحروف مـلازم لهما عند العامل-فيصـح في الحركة و الحرف: أويقال: المراد باللزوم-ما دام ذلك العامل الخاصّ، فيصح في الكُلِّ؛ إلا أن في إطلاق اللـزوم على مثل هذا-نظرًا، والحق أنـه لا يحتاج إلى الاحتراز عنه، ثم الإجمال في هذا كالذي قبله.

---

٢٩ - بالنـص في الحـدود النحويـة م ٣٤، والتلمسـاني ٣٦٦، والرمـاني ٦٧(١١)، والكليـات ٢٤١، ومصادر الحد السابق!

٣٠ - (ألقاب الإعراب: أربعة: رفع، ونصب،)في الاسم والفعل،(وخفض) في الاسم،(وجزم) في الفعل. فأنواعه في الاسم ثلاثة: رفع، ونصب، وخفض؛ لأن المعاني التي جيء في الاسم بالإعراب لبيانها-ثلاثة أيضًا: معنًى هو عُمْدَةٌ في الكلام لا يستغنى عنه، كالفاعلية وله الرفع، ومعنًى هو فَضْلَةٌ: يَتِمُّ الكلام بدونه؛ كالمفعولية، وله النصب، ومعنى بين العُمْدَة والفَضْلة، وهو الإضافة[1] وله الخفض.

وأنواعه في الفعل المضارع أيضا ثلاثة؛ لأنه محمول في الإعراب على الاسم فكانت معه ثلاثة أنواع كالاسم، فأعرب بالرفع، والنصب؛ إذ لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالخفض؛ لأنه لا يكون إلا للإضافة، والفعل لا يقبلها لما تقدم[2]، فلما لم يُعْرَب بالخفض عُوِّضَ عنه بالجزم.

---

٣٠ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٣٥ ، والكتاب ١/ ١٣، وفي التوطئة ١١٦ "ويعبر عن الجر بالخفض، "وتسمى أحيانا: وجوه الإعراب كما في التبصرة ١/ ٨٠، والمرادي ١/ ٣١١. ويرفض ابن عقيل في المساعد ١/ ٢٢ تسمية اللقب تبعًا لابن مالك فيقول: "وقوله: أنواع الإعراب أحسن من قول غيره: ألقاب الإعراب؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقابًا له".

---

(١) في: خ: وهو !

(٢) في: خ: لم !

٣١ - (ألقاب البناء: أربعة: ضم) في الاسم؛ نحو: حيثُ، وقبلُ، وفي الحرف في: منذُ على لغة من جَرَّ بها[١]، ولا ضم في الفعل. (وفتح) في الاسم؛ نحو: أينَ، وكيفَ، وفي الفعل، نحو: قام، وقَعَدَ، وفي الحرف، نحو: إنّ وليتَ، (وكسر) في الاسم ل٧/ أ: نحو: أمسِ، وهؤلاءِ، وفي الحرف؛ نحو: باء الجر[٢]، ولامه، ولا كسر في الفعل. (وسكون) في الاسم، نحو: من، وكم، وفي الفعل؛ نحو: قم، واقعد، وفي الحرف، نحو: إن، ولن.

٣٢ - (الأصل في الأسماء: الإعراب، وما بُنِيَ منها فعلى خلاف الأصل): لأنه يتعقَّب[٣] عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب؛ لبيانها؛ نحو: ما أحسَن زيدًا، وما أحسنُ زيد، و ما أحسن زيد؟ فإن معنى الأول: شيء أحسن زيدا[٤] ومعنى الثاني: نفي الحُسْنِ عنه، ومعنى الثالث: أي عضو من أعضائه، أوخلق من أخلاقه أحسن؟

---

٣١ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٣٦، وفيه "أقسام البناء: أربعة". والكتاب ١/ ١٥ وسمى الشلوبين السكون وقفًا وفي التوطئة ١١٧، وتسمى عند فريق ألقاب البناء. وانظر: المرادي ١/ ٣٠٦ والرضي على الكافية ١/ ٣٩٨ وابن عقيل ١/ ٤٠-٤١.

٣٢ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٣٧ و في التوطئة ١١٧ " أصل الإعراب للأسماء " والمساعد ١/ ٢٠ و الرضي على الكافية ١/ ٥٥ و هذا رأي البصريين، ويضيف الكوفيون لما كان أصله الإعراب كما في المساعد ١/ ٢٠.

---

(١) في المغني (محيي الدين) ١/ ٣٦٧. "والصحيح أنهما (أي: مذ، منذ) حرفا جر" وقال عن رأي من يراهما ظرفين "ولا خفاء بما فيه من التعسُّف"!

(٢) في: خ: يا تصحيف !

(٣) هكذا في خ ! ولعلها يتعاقب؛ أي: يتناوب كما في اللسان: عقب ١٩/ ٦٢٠، وإن كانت يتعقب تحتمل معنى التناوب، وإن لم أجد ما ينص على ذلك ! أولعلها يعتقب وهو الأولى!

(٤) أي في التعجب! إذ ما فيه نكرة تامة بمعنى شيء كما في المساعد ٢/ ١٤٨. وهي: سي في خ تصحيف.

٣٣ - (والأصل في الأفعال: البناء، وما أُعرب منها فعلى خلاف الأصل)؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني التي تعتور عليه.

٣٤ -(والمبني من الأسماء: ستة: المُضْمَرات، و أسماء الإشارة، وأسماء الشروط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، والموصولات، وزاد ابن مالك[١]: سابعًا: وهي الأسماء قبل التركيب[٢])؛ وذلك لأن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته للحرف في الوضع، أو المعنى، أو الاستعمال، أو الإهمال، فبُنيت (المُضْمَرات، و أسماء الإشارة، والشروط[٣]، والاستفهام)؛ لمشابهتها الحرف في المعنى؛ إذ شابهت(أسماء الشرط): إن الشرطية، (وأسماء الاستفهام): همزته، وأما إعراب "أي" شرطيةً أو استفهاميةً[٤]؛ فلمعارضة شبه الحرف فيها لزوم الإضافة التي هي من خواصِّ الأسماء. (وأسماء الإشارة) لمشابهتها حرفا كان ينبغي أن يوضع[٥] للإشارة لأنها كالخطاب[٦] والتنبيه، فحقها أن يوضع[٧] لها حرف يدل عليها.

٣٣ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٣٨، وانظر: التوطئة ١١٧، والتبصرة ١/ ٧٦، والمرادي ١/ ٢٩٨، وهو رأي البصريين كما في المساعد ١/ ٢٠، ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل في الأفعال كذلك.

٣٤ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٣٩، والكليات ٨٣١، وشرح الكافية لابن مالك ١/ ٢١٦، وانظر: الكشاف ١/ ١٠٧، والرضي على الكافية ٢/ ٣٩٩، واللبدي ٢٧.

(١) هو النحوي الأشهر: جمال الدين بن عبد الله عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الشافعي، ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ. وانظر: في ترجمته: البغية ١/ ١٣٠ (٢٢٤)، والبلغة.

(٢) نص ابن مالك على هذا النوع في شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦ .

(٣) فى: خ: و في !

(٤) المغني (محيي الدين) ١/ ٩٠، وانظر سيبويه (هارون) ٢/ ٤٠٠، حيث يستفاد قوله ببنائها وحكى الزجاج أنه: غلط منه .

(٥) فى: خ: توضع !

(٦) فى: خ:كاخطاب !

(٧) فى: خ: توضع !

كما وضعوا لهما حرفًا يدل عليهما[1].

و(المضمرات): الياء، ونا، والكاف، حروف[2] في: إياي، وإيانا، وإياك، وإياه، إذ دلت الياء في: إياي، و[نا في] إيانا على التكلم، والكاف في إياك على الخطاب، والهاء في إياه على الغيبة. وكل مُضْمَرٍ مُتَضَمِّنٌ معنى التكلم، أو الخطاب، أو الغَيْبة.

وقيل: بُنِيَتْ لمشابهة الحرف في الوضع[3]؛ كالتاء، ونا من: "حيينا" فالتاء على حرف؛ كباء الجر، ونا على حرفين: كمن، وحمل الباقي [عليها].

(**والموصولات، وأسماء الأفعال**) لمشابهتها الحرفَ في الاستعمال[4]؛ إذ شابهت الموصولاتُ الحروفَ في افتقارها إلى الجمل؛ إذ الحروف بأسرها لا تُستعمل إلا مع الجمل؛ إما ظاهرةً، وإما مقدَّرةً، وأما إعراب اللذين، واللتين؛ فلمعاوضة شبه الحرف فيهما؛ لما فيهما[5] من التثنية التي هي مِن خواص الأسماء، ومشابهتها أسماء الأفعال؛ كَصَه، ودَراكِ في أنها عاملة غير معمولة؛ إذ هي أبدًا مسندة على الفاعل، ولا يعمل فيها شيء، فأشبهت الحروفَ العاملة؛ كـ"أنَّ" وأخواتها.

(**والأسماء قبل/ التركيب**)؛ كفواتح السور لمشابهتها للحروف[6](ل٧ب) المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، وقال بعضهم: إنها موقوفة؛ وآخرون إنها معربة حكمًا[7].

---

(١) أي: للخطاب والتنبيه! وعلل الرضي بناء أسماء الإشارة في الكافية ٢/ ٤٧١ فقال: "اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة؛ لأنها معنى من المعاني كالستفهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عادتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام؛ أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام...والنفي...والتمني...والترجي والابتداء والانتهاء والتشبيه وغيرها"!

(٢) في: خ: حروفا.

(٣) هو تسويغٌ ذكره ابن الحاجب كما في الرضي ٢/ ٤٠١، يقول: "وإنما بنيت المضمرات...لشبهها بالحرف وضعًا".

(٤) وفي الرضي على الكافية ٣/ ٨٣: "اعلم أنه إنما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل وهو: فعل الماضي والأمر. "ويجوز أن يقال: إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء، "وفيه ٣/ ٧: "وإنما بنيت الموصولات لأن منها ما وضع وضع الحروف "أو لاحتياجها في تمامها جزءًا ... كاحتياج الحرف إلى غيره". والزيادة من الرضي على الكافية ٣/ ٧، "وفيه: " ثم حملت البواقي عليها طردًا للباب".

(٥) في: خ: ما! (٦) في: خ: فالحروف!

(٧) ينسب هذا القول إلى الزمخشري في شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٧، وفيه: "وهو اختيار الزمخشري في الكشاف" [١/ ١٠٧] في أول سورة البقرة، ومعنى موقوفة؛ أي: لا يعرف حالها، وانظر: الكليات ٨٧٦.

٣٥ - (والمُعْرَبُ من الأفعال: الفعلُ المضارع)؛ لمشابهته الاسم كما تقدَّم[١].

(شرط أن يَعْرَى مِن نون التوكيد المباشرة[٢] له، ومن نون الإناث): فإن لم يَعْرَ منهما بُنِي على الفتح مع نون التوكيد، وعلى السكون مع نون الإناث.

وإنما يُبْنَى مع نون التوكيد لأنه لو أعرب على ما قبلها لم يعلم أنه مسند إلى الواحد، أو إلى غيره؛ في نحو: هل يضربن؟ ولو أعرب عليهما لجرى الإعراب على ما يشبه التنوين، وهو غير جائز. وكان بناؤه على الفتح؛ لخفته، وإنما بقي[السكون] مع نون الإناث؛ لأنه اتصل به ما لا يتصل بالأسماء؛ إذ ضمائر الرفع البارزة لا تتصل[بالاسم]، فَضَعُفَ لذلك شبهه بالاسم، فرجع إلى أصله من البناء. وكان على السكون حملًا على نظيره من الماضي المسند إلى النون، فقالوا: يقمْن؛ كما قالوا: قُمْن. فإن لم تباشره نون التوكيد أُعْرِب تقديرًا؛ لعدم علة البناء.

---

٣٥ -بالنص في الحدود النحوية م ٤٠، وشرح الكافية ١/ ١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩، والتوطئة ١٢١، والمرادي ١/ ٥٦. و معنى المباشرة الواردة في الشرح: ألا يكون ثمة فاصل بين الفعل و هاتين النونين.

---

(١) انظر فيما سبق م ٣٠.

(٢) في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٣٠ "نوني التوكيد المباشرتين".

٣٦ - (والمبنيُّ مـن الأفعال: الفعل المـاضي، وفعل الأمر): لعـدم علة الإعراب فيهـما، (فالمـاضي مبني على الفتـح أبدًا) لفظا في نحـو: ضرب، وتقديرا في نحو: رمى وبُنِي على الحركة لوقوعها موقع الاسم في نحو: خبر المبتدأ، والاسم متحرك، وكانت فتحة؛ لخفتها (ما لم يعرِض له عارضٌ) يمنع بناءه [1] على الفتح، فيسكن إن اتصل به ضمير رفع متحرك؛ كضربت؛ كراهة توالي أربع حركات فيما[2] هو كالكلمة الواحدة، ويضم إن اتصل به واو الجمع ؛ لمناسبة الواو .

(والأمر مبنيٌّ على ما يُجزم بـه مضارعه)، فيبنى على السكون في نحو: اضرب؛ لأنـه الأصـل في البناء، ولا مقتضى للخروج عنه، وعلى حذف النون في نحو: اضربا واضربوا، واضربي، وعلى حذف حرف العلة في نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ؛ لأنه نائب عن السكون .

٣٧ - (والأصل في البناء: السكون)؛ لأنه أخف فاعتباره أقرب .

(ومـا بني منها)؛ أي: مـن المبنيات .(على حركةٍ فعلى خـلاف الأصل) فلا يُعْدَل إليه إلا لسبب .

---

٣٦ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م٤١، وشرح الكافية ١/ ١٧٥، وشرح شذور الذهب ٦٩. ولعله سكت عن ذكر المضارع الذي باشرته إحدى نوني التوكيد و المتصل بنون النسوة لسبقهما في الفقرة السابقة، وانظر: المرادي ١/ ٣٠٤ .

٣٧ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٤٢، وفي التبصرة للصيمري ١/ ٧٨: "أصل البناء: السكون"، وانظر: المقتصد ١/ ١٢٥ .

---

(١) في: خ: بناوه !

(٢) في: خ: فيهما تحريف !

٣٨ - (وأسباب البناء على حركة: خمسة:

الأول-الفرار من التقاء الساكنين؛ كأين): إذ لو سكن آخرها، لزم التقاء الساكنين، وحُرِّك بالفتح لكثرة دورها.

(الثاني-كون الكلمةِ عُرضةً لأن يبدأ بها كلام الابتداء): ولا يمكن الابتداء بالساكن، وفتحت، فرقًا بينها و بين لام الجر في نحو: لموسى عبد.

(الثالث-كون الكلمة لها أصل في التمكن؛ كأول) إن نوى معنى ما أضيف إليه دون لفظه؛ فإنه مبني على حركة؛ إشعارًا بعروض سبب البناء[ل ١٨أ].

(الرابع-كون الكلمة على حرفٍ واحد، كبعض المضمرات) المتصلة، وحروف الجر؛ كالباء، واللام، فإنه بني على الحركة؛ تعويضًا عما نقصه لقيامها مقام الحرف.

(الخامس-كون ما هي) أي: الحركة (فيه شبيها بالمعرَب؛ كالفعل الماضي لأنه شبيه بالمضارع في وقوعه صفة، أو صلة) للموصول (أو حالًا، أو خبرًا) للمبتدأ، فبني على حركة كذلك.

٣٨-بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٤٣، وفيه "على حركة"!، والتبصرة ١/ ٧٨-٧٩، والمقتصد ١/ ١٢٦، و١/ ١٣٣، والمرادي ١/ ٣٠٧.

٣٩ - (حد جمع التكسير: ما تَغَيَّرَ فيه بناءُ واحدِه لفظًا): إما بزيادة، كصِنْو، وصِنْوان[1] أو بنقص؛ كتُخْمة وتُخَم، أو بتبديل شكل؛ كأَسَد وأُسْد، أوبزيادة وتبديل شكل كـ[رجل] ورجال، أوبنقص وتبديل شكل، كـ[رسول] ورسل، أوبهن: كـ[غلام] وغلمان. (أوتقديرًا)؛ كهِجان؛ فإن لفظه حالة الإفراد كلفظه حالة الجمع، يقال: ناقة هجان، ونوق هجان[2]، لكن حركته في الإفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرًا؛ إذ هو مفرد؛ كحمار، وجمعا كرجال.

(ودل على أكثر من اثنين) غالبًا لجواز إطلاق الجمع على الاثنين مجازًا[3].

٤٠ -(حد جمع المؤنث السالم: ما جُمع بألفٍ وتاء مزيدتين): فخرج نحو: أبيات، وأموات؛ لأن تاءهما[4] أصلية، ونحو: قضاة، وغزاة؛لأن ألفهما أصلية، ولا يشكل بحذف التاء في نحو: قائمات؛ لأن تاء التأنيث زائدة ليست من الكلمة.

---

٣٩ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٤٧/ ، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٢٨٢، وكشاف اصطلاحات ١/ ٣٣٢، والتعريفات (جمع المكسر) ٨١، والكليات ٨٢٩، والرضي على الكافية ٣/ ٣٩٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١١٠٩، وعبادة ٧٦، واللبدي ٥١ .

٤٠ -بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٤٨/ ، والفاكهي ٢٧١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٣٢، والكليات ٣٣٣، والتعريفات (جمع المؤنث) ٨١، والرضي على الكافية ٣/ ٣٨٧، والمرادي ١/ ٣٣٩، والتوطئة ١٥٩، وانظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٣٧، والكتاب ٣/ ٤٩١ .

---

(١) الصنو: الغصن الخارج عن أصل الشجرة، والصنوان تثنية وجمع كما في المفردات (صنو) ٤٩٤.

(٢) في المصباح المنير(هجن) ٢/ ٦٣٥: "جمل هجان: وزان كتاب، أبيض كريم، وناقة هجان وإبل هجان بلفظ واحد للكل".

(٣) في فقه اللغة و سر العربية ٢/ ٥٧٠: "من سنن العرب إذا ذكرت اثنين أن تُجْريهما مُجْري الجمع ... كما قال عز ذكره:﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[سورة التحريم ٦٦/ ٤]ولم يقل: قلباكما "!

(٤) في: خ:تاؤهما !

٤١ - (حد جمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين) دخل جمع التكسير، (وسَلِم فيه بناءُ واحدِه) خرج جمع التكسير، (أوما جُمع بواوٍ) مضموم ما قبلها، (ونون) مفتوحة، (رفعًا) أي: في الرفع، (وبياء) مكسور ما قبلها، (ونون) مفتوحة، (جرًّا ونصبًا)؛ أي في الجر، والنصب.

ثُمَّ إنْ كان آخِرُ الاسم الذي يُرادُ جَمْعه صحيحًا، أو ملحقًا به لحقته هذه الحروف من غير تغيير، وإن كان آخره ياء قبلها كسرة؛ نحو: قاضي حذفت الياء نحو: جاءني قاضون، فإن أصله: قاضِيُون، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها؛ طلبًا للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في الجر والنصب.

وإن كان آخره ألفًا؛ نحو مصطفى حذفت ألفه وبقي ما قبلها مفتوحا؛ نحو: جاءني مصطفَون، أصله: مصطفيون، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحًا لعدم موجب تغييره[1].

(ويشترط في إعرابه) أي: جمع المذكر السالم (بهذه الحروف، إن كان) يعني ما يراد جمعه بها (اسمًا-أن يكون علمًا لمذكر عاقل)؛ لأن هذا الجمع أشرف من غيره، فأعطي الأشرف الأشرف، فلا يجمع بها؛ نحو: العين؛ لخلوه من الثلاثة[2]، ولا نحو: المرأة؛ لخلوه من اثنين[3]، ولا نحو: واشِق عَلَمًا/ لكلب؛ لخلوه من واحد[4].

(خالٍ) كذا فيما رأيت[5]، والصواب: خَالِيًا (ل٨ب).

---

٤١ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٤٩/ و فيه: "ما دل على أكثر من اثنين و أغني عن متعاطفين "وشرح الكافية ١/ ١٩١، وشرح حدود الفاكهي ٢٨٢، والتعريفات ٨١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٣٣، والرضي على الكافية ٣/ ٣٦٩، وعبادة ٧٨، واللبدي ٥٠.

---

(١) في: خ: يغيره !

(٢) أي الثلاثة الشروط المذكورة و هي العلمية و التذكير و العقل .

(٣) يقصد التذكير و العَلَمية .

(٤) يقصد العقل . وفي اللسان (و شق) ١٠/ ٣٨١ " و اشق اسم كلب " و لعله مأخوذ من العَضّ !

(٥) وهي هكذا في النسخ التالية: ث ؛ ز ؛ ن ؛ م .

(**من تاء التأنيث، ومن التركيب**) إسناديًّا كان أو مَزْجِيًّا، فلا يجمع طلحة؛ لوجود التاء فيه، ولا نحو: سيبويه، وبرق نحره، لوجود التركيب، (**وإن كان**) يعني ما يراد جمعه (**صفةً، فيشترط فيه أن يكون: صفةً لمذكرٍ عاقل**) لما تقدم، فلا يجمع نحو: حائض؛ لأنه صفة لمؤنث؛ ولا نحو: سابق-صفة لفرس؛ لأنه لغير عاقل. (**خال**) كذا رأيت[1] والصواب: (**خالية**)،

(**من تاء التأنيث**) فلا يجمع نحو: علَّامة، ونسَّابة؛ لوجود التاء.

(**ومن التركيب**) كذا فيما رأيت من النسخ، ولم أره من غيره.

(**ليس**): الصواب: ليست؛ لأنه للصفة على ما قررناه،

(**من باب: أفعل فعلاء**[2]**، ولا من باب: فعلان فعلى، ولا ممن يستوي فيه المؤنث والمذكر**)؛ فلا يجمع نحو: أحمر؛ لأن مؤنثه: حمراء بخلاف نحو: الأفضل؛ لأن مؤنثه: فضلى، بضم الفاء، ولا نحو: سكران؛ لأن مؤنثه سكرى، بخلاف نحو: ندمان؛ لأن مؤنثه ندمانة، ولا ما كان من الصفات على: فعيل بمعنى: مفعول، أومفعول بمعنى فاعل؛ لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع نحو: جريح، وصبور؛ لأنه لو جمع هذا الجمع- لقيل في المذكر: جريحون، وصبورون، وفي المؤنث: جريحات وصبورات، فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين، مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر والمؤنث، فيلزم مزية الفرع على الأصل، فلو كان فعيل بمعنى فاعل أو فعول بمعنى مفعول-لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع؛ أعني: مزية الفرع على الأصل؛ لأنه يفرق بين المذكر والمؤنث في المفردين، فلا يلزم مزية الفرع على الأصل.

---

(١) وهي هكذا في النسخ: ث ؛ ن ؛ م .

(٢) في: خ: فعلى !

٤٢ - (وشروط إعراب الأسماء الخمسة: وهي: أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وفَمٌ-إن زالت منه الميم؛ و ذو بمعنى صاحب بهذه الحروف)؛ يعني: الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، والألف واللام للعهد الذهني[1]، لا الخارجي، إذ لم يتقدَّم له ذِكْرٌ.

(الأول[2]: أن تكون مفردةً لا مثناةً، ولا مجموعةً)، فلو كانت مثناةً أعربت إعراب المثنى، أومجموعة أعربت بالحروف.

(الثاني: أن تكون مكبرة؛ احترازا من أن تكون مُصَغَّرَةً): فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات، تقول: هذا أُبَيُّك، ورأيت أُبَيَّك، ومررت بأُبَيِّك.

(الثالث: أن تكون مضافةً؛ احترازًا من ألّا تكون مضافةً): فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات.

(الرابع: أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم؛احترازًا من أن تضاف إلى ياء المتكلم): فإنها حينئذ تُعْرَب بالحركات المقدرة.

وقال: الأسماء الخمسة؛ لِأَنَّ الأفصح في "الهن" النقص؛ أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات .

ثم لا حاجة لاشتراط الإضافة إلى غير الياء في "ذو "؛(ل ١٩) لأنها ملازمة للإضافة إلى غيرها.

---

٤٢ - في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥١. " ويشترط في إعراب الأسماء الخمسة بهذه الحروف"، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٢، والمساعد ١/ ٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٨، ويرى الشلوبين في التوطئة ١٢١ أن هذه الحروف (الواو، والياء، والألف) ليست علامات إعراب فيها، و إنما علامات الإعراب فيها علامات مقدرة، وانظر: التبصرة ١/ ٨٤، والرضي على الكافية ١/ ٧٦، والمرادي ١/ ٣١٣ .

---

(١) في التعريفات (عهد ذهني) ١٦٥: "هو الذي لم يذكر قبله شيء، وكذلك في المساعد ١/ ١٩٧، والمغني (محيي الدين) ١/ ٦١. ومقصوده أنه لم يسبق له ذكر الألف بخلاف الواو و الياء !

في: خ: فعلي!

(٢) في: خ: الألف تحريف !

٤٣ - **(حد التثنية: ضَمُّ اسمٍ إلى مثله)**؛ يعني: إلى اسم آخر ليصح قوله: **(بشرط اتفاق اللفظ، والمعنى)**؛ كالزيدين و الرجلين، **(أو المعنى الموجب للتثنية)**؛ كالعُمَرين في تثنية أبي بكر وعُمَرَ رضي الله عنهما، والقمرين في تثنية الشمس و القمر؛ إذ لولا المماثلة التي بينهما لم يُثَنَّيا بعد طرح ما امتاز به أحدهما عن الآخر من العوارض و المشخصات، كما في الزيدين، أو عن الذاتيات كما في الحيوانات إذا أريد ضم حيوان إلى آخر؛ كالإنسان و الفرس.

٤٤ -**(حد المثنى: هو الاسم الدال على اثنين بزيادةٍ في آخره)**: حال كونه صالحًا للتجريد،و عطف مثله عليه، نحو: الزيدين و العَمْرين؛ إذ يصح فيهما التجريد؛ نحو: زيد و زيد، وعمرو وعمرو. فلو دل الاسم على اثنين بغير الزيادة كشَفْع[1]وزَكا[2]، أو دل عليهما بالزيادة ولكن لا يصلح للتجريد والعطف؛ كاثنين لم يكن مثنًّى، بل اسمًا للتثنية.

---

٤٣ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٢/، والتلمساني ٣٦٨، والرماني ٦٨(٢٠)، والفاكهي ٢٧٢، والكليات ٨٣٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٩، وعبادة ٦٥.

٤٤ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٣/، والتعريفات ٢١٣، والكليات ٨٣٠، وشرح حدود الفاكهي ٢٧٦، وكشاف اصطلاحات ١/ ٢٥٧، والمساعد ١/ ٣٨، وجنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥، والرضي على الكافية ١/ ٨٣، و٣/ ٣٤٧، واللبدي ٣٩.

---

(١) في اللسان (شفع) ٨/ ١٨٣: " الشفع: خلاف الوتر و هو الزوج "

(٢) في اللسان (زكا) ١٤/ ٣٥٨: " الزكا، مقصور: الشفع من العدو ... والعرب تقول للزوجين اثنين: زكا". وفي الصحاح(زكا) ٦/ ٢٣٦٨ " زكا: الشفع " و في: خ: ذكي! وانظر: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦٦، والمقصور و الممدود لابن السكيت ١١٣.

٤٥ - (وللتثنية شروط ثمانية):

الأول- الإفـراد، فلا يُثَنَّى المثنى، ولا المجموع على حدِّه) أي: لا المثنى ولا الجمع الـذي لا نظـير له في الآحاد اتفاقًا، و في غيره من جموع التكسـير خلاف؛ ففي عبارته قُصُورٌ.

(الثاني-الإعراب: فلا يُثَنَّى المبني، وأما نحو: هذين) مما المثنى فيه مبني نحو: اللذين واللتين وهاتين، (فصيغٌ موضوعة للمثنى لا أنها مثنى حقيقةً) عند المحققين.

وأمـا قولهم: مَنَـان، ومَنَيْنِ: فليسـت الزيـادة فيهـا للتثنية، بل للحكايـة، بدليل حذفهما وصلًا، وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فمثنى قبل البناء .

(الثالث-عـدم التركيـب: فلا يثنـى المركَّب تركيب إسـنادٍ) اتفاقًـا، ولا المركب تركيب مزج على الأصح؛ لشبهه بالمحكي، ولعدم السماع .

(وأما المركَّبُ تركيبَ إضافة، كأبي بكر، فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليـه). وكذلـك في الجمـع فيقال: أبوا بكـر، وآباء بكـر، وأجاز الكوفيـون[1] تثنيتهما وجمعهما، فيقال: أبوا البكرَين، وآباء البكرِين.

(الرابع-التنكير، فلا يثنى العَلَم باقيًا على عَلَميَّتِهِ): بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، (ولهذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام، نحو: فلان، وفلانة)؛ لأنها لا تقبل التنكير.

(الخامـس -اتفـاق اللفـظ): فلا يثنـى المختلفان فيه؛ يعنـي إذا لم يتفقـا في المعنى الموجب للتثنية .

(السادس-اتفاق المعنى، فلا يثنَّى المشترَك)[2] باعتبار معنييه المختلفين، فلا يقال: قرآن، والمراد: الطهر و الحيض، بل إذا/ أريد طُهْران[ل٨ب].

---

٤٥ - بالنـص في الحـدود النحوية للأُبَّذي م ٥٤ ، و المرادي ١/ ٣٢٣، وجنى الجنتين في تمييز المثنين٦، واللبدي ٣٩-٤٠.

---

(١) كما في المرادي ١/ ٣٢٤

(٢) هذا قول المتأخرين، خلافا لابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٣ " الأصح الجواز". كما نقل المرادي ١/ ٣٢٤، و المساعد ١/ ٣٩

أوحيضان[1]. (خلافا للحَرِيرِيِّ[2]) في تجويزه تثنية المشترك باعتبار معنييه، وصححه بعضهم[3].

(وأما نحو: العُمَران) مما اختلف فيه اللفظ؛ إذ المراد: أبو بكر وعمر، (فمِن باب التغليب) باستعارة اسم أحدهما للآخر للمماثلة بينهما[4].

(السابع-ألّا يُسْتَغْنَى عن تثنيته بتثنيةِ غيره؛ نحو: سواء، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سِيّ فقالوا: سَيّان)، ولم يقولوا: سواءان، على أن بعضهم قد حكاه عن بعض العرب[5].

(الثامن-أن يكون له): أي للاسم الذي يراد تثنيته (ثانٍ في الوجود)، فلا يثنى ما لا ثاني له في الوجود إذا قصد الحقيقة، (وأما القمران) في تثنية الشمس والقمر، (فمن باب المجاز) بإطلاق اسم القمر على مسمى الشمس.

---

٤٥ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٥٤، والمرادي ١/ ٣٢٣، وجنى الجنتين في تمييز المثنيين ٦، واللبدي ٣٩-٤٠.

---

(١) انظر: اللسان (قرء) ١/ ٣١.

(٢) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد صاحب المقامات، ولد سنة ٤٤٦هـ، و توفي سنة ٥١٦هـ، وانظر في: ترجمته إنباه الرواة ٣/ ٢٣ (٥٥١)، ومعاهد التنصيص ٣/ ٢٧٢، والبغية ٢/ ٢٥٧ (١٩٢٧) ورأيه في شرح المقامات ١/ ٤٧٣.

(٣) كابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٦٣، والمساعد ١/ ٣٩.

(٤) انظر: جنى الجنتين ٨١.

(٥) هو أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس توفي ٢١٥ هـ. وانظر في ترجمته: البغية ١/ ٥٨٢ (١٢٢٢)، والإنباه ٢/ ٣٠(٢٦٩)، كما في المرادي ١/ ٣٢٥، وعلى تثنيتها شواهد شعرية قديمة في اللسان (سوى) ١٤/ ٤١٠.

٤٦ -(حدّ الاسم الذي لا ينصرف: ما دخلَه عِلَّتان فرعيتان مِن عللٍ تسع، أو علّةٌ واحدة تقوم مَقامَهما)؛ أي: مقام العِلَّتين، وذلك لأن الاسم لا يمتنع من الصرف حتى يكمل شبهُه بالفعل، ولا يكمل شبهه بالفعل حتى يكون فيه فرعيتان مختلفتان؛ مرجع إحداهما: اللفظ، والأخرى المعنى؛ لأن في الفعل فرعيتين بهذه المثابة؛ إذ فيه فرعية عن الاسم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر[1]، وفرعية في المعنى؛ وهي احتياجه للفاعل، ونسبته إليه، و إن أكملَ شبهه به هل فيه ما يقال فيه؟ فلم يدخله التنوين، و كان في موضع الجر مفتوحا.

ثم بيَّن العللَ التسعَ بقوله: (وجَمعها)؛ أي العللَ التسع (بعضُهم في بيتين، فقال):[من البسيط]

عَدْلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثم تركيبُ
والنون زائدةٌ مِن قَبْلِها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ[2]

التحقيق[3]-أن قد اخْتُلِفَ في عَدِّها؛ فقيل: إنها تسع، كما قال المصَنِّف[4]، وقيل: إنها اثنان، وقيل إنها أحدَ عشرَ.

---

٤٦ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م٥٥/ ، والتلمساني ٣٦٧، والفاكهي ٢٨٦، والكتاب ٣/ ٢١٠، وشرح الكافية ٣/ ١٤٣٣، والمساعد ٣/ ٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٢، وشرح الكافية لابن الحجاب للرضي ١/ ١٠٠، والكليات ٨٢٢-٨٢٣، وعبادة ٢٧٢، واللبدي ٢١٤.

---

(١) هذا رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الفرعية عن الاسم في اللفظ هي تركيب الفعل، كما في حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٢٠٩ .

(٢) هي لابن الخباز النحوي الضرير ٦٣٧هـ في شرحه على الدرة الألفية ل٢٩ب،واللآلئ المنثورة في شرح المقصورة لإمام الفاضلية ١/ ٢٣٥، وكافية ابن الحاجب ١/ ٣٥ في سياق يشعر بأنهما له، وهما له في شرح جمل الزجاجي للعلوي. وبلا عزوٍ، وفي الرضي عليها ١/ ١٠٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٢٤٢، والحدود النحوية للأُبَّذي م٥٥.

(٣) كلمة غير مقروءة في خ ! رسمها: لا تحقيق .

(٤) الحدود النحوية للأُبَّذي م٥٥.

و(تقريب)على فهم المبتدئ؛ لأن ذكر التسع منظومةً يقرِّبُ فهمَها، و(زائدة) في البيت منصوبة على أنها حكاية عن حالٍ في مثل قولنا: يمنع الاسمَ من الصرف النون زائدةً، ولا يصح رفعها على أن تكون خبر ميتدأ هو النون؛ لأن هذه الجملة؛ وهي قولنا: والنون زائدة ليست من أسباب منع الصرف؛ ولا على أن تكون صفةً لها؛ لكونها نكرةً وهي معرفة، إلا أن يقال: اللام في النون زائدة بدليل ذكر بقية الأسباب بالتنكير، فيمنع الصرف ما فيه ألف التأنيث كحُبْلى،وصَحْراء؛ لقيامها مَقَام العلتين؛ لأنها زائدة لازمةٌ لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه، ففي المؤنث بها فرعيةٌ في اللفظ؛ وهي لزوم الزيادة حتى كأنها من الأصول، وفرعية في المعنى؛ وهي دلالته على/ التأنيث؛ وهو فرع عن التذكير(ل١١٠)؛ لاندراج كل مؤنث تحت المذكر؛ كشخص وإنسان من غير عكس.

وما كان على صيغة منتهى الجموع، و هو ما كان أوَّلُه مفتوحًا وثالثُه ألف مكسور ما بعدها يليها حرفان أوثلاثة أوسطُها ساكن؛ كمساجد، وقناديل؛ لأن فرعية اللفظ بخروجه عن صِيَغِ الآحاد العربية، كما عُلم في موضعه[1]، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، وهي فرع الإفراد.

وما فيه من الوصفية مع زيادة الألف والنون غير صالح لها؛ كسكران؛ إذ لا يقال في مؤنثه: سكرانة.

أومع وزن «أفعل» غير صالح لها أيضا؛ كحمراء.

ومع العدل؛ كثلاث؛ لأن الوصفَ فرعُ الموصوف، والمزيد فرع ما زيد عليه، ووزنَ الفعل فرعُ وزن الاسم، وكما أن الاسمَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ فكذلك وزنها ففيه الفرعيتان.

وما فيه العلَمية مع التركيب؛ كبعلبك.

أو مع زيادة الألف والنون؛ كمروان.

أوالتأنيث؛ كطلحة، وزينب عَلَمُ امرأة.

أوالعُجْمة كإبراهيم.

---

(١) انظر ما سبق في حد جمع التكسير م ٣٩ / ص٤٢.

أو وزن الفعل ؛ كيزيد، و يَشْكُر .

أو زيادة الألف للإلحاق، كأرطى[1] عَلَمًا.

أو العَدلُ، كعُمَر ؛ لأن التعريف فرع التنكير؛ لأنك تقول: رجل ثم تقول: الرجل، والتركيب فرعُ الإفراد، والمزيد فرع ما زيد عليه، والتأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العربي؛ إذ لغة كل قوم أصلٌ بالنسبة إليهم، ووزن الفعل فرعُ وزن الاسم كما تقدَّم[2]، والعدل فرع المعدول عنه، ففي كل ذلك فرعيتا اللفظ والمعنى.

والحاصل أن جميع ما يُمنع من الصرف -اثنا عشَرَ نوعًا:

خمسةٌ مع التنكير، وهي ما فيه: ألف التأنيث، والوصفية مع زيادة الألف والنون، أومع وزن الفعل، أومع العدل. وما كان على صيغة منتهى الجموع. وسبعةٌ مع التعريف وهي ما تقدَّم .

٤٧ - (حدُّ الفاعل: ما)؛ أي: اسم (أُسند إليه فعلٌ تامٌّ مقدَّم) عليه (فارغ) من الضمير (غيرُ مصوغٍ للمفعول): فالمسندُ إليه يَعُمُّ الفعلَ والنائبَ عَنْه، والمبتدأَ، واسمَ كان، وبقيده بالفعلِ يخرج المبتدأ، وبقيد الفعل بالتمام يخرج اسم كان، وبالتقدم[3] يخرج ما تأخر الفعل عنه؛ كزيد من قولك: زيد قام؛ فإنه مبتدأ، والفاعل ضمير مستكِنٌّ في الفعل، و بأنه غير مَصُوغٍ للمفعول يخرج النائب عنه. لكن في عبارته قصور؛ لإفهامها انحصار الفاعل في المسنَد إليه الفعل، وليس كذلك، إذ يشاركه في ذلك ما أسند إليه المصدر، واسم الفاعل والصفة المشبهة، والظرف والجار والمجرور .

---

٤٧ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٦، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٣٣٧، والتعريفات ١٧١، والكليات ٨٨و ٦٧٥ ، والرضي على الكافية ١/ ١٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٦، والمساعد ١/ ٣٨٥، والتوطئة ١٦١ ، والمرادي ٢/ ٥٨٣، وعبادة ٢٤٣.

---

(١) في اللسان(أرط)٩ ٧/ ٢٥٤ "أرطى: نبات يشبه الغضا = ينبت عِصِيّا" ومؤنثه أرطاة، والألف التي في آخره ليست للتأنيث.

(٢) انظر ما سبق م ٣٠؛ م٣٥عن الحديث عن علة العلمية وما معها .

(٣) خلافا للكوفيين الذين يجيزون التقديم كما نقل ابن عقيل في شرح الألفية ٢/ ٧٧،وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦١٥.

٤٨ - (**يجوز حذف الفاعل: إما للجهل به، أو لغرضٍ/ لفظيّ،أو**[ل١٠ب] **معنوي**) أي: حذف للجهل به؛ (**كسُرِق المتاع**) إن جهلتَ مَنْ سرقه.

والثاني-أي حذفه لغرض[١]نحو قولهم: من طابت سريرتُه حُمِدت سيرتُه[٢]، فإنه لو قيل: حَمِدَ الله سيرته، اختلفت السَّجْعَة. وسكت عن التمثيل للثالث وهو حذفه لأمر معنوي؛ لأنه كثير لا يَنْضَبِطُ.

٤٩ -(**ويُشْتَرَطُ في إعمال إذَن**): في المضارع النصب (**شروط**):

أحدها-تصدُّرها.

والثاني-استقباله.

والثالث-اتصاله بها أو انفصاله بقَسَم أو نداء، أو بلا النافية؛ كقولك لمن قال: غدًا أزورك: إذن أكرمَك، أو [إذن] والله أكرَمَك، أو[إذن] يا[٣]زيد أكرمَك، أو[إذن] لا أكرمَك.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: (**يجمعها**)، أي: الشروط، (**قول الشاعر**): [من الرجز][٤]:

أعمِلْ إذن إذا أتتك أوّلا
وسقتَ فعلًا بعدها مستقبلا
واحذر إذا أعملتَها أن تُفصَلا

---

٤٨ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٦، وانظر: الرضي على الكافية ١/ ١٨٥، وشرح الكافية الشافية ٥/ ٥٧٦، والمساعد ١/ ٣٨٥، والمرادي ٢/ ٥٨٣.

٤٩ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٧/ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٥٣٦، والمساعد ٣/ ٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، ورأي ابن عصفور فيه كذلك ٤/ ١٦٥٣، والرضي على الكافية ٤/ ٣٩، والجنى الداني ٣٦١، والكليات ٧١.

---

(١) مثل ابن عقيل للغرض اللفظي في المساعد١/ ٣٩٧وسماه"الإيجاز"، وفصل ذلك الغرض المرادي٢/ ٥٩٨. و يعترض الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح١/ ٢٨٦على كلمة الغرض ويقترح الفائدة !

(٢) في شرح التوضيح على التصريح ١/ ٢٨٧ بالنص، وكذلك في شرح قطر الندى ٢٦١ وفيها: "اختلت السجعة" وهو الأصوب !

(٣) في: خ: ما.

(٤) الأبيات في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٥٧ وبعدها هناك:

وافصل بظرف أو بمجرور على   رأي ابن عصفور رئيس النبلا.

بالبنـاء للمفعول، ويحتمل أن يكون الفاعـل والمفعول محذوفًا، واللام للإطلاق؛ أي: احذر أن تفصلها .

إلا بحَلْفٍ (مصدر حلف) أونداءٍ أو بلا
إن تـجـئ بـحـرف عـطـفٍ أولا
فأحسَـنُ الـوجـهـين ألّا تـعـمـلا

فلـو لم تتصدَّر كـما إذا وقعت بـين ذي خبر[1] وخـبره، أو شرطٍ وجوابه، أوكان الفعـل بعدها حالًا، كقولك لمن قال: أنا أحبك: إذن أصدقك، أو فصل عنها بغير ما ذكر؛ كقولك، إذًا أنا أكرمك -وجب إلغاؤها، ورفعُ الفعل بعدها؛ لأنها عند توسطها تشبه الظن المتوسط بين المفعولين؛ لأنها مثل ظن في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسـطها بـين جزئيها[2] ولذلـك أعملت حملًا عليها، فكما يجـب إلغاؤها عند التوسـط كذلـك يجب إلغاء إذن عنـده، وإذا كان الفعل حالًا لا يجـوز نصبُه؛ لأنه لا يكون إلا مرفوعًا، وإن انفصل، وإذا انفصل الفعل لغير ما ذكر كان جزءًا من الجملة فلم تَقْوَ على العمل فيما بعد، بخلاف[ما] إذا فُصِل بما ذكر، لأنه ليس جزءًا منها بل زائدة للتقوية، أوللنفي فقويت على العمل، ولهذا لم يَضُرِّ الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه[3] في قولهم: "إن الشـاة لتجأر[4] فتسمع صوتَ -واللهِ -ربِّها"، ولا بين الجار والمجرور في قولهم: "اشتريته بـ- والله - ألفِ دِرْهَمٍ"[5].

(١) كالمبتدإ، واسم كان، واسم إن، واسم لا النافية للجنس، واسم ما العاملة عمل ليس إلخ ...

(٢) في المرادي ١/ ٥٥٩: "أن يتوسـط (ظن) بين المفعولين نحو: زيـد ظننت قائم، فهذه يجوز الأمران على السـواء"!

(٣) تبعًا لرأي الكسائي كما في المساعد ٢/ ٣٦٩ الذي يجيز ذلك في النثر.

(٤) في الفرق للأصمعي ٩٩: "يقال للضائنة: جأرت"! وفي شرح الألفية لابن عقيل ٣/ ٨٤ "ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ" والقول في المساعد ٢/ ٣٠١: "إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوتَ - والله - ربِّها" ! عن أبي عبيدة !

(٥) المثال في المساعد ٢/ ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢ .

ولو لم يتوسط إلا بين عاطف ومعطوف، كقولك: فإذن أكرمك-جاز إعمالها وإلغاؤها؛ وهو أجود، كما أشار إليه في الأبيات، وبه قرأ السبعة[1] قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء ١٧/ ٧٦].

٥٠ - (حد المنادى: هو الـمَدْعُوُّ بيا، أو إحدى/ أخواتها) وهي[ل ١١١]: الهمزة، للقريب، نحو: أزيد أقبل، وأي، وأيا، وهيا؛ للبعيد أو نحوه؛ كالنائم والساهي، (تحقيقًا)؛ نحو: زيد (أو تقديرًا)؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [سورة يوسف ١٢/ ٢٩].

---

٥٠ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٥٨، والفاكهي٣٤٦، والتلمساني٣٧٠، والتعريفات ٢٥٠، والكليات ٩٠٦، والرضي ١/ ٣٤٤، والمساعد ٢/ ٤٨٠، والمرادي٢/ ١٠٥١، وعبادة ٢٧٨، واللبدي ٢٢٠.

---

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد ٣٨٣، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٥/ ١٠٣.

٥١ - ([حد] المبتدأ: هو الاسمُ المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غيرِ الزائدة) حالة كونه (مخبَرًا عنه أو وصفًا رافِعًا لمكتفًى به) معتمدًا على نفي أواستفهام، فتناول الاسمَ الصريحَ؛ نحو: زيد قائم، والمؤولَ؛ نحو: عندي أنك قائم، والمرفوعَ وغيرَهُ، وأسماءَ الأفعال وغيرَها، والعاريَ عن العوامل اللفظية، والمُقْتَرِن بها.

وخرج بتقييده المرفوع: غيره، وبالمجرد عن العوامل اللفظية: ما اقترن بها؛ كاسْمَيْ كان وما.

وقيد العوامل باللفظية؛ لأنها لا تتجرد عن المعنوي؛ إذ العامل فيه على الصحيح معنوي، وهو الابتداء، واللفظية لغير الزائدة، لأنه لا يشترط التجرد عن الزائدة؛ نحو: بحسبك درهم، و﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[سورة آل عمران ٣/ ٦٢].

وبقوله: مخبرًا عنه أو صفًا: أسماء الأفعال، على أنها خرجت بالمرفوع، وإنما أخرجها غيره[1] بهذا، لأنه لم يذكر المذكور المرفوع.

وبقوله: رافعًا لمكتفًى به: قائم من قولك: أقائم أبوه زيد، فوضح من هذا أن المبتدأ إما ذو خبر، كزيد من قولك: زيد قائم، وإما وصف مسند إلى الفاعل، أو نائبه؛ كسارٍ، أو مكرَمٍ من قولك: أسارٍ ذَانِ؟ و ما مكرَمٌ العُمَران.

---

٥١ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٥٩، والتلمساني ٣٦٨، والفاكهي ٣٣٩، والرضي على الكافية ١/ ٢٢٣، والمساعد ١/ ٢٠٣، والمرادي ١/ ٤٧٠، والتوطئة ٢١٦، والتعريفات ٢٠٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥٢، والكليات ٨٠٦، وعبادة ٥٤، واللبدي ١٧.

---

(١)كابن مالك في المساعد ١/ ٢٠٤، وأوضح المسالك ١/ ١٣٢، والمرادي ١/ ٤٧٠.

٥٢ - (حدُّ الخبرِ: هو الجزءُ المنتظِمُ منه مع المبتدأ جملة) فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مع المبتدأ، لكن دخل فيه فاعل الوصف المذكور؛ إذ ينتظم منه مع المبتدأ جملة، وهو ليس (الجار و المجرور، والظرف إذا وقعا صفةً أوصلةً أو حالًا، أو خبرًا تعلقا بمحذوف) وجوبًا لأنهما معمولان، والمعمول لا بد له من عامل، ثم ذلك المحذوف (تقديره: كَائِنٌ) أونحوه عند بعضهم؛ لأن الأصل في الخبر و الصفة، والحال-الإفراد، بدليل تقدير الفعل في ذلك بالوصف (أو استقر) أونحوه عند الأكثر؛ لأن الأصل في العمل-الفعل.

(إلا في الصلة، فيتعين فيها تقديره استقر)؛ لأنها لا تكون إلا جملة، وإنما لم يجز أن يقال في: جاء الذي في الدار-أن المقدر مستقر خبر المحذوف.

وعلى حد قراءة بعضهم[1] ﴿تمامًا على الذي أحسنُ﴾[سورة الأنعام ٦/ ١٥٤]؛ لأنه قليل. وهذا التركيب مُطَّرِدٌ.

---

٥٢ - بالنص في الحدود النحوية م ٦٠، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٤١، والتعريفات ١٠١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٨٤، والكليات ٤١٧، وعبادة ١١٦، واللبدي ٦٢، والرضي على الكافية ١/ ٢٢٣.

---

(١) هي قراءة يحي بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، والسُّلَمِيّ، وأبي رُزَيْن، والكشاف ٢/ ٦٢. وفيه: "أي على الذي هو أحسن بحذف المبتدأ"، وانظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢/ ٥٨٧-٥٨٨ ومصادر كثيرة هناك.

٥٣ - (المفاعيل خمسة):

١ - **(مفعول به: وهو ما وقع عليه فعل الفاعل)** والمراد بوقوع الفعل تعلُّقه بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد تعلقه [به]فلا يرد عليه؛ نحو ما ضربت زيدًا، ولا تضرب زيدًا؛ لتوقُّف فهم الفعل، وتعلُّقه على زيد، ونحوه، ولا المفعول فيه وهو الظرف؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعلقه بل الأمر بالعكس؛ لأن المراد بالفعل الحدث الذي هو المصدر، وهو لا يدل على الزمان والمكان إلا بالالتزام فيتوقف تعلقهما عليه.

٢ - **(ومفعول فيه: وهو ما فعل فيه فعل مذكورٌ لفظًا أو تقديرًا من زمانٍ أومكان)** فخرج؛ نحو: يوم الجمعة طيب؛ لأنه وإن فُعِل فيه فعل، ولكنه ليس بمذكور لفظًا، أو تقديرًا، والمراد بالزمان[1]: اليوم والليلة، وأجزاؤهما؛ كالساعات والأوقات، وما تركب منهما، كالجمعة، والشهر، والسنة.

٣ -**(ومفعول معه: وهو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظًا أومعنًى)** فخرج ما ذكر بعد الفاء، وغيرها؛ نحو: زيد فعمرو، وما ذكر بعد الواو لا لمصاحبة معمول بألا تكون الواو للمصاحبة؛ نحو: جاءني زيد و عمرو قبله أو بعده، أوللمصاحبة ولكن المصاحب غير معمول؛ كقولك: زيد و عمرو أخواك ولا ينتقض الحد بمثل قولنا: جاءني زيد و عمرو معه؛ لأن المصاحبة ليست من الواو، والمراد بالفعل لفظًا: الفعل، وأسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، ونحوها، وبالفعل تقديرًا: غيرها مما يستنبط منه معنى الفعل؛ نحو: مالك وزيدًا؟ أو ما شأنك و عَمْرًا ؟ أي: ما تصنع ؟

---

٥٣ - ليس في الحدود النحوية للأُبّذي!، وانظر الحدود النحوية للتلمساني ٣٦٦، والفاكهي ٣٥٢، والرضي على الكافية ١/ ٣٣٣، والتعريفات ٢٤١ ٢٤٢-، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧١ وما بعدها.

---

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٢٠، والكليات ٤٤٥ ؛ ٤٨٦، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/ ١٣٩.

٤ - **(ومفعول له: وهو ما فُعِل لأجله فعل مذكور)** فدخل نحو: ضربته تأديبًا لأن التأديب فُعِل لأجله فِعْلٌ مذكور، وهو الضرب، وخرج نحو: أعجبني التأديبُ؛ لأنه وإن فُعِل لأجله فِعْلٌ من الضرب والشتم وغيرهما إلا أن الفعل للمفعول لأجله لم يذكر؛ لأن المذكور الإعجاب، ولم يفعل لأجل التأديب، فالمفعول له علة غائبة للفعل؛ أي سبب حامل للفاعل على الفعل، والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج، وقد لا يكون[1] فالأول ـ نحو: ضربته تأديبًا؛ لأن الضرب سبب للتأديب في الخارج .

٢ - والثاني-نحو قعدت جُبْنًا؛ فإن القعود ليس سببًا للجبن في الخارج، والمراد بالفعل ها هنا: المصدر، لا الفعل الاصطلاحي، و المصدر مذكور فيه ضِمْنًا .

٥ - **(ومفعول مطلق: وهو ما ليس خبر مصدر مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أوعدده)** فخرج المصدر في نحو قولك: ضربُك ضربٌ أليم؛ لأنه خبر، ومُدْبِرًا في قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾[سورة النمل ٢٧/ ١٠][2]؛ لأنه حال لا مصدر، والمصدر المؤكد في قولك: أمرك سيرٌ سيرٌ لأنه ليس مؤكِّدًا لعامله.

٣ - ودخل أنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبًا؛ نحو: ضربت ضربًا أوضربًا شديدًا، أو ضربتين، أو مرفوعًا؛ لأنه نائب عن الفاعل؛ [نحو][ل ١٢]: غُضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ.

٤ - والمراد بالمصدر: اسم المعنى المنسوب للفاعل، أو للنائب عنه؛ كالأمر والضرب فهما اسما المعنى المنسوب إلى الفاعل في قولك: أمر زيد، وضرب عمرو .

---

(١) هكذا في: خ ! و مثل لدخول النفي على الفعل بعدها بلا المالقي في رصف المباني ٤٥٥، وفي الجنى الداني ٢٦٠ " واعلم أن قد مع الفعل كجزء منه، فلا يفصل بينهما بغير القسم، "وقد وردت شواهد من عصور الاحتجاج تثبت الفصل بغيره. انظر: الألفاظ و الأساليب ١/ ٢ .

(٢) وكذلك في سورة القصص ٢٨/ ٣١، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٥٢، وتفسير القرطبي ١٥/ ١٦٠ .

٥٤ - (**النعت: هو التابع لما قبله**) في إعرابه الحاصل، والمتجدد(**المشعر بعلامة فيه**)؛ أي: صفة من صفاته إن كان حقيقيًا؛ نحو: مررت برجل كريم، (**أو فيما تعلق به**) إن كان سببيًا؛ وهو ما رفع ظاهرًا متلبسًا بضمير الموصوف نحو: مررت برجل كريم أبوه.

ثم هو موضح للمنعوت؛ أي: رافع عنه احتمال الشركة إن كان معرفةً، ومخصص له[1]؛ أي: مُقَلِّلٌ الاشتراك فيه إن كان نكرةً، فكريم في قولنا: مررت برجل كريم، مُقَلِّلٌ للشَّرِكة في رجل، والخياط في قولنا: مررت بزيد الخياط، رافع عن زيد احتمال الشَّركة، فالتابع متناوِلٌ لكلٍّ من التوابع الخمسة[2]، وخرج بإشعاره بعلامة فيه، أو في متعلقه ما عداه منها فإن جميع ما عداه لا يدل على معنًى في متبوعه بل في نفسه.

(**والنعت إن كان جاريًا على ما هو له**)؛ وهو الحقيقي (**فيتبعه**)؛ أي: منَ هو له (**في أربعة من عشرة؛ في واحد من الرفع و النصب و الجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد و التثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث**): فتقول مررت برجل كريم، ورجلين كريمين، ورجال كرماء، وبامرأة كريمة، وامرأتين كريمتين، ونساء كريمات، وبالرجل الكريم، والرجلين الكريمين، والرجال الكرماء، وبالمرأة الكريمة، والمرأتين الكريمتين، والنساء الكريمات، وكذلك في الرفع، والنصب، وإن كان جاريًا على غير من هو له فيتبعه في اثنين من خمسة؛ في واحد من الرفع والجر والنصب، وواحد من التعريف و التنكير، ولا يتبعه فيما عدا ذلك إن لم يرفع ضمير المنعوت بل رفع ظاهرًا، متلبسًا بضميره.

---

٥٤ - بالنص في الحدود النحوية م٦٧، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٢، والرماني ٦٩(٢٦)، والتعريفات ٢٦٢، والكليات ٩٠٣، والرضي ٢/ ٢٧٣، والمساعد ٢/ ٤٠١، والمرادي ٢/ ٩٤٥، وعبادة ٢٨٣، واللبدي ٢٢٦.

---

(١) التخصيص هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، والتوضيح: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف كما في الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٨، وشرح التصريح ٢/ ١٠٨.

(٢) وهي النعت و التوكيد و العطف وعطف البيان و البدل كما في الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٨.

فتقول: مررت برجل كريم أبوه، وامرأة كريم أبوها، وبرجلين كريم أبوهما، وامرأتين كريم أبوهما وبرجال كريم آباؤهم، وبنساء كريم آباؤهن، وكذلك إن[1] رفع ضمير المنعوت كقولك: مررت برجل حسن الوجه؛ فهو كالحقيقي[2].

٥٥ - (حد العطف)؛ يعني: عطف النسق **(هو التابع لما قبله المشارك له في إعرابه)** العطف تابع[3]، وبه دخل كل تابع **(بواسطة أحد الحروف العشرة)** خرج ما عداه.

والحروف العشرة هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم بعد همزة التسوية أو همزة مُغْنِيَة عن لفظ "أي"، وأو، وبل، ولا، ولكن، وإما في مثل قولك: الكلمة/ إما اسم، وإما فعل، وإما حرف(ل١٢ب).

وبعضهم[4] لا يَعُدُّها من حروف العطف، ويجعل العطف مُسْتَفادًا من الواو التي قبلها. "وهي جائية لمعنى من معاني: "أو" وهو اختيار ابن مالك[5]؛ لأنها لو كانت عاطفة لما تقدمت على المعطوف عليه، ولما وقعت بعد الواو؛ لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ولا يدخل عليه عاطف.

٥٥ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٦٨، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٨٨، والرماني ٨٩ (٢٨)، والتعريفات ١٥٦، والكليات ٦٠٥، والرضي ٢/ ٣٣١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥، والنسق تعبير الكوفيين كما في المساعد ٢/ ٤٤١. ويسميه الكتاب أحيانًا باسم الشركة ١/ ٤٤١، وانظر المرادي ٢/ ٩٩٣، وعبادة ٢١٢، واللبدي ٢٢٤.

---

(١) في: خ: فإن!

(٢) في أوضح المسالك ٣/ ٥،" وأما الإفراد و التثنية والجمع و التذكير والتأنيث فإن رفع الوصف ضمير الموصوف وافقه فيها ... وكذلك جاءتني امرأة كريمة الأب".

(٣) في: خ: كلمة غير واضحة !

(٤) هو أبو علي الفارسي كما في: الإيضاح العضدي ٢٨٩، ووافق في ذلك ابن كيسان كما في المساعد ٢/ ٤٤١.

(٥) صرح ابن مالك باختياره هذا في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦ فقال:" ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو)، وبقولهما أقول في ذلك تخلصًا من دخول عاطف على عاطف " وانظر في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٢ .

٥٦ - (التوكيد: هو التابع لما قبله) دخل كل تابع (المقرر معناه)؛ أي: المحقِّق لمفهومه ومدلوله في أذن السامع؛ أعني: جعله ثابتًا مستقرًّا محققًا بحيث لا يظن به غيره، كقولك: جاء زيد زيد؛ إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظه، أوعن حمله على معناه، وبه خرج ما عداه على نظر في النعت وعطف البيان؛ لأنهما مقرران معنى المتبوع، ألا تري أنك إذا قلت مررت بزيد، فإنه يشك أيّ زيد هو من الزيود، فلما قلت: الطويل؛ علم أنه أي زيد هو؟ وهذا الحد غير متناول لجميع أنواعه؛ لأنه إما لتقرير معنى المتبوع كما تقدم[1]، وإما لدفع توهُّم التجوُّز أعني التكلم بالمجاز؛ نحو: قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ أونفسُه أوعينُه؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه مثلًا، أولدفع تَوَهُّم النسيان؛ نحو: جاءني زيد زيد لئلا يُتَوَهَّمَ أن الجائيَ عمروٌ، و إنما ذكر زيد على سبيل السهو، أو لدفع توهُّم عدم الشمول؛ نحو جاءني القوم كلهم؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتدّ به، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض؛ كالواقع من الكل بناءً على أنهم في حكم شخص واحد؛ كما يقال: بنو فلان قتلوا زيدًا، وإنما قتله واحد منهم، ويؤتى في الغرض الأول والثاني باللفظي؛ وهو تكرير الأول والإتيان بمرادفه وبالنفس والعين مضافين إلى ضمير المؤكد مطابقًا له في الإفراد والتذكير وفروعهما[2]، وفي الثالث باللفظي خاصة، وفي الرابع بكل وتوابعه.

---

٥٦ -بالنص في الحدود النحوية م ٦٩، وانظر: التلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٦، والرضي ٢/ ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٩، والتعريفات ٥١، والكليات ٢٦٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٩٠، وعبادة ٤٣، واللبدي ٢٤٦.

---

(١) انظر ما سبق: حد النعت م ٥٤.

(٢) يقصد: التثنية، والجمع، والتأنيث !

٥٧ -(حـد البدل: هو التابـع) دَخَلَ كُلُّ تابع (المقصود بالحكـم) خَرَجَ التوكيد، والنعـت، وعطـف البيـان؛ لأنها مُكَمِّـلَاتٌ للمقصود بـه، والمعطوف بغـير "بل" في الإثبـات؛ لأنـه إما غير مقصـود بالحكم البتة؛ وهو المعطوف بـلا، أوبلكن، أوببل في النفـي بنحـو: جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمر، أو لكن عمرو، أو مقصود به هو المتبوع، وهو المعطوف بغيرها

(بلا واسطة) خرج المعطوف ببل في الإثبات؛ نحو: جاء زيد بل عمرو؛ لأنه وإن كان مقصودًا بالحكم، لكنه بواسطتها.

---

٥٧ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٧٠، والتلمساني ٣٧٠، والفاكهي ٣٧٠، والرماني ٦٩(٢٧)، والتعريفات ٤٤، والكليات ٢٣١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٠٥، والرضي على الكافية ٢/ ٣٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦١، وهو نص تعريف ابن مالك في الكافية ٣/ ٢٧٤، وانظر في المساعد ٢/ ٤٢٧ أن البدل تسمية بصرية، و التكرير والترجمة والتبين: تسمية كوفية. و انظر: عبادة ٥٥، واللبدي ٢٠.

٥٨ - (يجب استتار الضمير في أربعةِ مواضِعَ في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة)؛ كأوافق، (أو بالنون)؛ كنغتبط[١]، (أو بالتاء)؛ كتشكر[ل ١٣ أ]، (وفي الفعل الأمر) للواحد، كاضربْ .

ويجب استتاره أيضا في اسم الفعل لغير الماضي ؛ كأَوَّه[٢]؛ بمعنى: أَتوجَّع، ونَزَالِ يا زيد؛ بمعنى انزل[٣].

ويستتر جوازًا في فعل الغائب والغائبة، وفي الصفات المحضة؛ نحو: زيد قام، وهند تقوم، وعبد الله منطلق، ففي كل منها ضمير مستتر جوازًا؛ لأنه يصح أن يخلفه الظاهر؛ نحو: قام زيد، وتقوم هند، أوالمنفصل في نحو: زيد إنما قام هو . ثم لا يستتر من الضمائر إلا المرفوع؛ بخلاف المجرور والمنصوب؛ لأن العُمْدَة لما لم يُسْتَغْنَ عنها في المعنى صح أنْ تُقَدَّر مع العامل في قوة المنطوق به، ولا كذلك الفضلة .

---

٥٨ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٧١، والرضي ٢/ ٤٢٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٩١١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٧، والمساعد ١/ ٨١، وأوضح المسالك ١/ ٦٣-٦٤.

---

(١) في الصحاح (غبط) ٣/ ١١٤٦ غبطه فاغتبط: إذا تمنى ما عنده من نعمة من غير تمني زوالها !

(٢) أوه، بفتح فسكون فكسر، أو بفتح فتشديد الواو مفتوحة و سكون الهاء اسم فعل بمعنى أتوجع كما في المصباح المنير (آه) ١/ ٣١.

(٣) هذه من زيادات ابن هشام كما جاء في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٧١، وانظر: أوضح المسالك ١/ ٦٣.

٥٩ - (حد الموصول الاسمي: ما افتقر أبدًا إلى عائد)؛ أي: ضمير مطابق له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما (أو خَلَفَه) من الظاهر، كقوله:[من الطويل]

سعاد التي أضناك حب سعادا[١] ....

وإلى جملة صريحة[٢]؛ نحو: جاء الذي قام أبوه، والذي أبوه قائم، أوالذي عندك في الدار (أومُؤَوَّلَة) في صلة الألف واللام، نحو: جاء الضارب؛ لأنه في معنى الذي ضرب. ويشترط في الجملة أن تكون خبرية؛ كما مثلنا؛ فلا يجوز: جاء الذي اضربه أوالذي هل تضربه[٣]؟ معهودة[٤]كما تقدم، أومنزّلة منزلة المعهودة؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه ٢٠/ ٧٨]، وإلا لم تصلح للتعريف، وأطلق الجملة على الظرف والجار والمجرور؛ لأن الصلة في الحقيقة متعلَّقُهما، وهو فيها لا يكون إلا جملة كما تقدم.

---

٥٩ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٧٢، والفاكهي ٣٠٨، والتعريفات ٢٥٧، والكليات ٨٦٠، والرضي على الكافية ٣/ ٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩١، والمساعد ١/ ١٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٢، و المرادي ١/ ٤١٦، وعبادة ٣٠٦، واللبدي ٢٤٣.

---

(١) صدر بيت، و عجزه: وإعراضها عنك استمر و زادا. وهو بلا عزو في شذور الذهب ١٤٢(٦٧) والأشموني ١/ ١٤٦؛ ١٦٢ (٨٢)، والصدر وحده في شرح التصريح ١/ ١٤ وحرف "أضناك" إلى "أغناك" في معجم شواهد النحو الشعرية ٥٨(٦٤٢) و في: خ: الذي.

(٢) في: خ: بعدها: في صلة غير الإفراد و اللام من الموصولات! ولا أدري ما هذا ! وما لها تحريف صوابه: في صلة غير الطلب و الإنشاء !

(٣) خلافًا للكسائي كما قرر ابن عقيل في شرح التسهيل كما في المساعد ١/ ١٣٧.

(٤) يقرر ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٠٢ أن ذلك غير لازم .

٦٠ -(حد الموصول الحرفي: ما أُوِّل مع ما يليه بمصدرٍ، ولم يحتجْ إلى عائد)؛ وهو ستة:

"أنْ" في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[سورة البقرة٢/ ١٨٤]؛ أي: صيامكم[١].

و"أنَّ" في نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[سورة العنكبوت٢٩/ ٥١][٢]؛ أي: إنزالنا.

و"ما" في نحو قوله تعالى ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[سورة ص ٣٨/ ٢٦][٣]

و"كي" في نحو قوله تعالى ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٧] أي: لعدم كون حرج على المؤمنين[٤].

---

٦٠ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٧٣، والفاكهي ٣١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩١، وبالنص كذلك في المساعد ١/ ١٣٧، والتوطئة ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٨، والمرادي ١/ ٤١٧، والكليات ٦٨٠، وعبادة ٣٠٥، واللبدي ٢٤٣.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي ٣/ ٢٩٠.

(٢) انظر: القرطبي ١٣/ ٣٥٥.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٥/ ١٨٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٩/ ١٢٦ وهي فيه ناصبة فقط.

و"لـو" في نحـو ﴿يَـوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَـنَةٍ﴾[1][سـورة البقرة ٢/ ٩٦]، ومنه قول قُتَيْلَة[2]: [من الكامل]

ما كان ضرَّك لو مَنَنْتَ و ربَّما منَّ الفَتَى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ[3]

أي: ما كان ضرَّكَ المنُّ .

و"الذي"في نحو:﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[سورة التوبة ٩/ ٦٩]؛ أي: كخوضهم[4].

---

(١) في الدر المصون ٢/ ١٣ عن العكبري في التبيان ١/ ٩٦.

(٢) في: خ: قتيبة تحريف ! و هي قتيلة بنت النضر بن الحارث بن كلدة، و منهم من جعلها أخت النضر بـن الحـارث كـما في البداية و النهاية ٥/ ١٨٩، وتُوفيت سـنة نحـو ٢٠هـ.وانظـر في ترجمتها: الإصابة ٤/ ٣٧٨ ترجمة ٨٨٩، وأسـد الغابة ٧/ ٢٤١ ترجمة ٧٢١٢، والاستيعاب (البجاوي) ٤/ ١٩٠٤ ترجمة ٤٠٧٠ .

(٣) البيت لقتيلة بنت النضر في مغني اللبيب ١/ ٢٩٤(٤٢١)، والجنى الداني ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٠ (٥١٨)، والمجمل لابن فارس ٢٥٤، وشرح الحماسـة للمرزوقي ٢/ ٩٦٦،وشرح الحماسـة للتبريزي ٣/ ١٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٢، والبداية و النهاية (هجر) ٥/ ١٩٠، وسيرة ابن هشام (السقا) ٢/ ٤٢، والخشني ٢/ ٩٢، وعجزه لها في الاستيعاب ٤/ ١٩٠٥ و٣/ ١٣٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤،والأشموني ٤/ ٣٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٨، والبيان والتبيين ٤/ ٤٤، ونسب قريش ٢٥٥، وشرح الكافية ١/ ٣٠٤، والخزانة (هارون) ٩ ١/ ٢٣٩، والمساعد ١/ ١٧٤ (١٦)، ومنح المدح ٣٦٠، والاستيعاب ٤/ ٣٧٨(٨٨٩)، وأسـد الغابة ٧/ ٢٤٢، و بلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ١١١، وكتاب الشعر لأبي علي ٢/ ٤٧١ .

(٤) القرطبي ٨/ ٢٠٠.

٦١ - (حد التمييز: هو الاسم) خرج الفعل و الحرف، (المنصوب) خرج المرفوع والمجرور، ودخل كل منصوب يستغرقه(المفسِّر لما انبهم من الذوات) خرج الحال، وغيره من المنصوبات. أما غير الحال فظاهر، وأما الحال؛ فلأنها مفسِّرة لما انبهم من الهيئات. و في هذا الحد قصور؛ لأن التمييز ليس منحصرًا في مفسر المبهم من الذوات بل هو على نوعين:

أحدهما-ما يبين الإبهام فيها؛ وهو ما دلَّ على مقدار أو شبهه،

فالأول: ما دل/ على مساحة، نحو: ما له شبر أرضًا، وما في[ل١٣أ] السماء قَدْرُ راحةٍ سحابًا، أووزن؛ نحو: ما له مَنَوانِ[١]عَسَلا، ورطلا[٢]سمنا، أو كيل؛ نحو: له قَفِيزٌ[٣]بُرًّا، ومُكّوكَانِ[٤]دقيقًا، أو عدد؛ نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[سورة يوسف ١٢/ ٤] ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[سورة البقرة ٢/ ٥١] [٥].

والثاني: نحو ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[سورة الزلزلة ٩٩/ ٧]، وذَنُوب ماء، ورَاقُودٌ[٦]خلًا، وخاتم حديدًا.

---

٦١ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٧٦، والتلمساني ٣٦٩، والفاكهي ٣٦٩، والرماني ٦٩(٣٠)، والرضي على الكافية ٢/ ٥٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢١، والمساعد ٢/ ٥٤، والتعريفات ٦٩، والكليات ٢٩٨، وعبادة ٢٧٥، واللبدي ٢١٥.

[٦١ مكرر]- بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م ٧٥، والتلمساني ٣٦٩، والفاكهي ٣٧٥، والرماني ٦٩(٢٩)، والتعريفات ٨٥، والكليات ٣٦١، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٢٠، والرضي على الكافية ٢/ ٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧، والمساعد ٢/ ٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٦، وعبادة ١١٣، واللبدي ٦٨.

---

(١) ما يوزن به رطلان أو ما يقرب من ٢/ ٣ من الكيلو جرام. وانظر: المصباح المنير(مني)٢/ ٥٨٢.

(٢) الرطل تسعون مثقالا، وربما ساوى ١/ ٣ من الكيلو جرام، وانظر: المصباح المنير (رطل) ١/ ٢٣٠، وانظر الميزان في الأقيسة والأوزان لعلي مبارك ٨٩.

(٣) هو ثمانية مكاكيك كما في المصباح النير (قفز) ٢/ ٥١١ وهو ما يقرب من ثلاثين كيلو جرامات وهو ٦٤ رطلًا عند علي مبارك ١٣٣ و هو ٣٣.½ لترا عند علي مبارك ١٣٦.

(٤) المكوك ثلاث كيلجات و الكيلجة منا و سبعة أثمان المن كما في المصباح المنير(مكك) ٢/ ٧٧، وهو بهذا يقترب من الأربعة الكيلو جرام والنصف وهو ١١٪ رطلًا عند علي مبارك ١٣٣.

(٥) وانظر: المعجم المفهرس ٣٠٠.

(٦) الراقود دنٌّ طويلُ يُقَيَّرُ بالقار كما في اللسان (رقد) ٣/ ١٨٣ أعجمي معرَّب كما في: المعرَّب ١٦٠.

الثاني-ما يُبَيَّن إجمالًا في نسبة العامل إلى فاعله نحو: طابَ زيدٌ نفسًا؛ فإن نسبة طاب إلى زيد مجملة بينها التمييز، وإلى مفعوله نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[سورة القمر ٥٤/ ١٢] فنسبة فجرنا إلى الأرض مجملة أيضا بيّنها التمييز.

ويجوز جرُّ ما دلَّ على المقدار، وشبهه بإضافة المميَّز إلا، أن يكون مضافًا إلى غيره مما لا يصح الاستغناء عنه بالمضاف، فيقال: ما له شبرُ أرضٍ، ومَنَوا سَمْنٍ، وقفيزا بُرٍّ، و ذنوبُ ماءٍ، وخاتمُ حديدٍ، وفي: أحسن الناس رجلًا، هوَ: أحسنُ رجلٍ؛ لأن حذف المضاف إليه غير ممتنع .

ولا يجوز في﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[سورة آل عمران ٣/ ٩١] ملء ذهب؛ لأنه لا يستقيم.

٦٢ -(أعرف المعارف: المُضْمَرات) وأعرفها: المتكلم؛ لعدم إمكان الشركة فيه، ثم المخاطَب لجواز وقوعها فيه، ثم الغائب(**ثم الأعلام، ثم [أسماء] الإشارة ثم الموصولات**) ومقتضى كلام ابن الحاجب أنهما سواء[1]،(**ثم المعرَّف**[2] **بالألف واللام**) وفي رتبته: المنادى المعيَّن، وهذا هو المشهور عن سيبويه[3]. وفيه اختلافات كثيرة، وفائدتها تظهر في الوصف؛ لأنه يُشْتَرَط في الموصوف أن يكون أخصَّ، أومساويًا، فما وقع منها موصوفًا لآخر[4]فهو أعرف بالنسبة إليه. والمضاف إلى واحد منها بمنزلتها إلا المضاف إلى الضمير؛ فإنه بمنزلة العَلَم، بدليل أنك تقول: مررت بزيد صاحبك فتصف العَلَم بالمضاف إلى الضمير، فلو كان في رتبته كانت الصفة أعرف وهو لا يجوز.

---

٦٢ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٧٧، و انظر الرضي على الكافية ٣/ ٤ ٢٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، والمساعد ١/ ٧٧، والتعريفات ٢٣٦.

---

(١) يستفاد ذلك من تسمية ابن الحاجب لأسماء الإشارة والموصولات بالمبهمات كما في الرضي على الكافية ٣/ ٢٣٤. ويقول الزمخشري: "والمبهم؛ وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات" انظر المفصل ص٢٤٧، ومعروف لدى النحاة أن كتاب الكافية بمثابة تلخيص لكتاب "المفصل".

(٢) في الأُبَّذي م ٧٧ "المحلاة".

(٣) في ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨، وهو اختيار ابن مالك كما في شرح التسهيل ١/ ١١٥،والمساعد ١/ ٧٧، وانظر: شرح شذور الذهب ١١٠، وانظر الكتاب (هارون) ٢/ ١٨٣ ويسمى المنادى النكرة المقبل عليها. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر توفي ١٨٠هـ، وانظر ترجمته: طبقات النحويين ٤٩، والسيرافي ٤٨، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٨، ومقدمة تحقيق الكتاب لعبد السلام هارون ١/ ٣-٢٣.

(٤) في: خ: الآخر !

٦٣ -(حـد المصدر: هو الاسـم الـدالُّ على الحدث) قد تقـدّم التنبيه على ذلك في المفعول المطلق[1].

٦٤ - (حد الاسـتثناء)؛ بمعنى: المستثنى[2]، وإلا فالاسـتثناء بالمعنى المصدري: إخراج لا مُخْرَج. والمستثنى على قسمين: متصل ومنفصل، فالمتصل (هو المخرج بإلا، أو إحدى أخواتها)؛ وهي: غير، وسـوى، وحاشـا، وخلا، وعدا، وليس، ولا يكون (تحقيقًا) إن كان المسـتثنى منه مذكورًا؛ نحو: قام القوم إلا زيدًا، ويسـمى الاسـتثناء فيه: تامًّا، (أو تقديرًا) إن كان غير مذكور؛ نحو: ما قام إلا زيد، ويسـمى: الاسـتثناء فيه: مُفَرَّغًا؛ فالمخرج يعم المتصل والمنقطع. وقوله: " بإلا، أو بإحدى أخواتها "يخرج المنقطع؛ لأنه المخرج بإلا أوغير، أو بَيْدَ خاصَّة مما دخل في حكم دلالة المفهوم؛ نحو: مـا فيها إنسـان إلا وتد، وما عنـدي أحد غير فرس وقوله ﷺ: " أنـا أفصح من نطق بالضاد. بيد أني من قريش واستُرْضِعْتُ في بَنِي سَعْدٍ"[3].

---

٦٣ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٧٨، وانظر الرماني ٦٩(٣٢)، والفاكهي ٣٣٠، وفي الرضي على الكافية ٣/ ٣٩٩. "المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل". وانظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٣، والتعريفات ٢٣١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٢٢، وعبادة ١٧٧، واللبدي ١٤٢.

٦٤ -انظـر الحدود النحويةللأبذي م ٨٠، والتلمسـاني ٣٦٩، والرماني ٧٠ (٤٢٩)، والفاكهي ٣٦٧، والتعريفات، وكشـاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٥٩، والكليات ٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠، والمرادي ١/ ٥٤٨، وعبادة ٦٦، واللبدي ٣٨.

---

(١) كما في المفعول المطلق م ٥٣ (فقرة ٥).ص٩٦

(٢) تسمية سيبويه كما في الكتاب ٢/ ٣٠٩، والمساعد ١/ ٥٤٨ .

(٣) الحديـث في كشـف الخفاء ١/ ٢٣٢ ؛ ٢/ ٨٥٠، والشـفا للقاضي عيـاض ١/ ١٧٨، والنهاية لابن الأثير (بيد) ١/ ١٧١، وغريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٤٠، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣ .

٦٥ -([حد]الإضافة: نسبة تقييدية) لا خبرية (بين اسمين) لما تقدم أنها لا تكون في غير الأسماء[١](توجب لثانيهما الخفض أبدًا) بحرف جر قدر،وهي على قسمين: معنوية، و تسمى[٢] أيضا محضة، إن كان المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها بألا يكون صفة البتة، نحو غلام زيد، أو يكون صفة لكن غير مضافة إلى معمولها، نحو: مَصَارِعُ مِصْر[٣]، فإن مصارع صفة غير مضافة إلى معمولها؛ لأن مصر ليس بمعمول لمصارع فعُلِم من هذا أن إضافة المصدر إلى فاعله، نحو: عجبت من دق القصَّار الثوب، أو إلى مفعوله؛ نحو: عجبت من دق الثوب القَصُور[٤] -معنوية؛ لأن المضاف غير صفة؛ إذ المراد بها هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بمعنى الحال أو الاستقبال. وأن مثل قولنا: هذا مضروب زيد، أوهذا ضارب زيد-صفة معنوية؛ لأن الوصف فيهما ليس مضافًا إلى المعمول؛ لأن المعمول في الأول- الضمير المستتر الراجع إلى هذا، والثاني-غير عامل؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل إذا لم يكن صلة الألف واللام.

وتفيد[٥]هذه الإضافة تعريف المضاف إليه إن كان المضاف معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. وسميت معنوية؛ لأن فائدتها ترجع إلى المعنى، ومحضة؛ لأنها خالية من شائبة الانفصال، ولفظية إن كان المضاف صفة مضافة إلى معمولها كقولك: ضارب عمرو الآن أوغدًا زيدًا، ومضروب الأب الآن أوغدًا عَمْرًا، أوجازع القلب الآن أوغدًا بكرٌ، وسميت لفظية ؛ لأن فائدتها عائدة إلى اللفظ وهي تخفيفه بحذف التنوين، أوتحسينية كما علم من باب الصفة المشبهة[٦].

٦٥- بالنص في الحدود النحوية م ٨١، وانظر: التلمساني٣٦٩، والرماني٦٩(٣١)، والرضي على الكافية٢/ ٢٠٦، وتسمى النسبة كذلك في المساعد٢/ ٣٢٩وسيبويه٣/ ٣٣٥، وانظر:الكليات ١٣٢، والتعريفات٩٢٩، وعبادة١٩٣، واللبدي١٣٦.

(١) كما سبق في: علم الإضافة م ٢٢.

(٢) في:خ: يسمى !

(٣)في: ن: مضارع تصحيف ! والمثال في الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٦.

(٤) في: خ: رسمت العصور وهوتحريف !و القصار مبيض الثياب كما في المصباح المنير(قصر)٢/ ٥٠٥ وكذلك القصور.

(٥)في: خ: يفيد !

(٦) انظر: الكليات ١٣٢.

٦٦ - (حد الجملة: ما تركب من كلمتين فأكثر، بشرط الإسناد، أفاد، أو لم يفد) فهي أعم من الكلام؛ إذ يشترط فيه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط جملة [و]؛ جملة الجواب، وليس ذلك بمفيد، فليس كلّاما وظاهر كلام صاحب المفصل[1]، كما قال بعضهم: إنها مرادفة للكلام، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمَّى الجملة[2].

٦٧ - (أقسام الجملة: ثلاثة: اسمية، وفعلية، وظرفية)؛ لأنها إما تُصَدَّر باسم، فهي الاسمية، وإما تصدر بفعل فهي الفعلية، وإما أن تصدر بظرف والمراد به: ما يشمل المجرور-فظرفية كما أشار[ل ١٤ب] إليه بقوله:

٦٨ - (حد الاسمية: ما صُدِّرت باسمٍ)؛ كزيد قائم، وهيهات العقيقُ.

---

٦٦ -بالنص في الحدود النحوية م ٨٢/ ، والتلمساني ٣٦٧، والرماني ١٩(٦٨)، والتعريفات ٨٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥٠، والكليات ٣٤١، والرضي على الكافية ١/ ٣٣، والمغني لابن هشام (محيي الدين عبد الحميد) ٢/ ٤٣١، وعبادة ٨٠، واللبدي ٥٢.

٦٧ -بالنص في الحدود النحوية للأبذي م ٨٣/ ، وهذا التقسيم عند ابن هشام في المغني(محيي الدين) ٢/ ٤٣٣، وزاد الزمخشري كما في المغني ٢/ ٤٣٣ الجملة الشرطية، وردها ابن هشام إلى الفعلية، وانظر: ابن يعيش (٢)٨/ ١٥٥، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥١، والكليات ٣٤١، واللبدي٥٢.

٦٨ - بالنص في الحدود النحوية للأُبّذي م٨٤/ ، والمغني (محيي الدين) ٢/ ٤٣٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥١، وعبادة ٨٣، واللبدي ٥٣.

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢. وفي ابن يعيش ١/ ٢١: "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة". وصاحب المفصل هو الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر المعتزلي النحوي المفسر ولد ٤٦٧هـ وتوفي ٥٣٨هـوانظر في ترجمته: الجواهر المضيئة ٣/ ٤٤٧ ترجمة ١٦٢٨، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ ترجمة ٧٥٣، والأعلام ٨/ ٥٥ .

(٢) المقصود به هو: ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢ " و تسمى الجملة ".

٦٩ - (حـد الفعليـة: ما صُدِّرتْ بفعـل) كقام زيد، وضرب اللـص، و كان زيد قائمًا، وظننته قائمًا .

٧٠ - (حـد الظرفيـة: ما صدرت بظرف)؛ نحو: عندك زيد، أو في الدار زيد، إذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مُخْبَرًا عنه بالظرف.

٧١ - (والجمل جملتان: كبرى، وصغرى).

٧٢ - (حـد الكـبرى: مـا وَقَـعَ الخَبَرُ فيهـا جملةً) نحو: زيـد قام أبـوه، وزيد أبوه قائم.

---

٦٩ - بالنـص في الحـدود النحوية للأُبَّذي م٨٥، والمغني (محيـي الدين) ٢/ ٤٣٣، والكليات ١/ ٣٤١ وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥١، وعبادة ٦٨، واللبدي ٥٣.

٧٠ - بالنـص في الحـدود النحويـة للأُبَّـذي م ٨٦، والكليـات ١ ٣٤١، وكشـاف اصطلاحـات الفنـون ١/ ٣٥١، والمغني(محيي الدين) ٢/ ٤٣٣، وعبادة ٨٤، واللبدي ٥٣.

٧١ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٨٧، والمغني (محيي الدين عبد الحميد) ٢/ ٤٣٧، وكشـاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥٢، وهذا التقسيم باعتبار طول الخبر؛ أي أنه خاص بالاسمية.

٧٢ -بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٨٨، والمغني (محيي الدين) ٢/ ٤٣٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥٢، وعبادة ٨٩، واللبدي ٥٣.

والجملة الكبرى هي = (المبتدأ +خبر الجملة)، وهي على قسمين:

١ - ذات وجه [المبتدأ و جملة الخبر (صدرها اسم)].

٢ - ذات وجهين [مبتدأ و جملة الخبر (صدرها فعل)].

٧٣ -(حد الصغرى: ما وَقَعَتْ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ) كالجملة المُخْبَرِ بها في المثالين .

وقد تكون الجملة صغرى، وكبرى باعتبارين؛ نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق: صغرى لا غير لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلق: كبرى باعتبار غلامه منطلق، [و] صغرى باعتبار جملة الكلام.

* * * *

تم هذا الكتاب بحمد الله، وعونه وحسن توفيقه .

---

٧٣ - بالنص في الحدود النحوية للأُبَّذي م ٨٩، والمغني (محيي الدين) ٢/ ٤٣٨، والجملة الصغرى هي جملة الخبر المخبر بها عن المبتدأ فقط.

وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٥٢، وعبادة ٨٤، واللبدي ٥٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١ - فهرس الآيات الكريمة

رقم السورة	رقم الآية	الآية	المصطلح/ الصفحة
١ - سورة الفاتحة	٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	م٢٨/ ص٧٢
٢ - سورة البقرة	٥١	﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾	م ٦١/ ص١٠٦
	٩٦	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	م ٦٠/ ص ١٠٥
	١٨٤	﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	م٦٠/ ص١٠٤
٣ - سورة آل عمران	٦٢	﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	م٥١/ ص٩٤
	٩١	﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	م ٦١/ ص١٠٧
٦ - سورة الأنعام	٢٧	﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾	م ٢٠/ ص٦٠
	١٥٤	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	م ٥٢/ ص٩٥
٩ - سورة التوبة	٦٩	﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	م٦٠/ ص١٠٥
١٢ - سورة يوسف	٣	﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾	م ١٨/ ص٥٨
	٤	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	م ٦١/ ص١٠٦
	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	م٥٠/ ص٩٣
١٧ - سورة الإسراء	٧١	﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾	م ٢٨/ ص٧٢
	٧٦	﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	م٤٩/ ص٩٣
٢٠ - سورة طه	٧٨	﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	م٥٩/ ص١٠٣
٢٧ - سورة النمل	١٠	﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾	م ٥٣(٥))/ ص٩٧
٢٩ - سورة العنكبوت	٥١	﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾	م٦٠/ ص١٠٤
٣٣ - سورة الأحزاب	٣٧	﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	م ٦٠/ ص١٠٤
٣٨ - سورة ص	٢٦	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	م ٦٠/ ص١٠٤
٥٤ - سورة القمر	١٢	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	م ٦١/ ص١٠٧
٩٩ - سورة الزلزلة	٧	﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾	م ٦١/ ص١٠٦

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

* أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد — م ٦٤/ ص١٠٨

* يارُب كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة — م ٢٠/ ص٦٠

٣-فهرس الشعر

القافية	الوزن	القائل	الموضع
تركيبُ	البسيط	(الخباز النحوي)	م٤٦ص٨٨
- تقريبُ	البسيط	(الخباز النحوي)	م ٤٦ ص٨٨
- [زادا]	الطويل	-	م ٥٩ص١٠٣
- والغدرِ	الطويل	-	م ٢١ص ٦٥
- المحنقُ	الكامل	(قتيلة)بنت النضر	م ٦٠ ص ١٠٥
- أولا	الرجز	-	م ٤٩ص٩١
-مستقبلا	الرجز	-	م ٤٩ ص٩١
-تفصلا	الرجز	-	م ٤٩ ص٩١
- أو بلا	الرجز	-	م ٤٩ ص٩٢
- أولا	الرجز	-	م ٤٩ ص٩٢
- تعملا	الرجز	-	م ٤٩ ص٩٢
- [الجدلِ]	البسيط	(الفرزدق)	م ٢٠ص٦٠

٤ -فهرس أقوال العرب

- مَن طابت سريرته حُمدت سيرته م٤٨/ ص٩١

٥ -فهرس اللغة التي شرحها ابن قاسم

الكلمة	الوضع
- ح هـ ل: حيهل	م ١٩ ص٥٨
- خ ص ص: مخصص له	م ٥٤ص٩٨
- رع ش: رعشن	م ٢٥ص٩٥
- ز م ن: زمان	م٥٣(٢)ص٩٦
- س ر ع: سرعان	م ١٧ ص٥٧
- ص هـ: صه	م ١٩ ص٥٨
- ض ي ف: ضيفن	م ٢٥ ص٦٨
- عرف: معرفة	م ١ ص٤٩
- علم: علم	م ١ ص٤٩
- وشك:وشكان	م١٧ ص٥٧

٦ -فهرس الكتب الواردة بالمتن

٧ -فهرس الأعلام

٨ -فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

٩ -فهرس المراجع

• **أخبار النحويين البصريين**، للسيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

• **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان خليفة و مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.

• **الإرشاد إلى علم الإعراب**، للكيشي، تحقيق الدكتور عبدالله الحسيني البر والدكتور محسن العميري، جامعة أم القري، مكة المكرمة سنة ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

• **الأزمنة و الأمكنة**، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٣٢هـ.

• **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، دار إحياء التراث العربي، بيروت بلا تاريخ، مصورة طبعة مصر ١٣٢٨هـ.

• **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.

• **إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين**، لليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض ١٤٠٦هـ.

• **الأشباه و النظائر في النحو**، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.

• **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي مصورة مطبعة مصر سنة ١٣٢٨هـ.

• **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢م.

• **أعلام الهدى في بلاد المسجد الأقصى**، لياسين طاهر الأغا والدكتورة نبيلة فخري الأغا، مركز الإعلام العربي، القاهرة سنة ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

• **الأمالي**، لابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

• إنبـاء الغمـر بأَنْبَـاء العمر، لابـن حجر العسـقلاني، تحقيق الدكتور حسـن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة سنة ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م .
• إنبـاه الـرواة على أنباه النحـاة، للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضـل إبراهيم،دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت سنة ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .
• إنباء الهصر بأنباء العصر، للصيرفي، تحقيق الدكتور حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٠م.
• الإنصاف في مسـائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، سنة ١٩٨٢م.
• الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور جودة مبروك ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٢م .
• أوضـح المسـالك إلى ألفيـة ابـن مالك، لابن هشـام، تحقيـق محمد محيـي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت سنة ١٩٩٢م.
• الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م .
• إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، لإسماعيل البغدادي، إستانبول ١٩٤٥م مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
• الإيضـاح في شرح المفصـل، لابن الحاجـب، تحقيق الدكتور موسـى العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد سنة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
• البداية و النهاية، لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة سنة ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
• بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، للسيوطي، تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
• بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار الفكر، بيروت سنة ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
• البلغـة في تراجـم أئمة النحو و اللغـة، للفيروزابادي، تحقيق محمـد المصري، مركز المخطوطات، دار التراث، الكويت سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

• **بيان كشف الألفاظ المنسوب للأُبَّذي**، تحقيق الدكتور خالد فهمي مكتبة الخانجي القاهرة ٢٠٠٢م.
• **البيان و التبيين**، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ٢٠٠٣م.
• **تاج اللغة و صحاح العربية**، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت١٩٥٦م.
• **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار و آخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م.
• **تاريخ التراث العربي**، لمحمد فؤاد سزكين، ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي ومراجعة الدكتور عرفة مصطفى و الدكتور سعيد عبد الرحيم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
• **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.
• **التبصرة و التذكرة**، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة ١٤٠٤= ١٩٨٢م.
• **تحرير القواعد المنطقية**، للرازي، مكتبة الحلبي، القاهرة سنة ١٣٦٧هـ= ١٩٤٨م.
• **تذكار القارئ المبتدي و تذكار المقرئ المنتهي**، لابن القاصح، مكتبة الحلبي، القاهرة بلا تاريخ.
• **التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.
• **التعريفات**، للجرجاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الريان، القاهرة ١٤٠١هـ = ١٩٨٤م.
• **التعريفات**، للجرجاني، تحقيق فلوجل، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٩م .
• **التعليقة**، لأبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد خير الدين البقاعي، مجلة العرب الرياض ع ٧-٨ مج ٤٢ لسنة ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
• **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م.

• **تفسير الكشاف** = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تصحيح مصطفى حسن، دار الريان، القاهرة ودار الكتاب العربي بيروت سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

• **تفسير غريب ما في الصحيحين**، للحميدي، تحقيق الدكتورة زينب محمد سعيد، مكتبة السنة، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٥ .

• **توشيح الديباج**، للقرافي، تحقيق أحمد الشتيوي دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• **التوطئة** للشلوبين، تحقيق الدكتور يوسف المطوع، القاهرة سنة ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

• **التوقيف على مهمات التعاريف**، للمناوي، تحقيق الدكتور صالح عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٠م .

• **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين**، للمحبي، دار زاهد القدسي، القاهرة، بلا تاريخ.

• **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العلمية بيروت ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

• **الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية**، للقرشي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م .

• **حاشية على شرح التصريح على التوضيح**، المكتبة التجارية، بلا تاريخ .

• **حدود النحو**، للرماني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ضمن رسالتان في اللغة، دار الفكر، عمان، الأردن ١٩٨٤م.

• **الحدود النحوية** للتلمساني، تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي، مجلة عالم المخطوطات و النوادر، الرياض مج ٧ ع ٢ لسنة ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م .

• **خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب**، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

• **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠م.

• **الدارس في تاريخ المدارس**، للنعيمي، تحقيق جعفر الحسيني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة سنة ١٩٨٨م .

• الـدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسـمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
• الذيـل عـلى رفع الإصر = بغية العلماء و الرواة، للسـخاوي، تحقيـق الدكتـور جودة هـلال محمد محمـود صبح ومراجعة عـلي البجاوي، الهيئـة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة سنة ٢٠٠٠م.
• رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٣٩٤هـ.
• الزينة في الكلمات الإسلامية، للرازي، تحقيق محمد حسين الهمداني، القاهرة ١٩٥٨م و حقق بقيته الدكتور عبد الله سلوم السامرائي، بغداد ١٩٧٢م
• السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٩٠م.
• السـيرة النبويـة، لابـن هشـام، تحقيق محمـد محيي الدين عبـد الحميـد، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.
• شـجرة النـور الزكية في طبقـات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، تحقيـق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٦م.
• شرح ألفاظ السيرة النبوية، للخشني، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، دار البشير، الأردن ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.
• شرح الألفية، للأشموني، مكتبة الحلبي، القاهرة بلا تاريخ.
• شرح الألفيـة، لابن عقيـل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـد، المكتبة العصرية، بيروت، والمكتبة التجارية، القاهرة ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.
• شرح الألفيـة = توضيـح المقاصد بشرح ألفية ابن مالـك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١م.
• شرح الألفية، للمكودي، تحقيق فاطمة الراجحي، جامعة التونسية ١٩٩٣م.
• شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت بلا تاريخ.
• شرح التسـهيل، لابـن مالك، تحقيـق الدكتور عبـد الرحمن السـيد و الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

• شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، المكتبة التجارية، القاهرة بلا تاريخ.
• شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح بغداد ١٩٧١م.
• شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق الدكتور صالح حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
• شرح الحماسة، للتبريزي، القاهرة ١٩٧٠م - شرح الحماسة، للمرزوقي، تحقيق، أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
• شرح الدرة الألفية، لابن الخباز النحوي، مخطوطة ملك الدكتور سعيد محمد آل يزيد أطلعني عليها.
• شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٦م.
• شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
• شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ مصورة عن مطبعة المنيرية القاهرة ١٩٢٨-١٩٣١م.
• شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق الدكتور تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
• شرح جمل الزجاج، لابن حمزة العلوي، تحقيق الدكتورة فاطمة عبد الرحمن، مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٩٨٠م.
• شرح ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا حاوي، دار الكتاب اللبناني ن بيروت ١٩٨٣م.
• شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.
• شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت سنة ١٩٨٤م.
• شرح مقامات، الحريري، للشريشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.
• شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق

الدكتور محسن طه، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .
• صحيح البخاري، للإمام البخاري، دار الشعب، القاهرة، بلا تاريخ.
• الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٤هـ.
• طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤م .
• الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، للقاضي عياض، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة بلا تاريخ.
• عمدة الحافظ و عدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري بغداد ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م .
• العيني على الخزانة، بولاق (بهامش خزانة الأدب) القاهرة ١٢٩٩هـ.
• غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٢م .
• غريب الحديث، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية القاهرة، سنة ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
• فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، السلفية، القاهرة ١٣٧٩هـ.
• الفرق، للأصمعي، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ضمن رسالتان في اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
• فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، تحقيق الدكتور خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م .
• الفهرست، للنديم، نشره الدكتور شعبان خليفة، القاهرة ٢٠٠٣م .
• الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م .
• كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي،القاهرة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م .
• كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع ترجم

نصوصه الفارسية الدكتور محمد عبد النعيم حسانين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧م.

• **كشف الخفاء و مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للعجلوني، بيروت ١٩٨٨م .

• **كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون**، لحاجي خليفة، استانبول سنة ١٩٤٥م مصورة دار الفكر، بيروت سنة ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

• **الكليات**، للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م .

• **اللآلىء المنثورة في شرح المقصورة**، لإمام الفاضلية، تحقيق الدكتور سعيد محمد آل يزيد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القري، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

• **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٩٠م .

• **ما ينصرف و ما لا ينصرف**، للزجاج، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ= ١٩٧١م .

• **مجالس ثعلب**، تحقيق، عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة ١٩٦٠م .

• **مجمل اللغة**، لابن فارس، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

• **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

• **المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل**، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القري، مكة المكرمة، سنة ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

• **المستشرقون ونشر التراث**، لعلي بن إبراهيم النملة، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض سنة ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م .

• **المصباح المنير**، للفيومي، مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٧م.

• **المصباح في النحو**، للمقريزي، تحقيق مقبول علي النملة، دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م .

• **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، للعباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت بلا تاريخ مصورة عن المكتبة التجارية بالقاهرة

١٣٦٧هـ= ١٩٤٧م.
• معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٠م.
• معجم المؤلفين، لعمر كحالة، بيروت سنة ١٩٨٥م.
• معجم المصطلحات النحوية، للدكتور سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
• معجم المطبوعات العربية والمعربة، لسركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بلا تاريخ.
• المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م .
• معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور جميل حنا حداد، دار العلوم الرياض، سنة ١٩٩٨م .
• معجم مصطلحات النحو والصرف و العروض، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة ٢٠٠١م.
• المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة ١٩٦١م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، سنة ١٤١٢هـ= ٢٠٠١م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحلبي، بلا تاريخ.
• مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الحلبي ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.
• المقرَّب، لابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري و الدكتور عبدالله الجبوري، بغداد، سنة ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.
• المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض،سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
• المقصور و الممدود، لابن السكيت، تحقيق الدكتور محمد محمد سعيد، القاهرة، سنة ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .

• **المناهج و الأطر التأليفية في تراثنا**، للدكتور محمد لطفي الصباغ، الرياض، سنة ١٩٨٩م.
• **منح المدح**، لابن سيد الناس، بيروت ١٩٩٥م .
• **الميزان في الأقيسة والأوزان**، لعلي مبارك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٩٨م .
• **نسب قريش**، للمصعب الزيدي، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢م.
• **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، مراجعة الشيخ محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
• **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، للتنبكتي، نشره الدكتور عبد الحميد الهرامة،كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، سنة ١٩٨٩م.
• **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، تحقيق الطاهر الزاوي، و الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٨٣هـ= ١٩٦٣م.
• **هدية العارفين**، لإسماعيل البغدادي، إستانبول، ١٩٤٥م مصورة دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
• **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
• **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
•**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**،لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢م.

فهرس الكتاب